



روزنامة جرائم فرنسا

في عالم ما وراء البحار

جاك موريل

ترجمة
عماد أيوب

مراجعة
جمال عمار

روزنامة

جرائم فرنسا

في عالم ما وراء البحار

جاك مورال

ترجمة: عماد أيّوب

مراجعة: جمال عمّار

هويّة الكتاب

- **الكتاب:** روزنامة جرائم فرنسا في عالم ما وراء البحار
- **العنوان الأصلي للكتاب:**

Calendrier des crimes de la France outre-mer

- **تأليف:** جاك مورال Jacques MOREL
- **ترجمة:** عماد أيوب
- مراجعة: جمال عمّار
- **الناشر:** المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية

-العتبة العباسية المقدّسة.

- **الطبعة:** الأولى 2017م - 1438هـ

الفهرس

شباط (فيفري)

آذار (مارس)

أيـار (ماي)

حزيران (جوان)

تموز (جويلية)

آب (أوت)

أيلول (سبتمبر)

تشرين الأول (أكتوبر)

تشرين الثاني (نوفمبر)

كانون الأول (ديسمبر)


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المركز

. المؤلِّف: جاك مورال (Jacques MOREL):

عالم رياضيّات وناشط في مجال حقوق الإنسان ومتابعة جرائم فرنسا الاستعماريّة، جمع على مدى تسع سنوات كمًّا كبيرًا من الوثائق السرّيّة المتعلّقة بتورّط فرنسا في أعمال الإبادة التي وقعت في رواندا عام 1994 م.

كما أنّه عمل في مجالَي المعلوماتية والإحصائيات في المركز الوطني للبحث العلمي، وهو أيضاً عضو في هيئة تحرير مجلة **"الليّل الرّوانديّ»** (La nuit rwandaise).

ألّف كتابًا بعنوان **"فرنسا في قلب مجزرة التّوتسي"** (La France au cœur du génocide Tutsi) في 1500 صفحة، وضمّن فيه توثيقًا دقيقًا للأحداث.

الكتاب: روزنامة جرائم فرنسا في عالم ما وراء البحار (في مستعمَراتها):

صحيح أنّ الاستعمار الصريح قد ولّى وانقضى، لكن حلّ محلّه الاستعمار الجديد من خلال أحزاب وقوى سياسية تابعة للغرب تؤدّي المهامَّ والأدوار السابقة نفسَها، أو من خلال التدخل العسكري المباشر بذريعة مكافحة الإرهاب أو أسلحة الدمار الشامل، أو الدفاع عن حقوق الإنسان، أو من خلال تطويق الدول المشاكسة للغرب ماليًّا وسياسيًّا وإعلاميًّا وثقافيًّا لإخضاعها وإرجاعها إلى منظومة الغرب، هذه هي سبل الاستعمار الجديد وأدواته التي لا بُدَّ من التعرّف عليها حيث تطوّرت بتطوّر الزمان وتقدّم الخطط والبرامج.

ولزوم التعرف هذا لا يعني نسيان الماضي وعدم الحاجة إلى الوقوف عليه إذ إنّ الاستعمار الحديث هو استمرار للقديم ولكن بقالب جديد، وعليه يلزم استحضار ذلك القديم وإحيائه في ضمير الأمة والمجتمع من خلال دراسات وبحوث وندوات

ومؤتمرات، وهذه المهمة الإنسانية كما تقع على عاتق الشرقيّ المُستعمَر تقع على عاتق الغربيّ المنصف أيضاً.

وممّن انبرى في الغرب للدفاع عن الإنسانية وكشف فضائح فرنسا وجرائمها هو **جاك مورال** في كتابه هذا: "روزنامة جرائم فرنسا في عالم ما وراء البحار، (في مستعمَراتها)" حيث كرّس جهده وبالاعتماد على المصادر الموثوقة لتقديم سرد مختصر عن أهم ما ارتكبته فرنسا بحق الشعوب والدول التي استعمرتها من إبادة وظلم وتعدٍّ على الحرث والنسل.

والمركز إذْ يقدِّم هذا السِّفر القيّم إلى قرّائه وإلى الضمائر الحرّة، فإنّه يسعى إلى تقديم دراسات وثائقية أخرى تهدف إلى إيقاظ الذاكرة البشرية لئلّا تُنسى تلك الجرائم بل تبقى حاضرة في الضمير، ولئلّا تنخدع الشعوب مرّة أخرى بالأساليب والمناهج الاستعمارية الجديدة، إذْ إنّ المُستعِمر هو ذاك الذي لا يألو جهداً في بسط النفوذ والسيطرة بأساليب مختلفة، فالأقنعة قد تتغيّر ولكن تبقى الأسس والمباني الاستعمارية ثابتة لا تتغير.

النجف الأشرف

ذو القعدة 1438هـ 2017م

المقدّمة

لِمَ هذه الروزنامة؟

إن فكرة وضع روزنامة حول جرائم فرنسا الاستعمارية وُلِدت خلال مناقشة للجمعية العمومية لمؤسّسة «بقاء» (Survie) في ربيع عام 1997.

إن الحاجة إلى التذكير بهذه الأحداث غير المُشرّفة للضمير الفرنسي ظهرت في العام 1994. فقد كان عدد من أعضاء المؤسّسة ساخطين لاكتشافهم أنّ فرنسا كانت متورّطة مع مُدَبِّري المجزرة الذين أمروا، في رواندا، بإبادة أُناس يُقال لهم التوتسي (Tutsi) وآخرين يُقال لهم الهوتو (Hutu) لا يتقاسمون الحقدَ العِرْقِيَّ الذي تُبشّر به جماعة «قوّة الهوتو» (Hutu Power) أي الأنصار المشؤومين لِ «فاشي دو لابوج» (Vacher de Lapouge)...

بشكل أعمّ، ينتقد هؤلاء المناضلون موقف فرنسا التي، تحت غطاء التعاون أو المساعدة على التنمية، تقوم بعمل مضرّ: وراء النيّة المُعلنة للمساعدة تكمن نيّة اتّباع سياسة قائمة على الاستغلال والهيمنة. تلك نفسها كانت أهداف الاستعمار.

إنّ الاستعمار، وبغية أن يفرض نفسه ويَدوم، اقترف العديد من الأعمال الإجرامية التي ظلّت بلا عقاب. إنّ الإفلات من العقاب يسمح لِفرنسا حاليًّا بمواصلة سياستها المُخزية في إفريقيا، من دون أن يثور لذلك المُدافعون الفرنسيون عن حقوق الإنسان. أما الدافع لذلك فهو نشْر الحضارة، والمسيحية، وحقوق الإنسان، التي استُخدِمت كذريعة مُشرِّفة للغزو الاستعماري، وسمحت بإخفاء تلك الجرائم. في الحقيقة إنّ كلّ تبريرات الاستعمار ارتكزت في القرن التاسع عشر على مفهوم العِرق المُسيطِر الذي عبّر

عنه **مركيز غوبينو** (Le marquis de Gobineau) سنة 1853 في كتابه "**دراسة حول التفاوت بين الأعراق**" (Essai sur l'inégalité des races)، ومُنْهِجَ في الداروينية الاجتماعية. وعُدَّت هذه النظريات وَريثة المسيحية التي زعمت أنها الدين الحقيقي الوحيد واستندت إلى الله لإخضاع المُعاندين، وأنكرت أصولها السّاميّة بإدامة احتقار اليهود. وبعد أن تساءلتْ عمّا إذا كان سكان العالم الجديد يمتلكون أرْواحاً في أبدانهم اعتبرت أنّ البشر السود لحقت بهم اللعنة التي أطلقها نوح (Noé) ضدّ ابنه «حام» (Cham / Ham).

إنّ العثور على بداية لإعادة التذكير هذه يعني العودة إلى أصل احتقار الإنسان الأبيض للإنسان الأسود كما أظهَرَتْه لنا كتبُ الجغرافيا. إنها العودة بعيداً في الزمن. في ما يتعلّق بفرنسا رأينا أنْ نبدأ من سنة 1099، أي تاريخ احتلال القدس من قبل الصليبيين: وهؤلاء فرنجة يتحدّر قسم كبير منهم ممّا أصبح لاحقاً فرنسا. شارك ملوك فرنسا في الحروب الصليبية التي تلت؛ الحرب الصليبية هي حرب تُبشّر بها الكنيسة. وما تزال عقلية الحروب الصليبية إلى يومنا هذا. وقد شكّل التعاون بين المُبَشّرين الكاثوليك والجيش الفرنسي أحدَ المُحرّكات الرئيسة للاستعمار الفرنسي.

والحدث الرئيسي الآخر هو إصدار القانون الأسود (قانون السود/ Code Noir)، الذي بحسب لويس سالا مولان (Louis Sala-Molins) «يُنظّم الإبادة الجماعية النفعيّة، الأكثر عدائيّةً، للحداثة». والدولة هي التي تسنّ، على أساس حقّ « اللّا حَقّ» (non-droit)، قانون العبيد الذي أُخضِعَ له الإنسان الأسود، ضحية الاستعباد والعبودية. إنّ القانون الأسود هو الأصل الشرعي لتحويل العبد إلى وحش ونشأة نزعة العِرقيّة (العنصرّية/ racisme) عند الدولة.

أُصدِرَ القانونُ الأسودُ سنة 1685 وأُلغيَ سنة 1793 ثم أُعيد إصدارُه سنة 1802

لِيُعاد إلغاؤه سنة 1848، وبإمكاننا أن نرى امتداداً له من خلال قانون السكان الأصليين (Code de L'Indigénat) الذي نَصَّ على العمل الإجباري ودام حتى سنة 1948. ثمّة إذاً استمرارية.

هناك استمرارية في التشريع الذي يُحدّد وضْع العبيد، وهناك استمرارية في الاحتقار اللّاحِق، وفي الجريمة في هذه الحال. إنّ الابتكار في هذه الروزنامة هو في اعتمادها ترتيب الأحداث بحسب الشهر واليوم مع إغفال السنة وبالتالي فهي تعرضها شذر مذر: نُلاحِظ، للأسف، أنه مع الوقت لم يتغيّر شيء.

الأسوأ هو أنّنا نتراجع. أشار لوران شوارتز (Laurent Schwartz)، وهو عالم رياضيات شهير كان قد شَجَبَ في عصره عمليات التعذيب في الجزائر، أشار إلى أنّ «الثورة الفرنسية ألغت التعذيب لكن الجمهورية الفرنسية لم تحترم هذا الالتزام.» (صحيفة (الإنسانية)، «L'Humanité» 28 تشرين الثاني 2000). نصّت المادّة التاسعة من إعلان حقوق الإنسان والمواطن (26 تمّوز 1789): «يُعتبر كلّ شخص بريئاً إلى أن تثبت إدانته وإذا استدعت الضرورة توقيفه فإنّ كل قسوة غير ضرورية لحجزه يجب قمعها بصرامة وفقاً للقانون» وفي حين تتواطأ فرنسا مع الذين يفرمون أمثالهم بالساطور أو يقطّعون أيديهم لمنعهم من الذهاب للاقتراع، يبقى الضمير الجمعي الفرنسي مقتنعًا بانتمائه إلى حضارة مُتفوّقة وبأنه بطل في موضوع تعزيز حقوق الإنسان.

يهدف هذا العمل إلى المساعدة في إحراز تقدّم على طريق الحقيقة وحمْل الفرنسيين على الاعتراف بالجرائم التي ارتُكِبَت باسمهم. فالقضية ليست إجراء استبطان مَرَضي (introspection morbide) وإنما ببساطة الدعوة إلى الاعتراف بالوقائع حتى ينتهي الإفلات من العقاب ولا يعود أيّ فرنسي في المستقبل قادرًا، باسم فرنسا، على ارتكاب مثل تلك الجرائم أو التسامح معها. أليس الاعتراف بالوقائع هو نقطة انطلاق الموقف العلمي؟

إنّ إيلاء نظرة علمية يعني النظر إلى الوقائع عاريةً ومُجرّدة من غلاف الأفكار، ومن النظرية، ومن الخطاب، إنه يعني النظر من زاوية أوسع، إنه يعني هنا الجواز إلى الضفّة الأخرى.

إذا كان الفرنسيون يريدون حقّاً الإقرار بأنهم قد تخلّوا عمدًا عن مبدأ كونية حقوق الإنسان، والاعتراف بجرائم الدولة المُرتَكبة بفعل النزعة العِرقية (العنصريّة) للدولة وإدانة تلك الجرائم، وإذا توقفوا عن إلصاق تلك الجرائم ببعض الأشخاص المُضَلَّلين أو بأقلية متشدّدة، فإنّ هذه الجملة الفرنسية الرائعة «**يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين أمام القانون**» «Les hommes naissent et demeurent libres et Égaux en Droit» التي آمن بها الكثير من السود يمكن أن تُزهر ثانية على أرض فرنسا حيث أُصيب أملُهم السّاذج مُباشرةً بشظايا.

أيّ أحداث نختار؟

***الفترة:**

كانت النّية الأساس هي الانطلاق من الاستعمار الحديث مع غزو الجزائر سنة 1830. لكنّ تمرير إصدار القانون الأسود سنة 1685 دون أيّ ملاحظة أو إشارة كان يعني تجاهل إسهام الدولة في بروز الاحتقار تُجاه السود.

إنّ التعاون الحثيث بين المُبَشّرين والجنود أو حكّام المستعمرات الذين كانوا في الغالب مُعادين لرجال الدين (Clergé)، يُرجِعنا إلى الحدث المُؤسِّس الذي هو احتلال القدس سنة 1099.

لم نتوقّف عند نهاية الاستعمار لأنّ التدخل الفرنسي في العديد من البلدان لم يتوقف أبداً. إنها إذاً روزنامة خاصّة بالجرائم الاستعمارية وجرائم الاستعمار الجديد. لقد اعتمدنا تسميةً جغرافيّةً بحت: الجرائم المُرتَكبة في عالم ما وراء البحار.

* طبيعة الجريمة:

توقّفنا بالتأكيد عند جرائم الدم. وأيضاً جرائم أخرى مثل التشريعات التي سنّت قانون العبيد والخطاب العِرقي (العنصريّ) في مجلس النواب، أو إجراءات ظالمة، هي بالطبع ليست سوى وعود وأوراق، لكنّها تُلزِم الدولة. إنّ مسؤولية الآمِر والشريك تُؤخَذ بعين الاعتبار أكثر من مسؤولية ذلك الذي يحمل سلاح الجريمة.

في بعض الجرائم ربما تكون مسؤولية فرنسا غير مباشرة. ترْكُهُم يفعلون، عدم المطالبة بكشف الحقيقة، الاستمرار في مصادقة القتلة أو شركائهم، فهذه الأمور تكفي لتحميل فرنسا المسؤولية.

يمكن أن تكون الضحية فرنسيّة.

لم نتوقّف عند جرائم «الغزو»، وهي عمليات القتل التي تطال الذين يُدافعون عن أرضهم وعائلاتهم وبلدانهم إلا إذا كانت تتعلّق بِـ«جرائم حرب» أو «جرائم ضدّ الإنسانية».

*المصادر:

تَمَّ اختيار الأحداث انطلاقاً من الوثائق المكتوبة والكتب الجديدة التي بِيعَ قسم أساسي منها في المكتبات. إنّ توثيقنا محدود ومجموع بلا شكّ بشكل قليل الموضوعيّة. إنّ الوقائع المعروضة في الكتاب تَعكِس الاعتباط في توثيقنا. كان يمكن لجهد مُعَيّن في المكتبة أنْ يكون ضروريّاً لكن ليس لدينا مُتّسع من الوقت لذلك. إنّه عمل غير جامعي، بل لِنقلْ إنّه عمل نضالي.

والحقيقة أنّ الكتب النقدية حول الاستعمار نادرة ويصعب الحصول عليها من المكتبة لأنها نفدت في أغلب الأحيان.

والمصادر هي أيضاً نادرة لأنّ ضحايا الجرائم المُدرَجة في الكتاب مألوفون قليلاً بشكل عامّ في الكتابة. إنّهم غالباً شعوب ذات تقاليد شفهية، من دون حالة مدنية، وعندما يُمارسون الكتابة، كما هي الحال في فيتنام، فإنّ الوثائق التي استطاعت تلافي الرقابة لا تَصِل إلينا على الأقلّ بشكل كتب باللغة الفرنسية.

❋العَرْض:

لمّا كان هذا الكتاب روزنامة، فقد جرى استبعاد الأحداث التي ليس لها تاريخ معلوم ومُحدّد باليوم. بيد أننا توقّفنا عند الأحداث الهامّة مثل «سُخرة الخشب» (corvées de bois) خلال حرب الجزائر وأشرنا في التعليق إلى عدم دقّة التاريخ. ويتناسب البلد المُشار إليه في العنوان مع البلد المقصود الذي ليس بالضرورة البلد الذي جرى فيه الحدث. وأُشيرَ إلى البلد باسمه الذي ارتبط به في زمن الأحداث.

كانون الثاني

9 كانون الثاني 1899:

نهب مدينة سانسانّي - هاوْسا (السودان، مالي حاليًّا)

على أثر الإخفاقات في وجه انكلترا للسيطرة على منطقة النيل العالي وحوض النيجر، وجّهت فرنسا أنظارها نحو التشاد. وانطلقت «بعثة إفريقيا الوسطى-التشاد» المُوكَلة إلى القائد بول فولي (Paul Voulet) والقائد جوليان شانوان (Julien Chanoine) (هذا الأخير هو ابن وزير الدفاع) من السنغال سنة 1898 قاصدةً بحيرة التشاد حيث ستنضمّ إلى الرتل الذي يقوده فورو-لامي (Foureau-Lamy) آتياً من الجزائر. قاموا بتجنيد حمّالين بالقوة. ومن أجل تأمين التموين للرتل، الذي ضمّ ألفَيْ شخص، فقد نهبوا وأحرقوا واغتصبوا وقتلوا من قرية إلى أخرى.

في 1 كانون الثاني 1899 عَبَرَ الرّتلُ قرية سانسانّي ـ هاوْسا بالقرب من «سايْ» (Say)، وأكمل طريقَه في منطقة مُقفِرة قد فرّ سكانها من أمامهم. تحت وطأة العطش عاد الرتلُ إلى النيجر. شعر فولي وشانوان بالغيظ نتيجة فشلهما فانتقما من قرية سانسانّي - هاوْسا التي كانت أصلاً تحت الاحتلال الفرنسي ونهباها وذبحا قسماً كبيراً من سكانها، بينهم العشرات من النساء. ثم جاء دور القرى الأخرى مثل كارْما (Kerma) ودونغا (Dounga) إلخ... وعرض بغتةً طارِئٌ مع الملازم أول بيتو (Péteau)، فترك الرتل وكتب رسائل نَشرتْ جريدةُ "الصباح" (Le matin) مقتطفاتٍ منها.

في ليلة التاسع من كانون الثاني: «كان مِنَ المُقرّر أن تقوم عدّةُ دوريات بالاقتراب من القرى والاستيلاء عليها بقوة السلاح الأبيض والقضاء على أي مقاومة وأسْر السكان والاستيلاء على المواشي. في التاسعة صباحاً عادتْ فرقةُ الاستطلاع إلى المخيم وقد غَنَمَت 250 من البقر و500 من الغنم و28 حصاناً و80 أسيراً. وأُصيب بعض الرماة. فأمرَ القائد فولي (Voulet) بأسْرِ عشرين من النساء ـ الأمهات، مع بعض الأطفال والرّضّع، وبقتلهم طعناً بالرماح على بُعدِ مئات من الأمتار من المخيّم، ليكونوا «عبرة» [لبقيّة السكّان]. وعَثَرَ على الجثامين قائدُ موقع ساي (Say).

المصادر:

P. Vigné d'Octon, La Gloire du sabre, Paris, Flammarion, 1900, p.40 - 41, cité par Jean Suret -Canale, Afrique Noire, Occidentale et Centrale, Éditions sociales, 1968, p. 299 -300 ; Muriel Mathieu, la Mission Afrique Centrale, L'Harmattan, 1995, p. 103 - 104.

13 كانون الثاني 1963:

اغتيال سيلفانوس أولمبيو (Sylvanus OLYMPIO)، أول رئيس منتخب (توغو)

نالت توغو (Togo) استقلالها في 27 نيسان 1960، وانتُخِب سيلفانوس أولمبيو رئيساً بعد فوزه على نيكولاس غرونيتزكي (Nicolas GRUNITZKY) الذي دَعَمَت فرنسا ترشيحه خلال الانتخابات التي أشرفت عليها الأمم المتحدة.

في 12 كانون الثاني 1963 قام عددٌ من الرماة القدامى في جيش الاستعمار الفرنسي الذين جرى تسريحهم بعد انتهاء حرب الجزائر، من بينهم الرقيب أول إيتيان

غناسينغبي إيادِما (Etienne Gnassingbé Eyadema)، باقتحام مخيم توكوان (Tokoin) العسكري في لومي (Lomé) وطالبوا بإدماجهم في الجيش الوطني، وهو مطلب كان قد رُفِضَ قبل ذلك الحين. قام الضباط الفرنسيون الذين تولّوا تنظيم الجيش التوغولي بالتفاوض مع المتمرّدين. وأجابهم المستشارون التقنيون في العاصمة بأن «الرئيس لن يقبل أبداً بهذا التصرّف وسيأمر بإعدامكم بالرصاص». خاف المتمرّدون وقرّروا مهاجمة القصر الرئاسي عند منتصف الليل. نجح سيلفانوس أولمبيو في الهروب وحاول أن يجد لنفسه ملجأً في باحة السفارة الأميركية. عَثَرَ عليه السفير الأميركي الذي لم تكن المفاتيح بحوزته لإدخاله إلى السفارة فأبلغ السفير الفرنسي هنري مازويي (Henri Mazoyer) بوجوده. وبعد لحظات ألقى المتمرّدون القبض على أولمبيو وقتلوه. وفي سنة 1967 أطاح إيادِما، الذي أعلن مسؤوليته عن الجريمة، بالحكومة الجديدة التي يرأسها نيكولاس غرونيزتكي (Nicolas Grunitzky)، الذي هو صنيعة (poulain) «جاك فوكّار» (Jacques Foccart). منذ ذلك الحين، أصبح 13 كانون الثاني، تاريخ اغتيال أولمبيو، عيدًا وطنيًّا، وحَضَرَ الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران شخصيًّا في الاحتفال بذكراه سنة 1983.

تورّط فرنسا:

أخطَأَ سيلفانوس أولمبيو بتثقيف نفسه في إنكلترا وباستدعاء المُفوّض الأمبراطوري الألماني السّابق في أرض التوغو (Togoland) وبعزمه على سكّ عملة وطنية مضمونة بالمارك الألماني السابق (كانت توغو مستعمرة ألمانية قبل سنة 1918). سيدافع السفير الفرنسي عن فرضية الخطأ (bavure). ولكن لماذا لم يتدخّل المستشارون العسكريون الفرنسيون؟ كل شيء يدعو للاعتقاد بأن المخابرات الفرنسية شجّعت المتمرّدين، خصوصاً القائد جورج ماتْرِيِّي(Georges Maîtrier)، وهو عنصر في مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسّس (SDECE) ومستشار أولمبيو للشؤون الأمنية! واعترفت

فرنسا بالحكومة التي انبثقت عن الانقلاب ووقّعت معها اتفاق مساعدة عسكرية.

المصادر:

Pascal Krop, Le génocide franco-africain, J.C. Latès, 1994, p. 111; François Xavier Verschave, La Françafrique - Le plus long scandale de la République, Stock, p. 109 - 126.

13 كانون الثاني 1955:

كلود بوردي: «غَسْتَابُوكُمْ الجزائريّ» (Votre Gestapo d'Algérie) (الجزائر)

في السادس من كانون الأول سنة 1951، نَشَرَ كلود بوردي (Claude Bourdet)، وهو عضو سابق في المجلس الوطني للمقاومة، في مجلة "المراقب" (L'Observateur) (مراقب فرنسا المستقبل/Future France Observateur) مقالاً بعنوان «هل يوجد غستابو جزائري؟» (الغستابو (Gestapo) هو البوليس السرّي النازي).

فَضَحَ بوردي في مقاله أساليب الاستجواب التي تستخدمها الشرطة الفرنسية في الجزائر بتواطؤ عدد من القضاة. جرى ذلك قبل حوالى ثلاث سنوات من اندلاع الثورة المسلحة في يوم عيد جميع القدّيسين (Week-end de la Toussaint)، يوم 1 تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1954، يوم اندلاع حرب التحرير الجزائرية، بعد تزوير الانتخابات من قبل الحاكم نَيْجيلَنْ (Naegelen) وفي وقتٍ بدأ فيه الصراع، الذي تخوضه المقاومة الفيتنامية (Viet-Minh) ضد الاستعمار الفرنسي في الهند الصينية، يُلهم بعض الشبان المناضلين الجزائريين.

ومنذ ظهور رجال المقاومة الأوائل سنة 1954 عاد التعذيب بشكل أفظع. هاجمت الشرطة، التي كانت مؤلَّفة في الغالب من أوروبيين من شمال أفريقيا،

الحركة الوطنية، بما في ذلك أناسٌ يُظهِرون العداء أو التردّد تُجاه الثورة المسلّحة. هذه هي حالة معظم قادة التيارات الثلاثة في الحركة القومية الجزائرية (أنصار مصالي الحاج، والمركزيّين وأصدقاء فرحات عباس)، إضافةً إلى قادة الحزب الشيوعي. أدّى ذلك إلى نتائج فادحة بالنسبة للمستقبل. في الانتظار، أصبح التعذيب ممارسة شائعة. في مقال جديد بعنوان «غستابوكُمْ الجزائريّ»، بتاريخ 13 كانون الثاني 1955، كَتَبَ كلود بوردي:

«إن التعذيب بالمغطس والنفخُ بالماء من الدُّبر والصّعق بالكهرباء في الغشاء المخاطي أو الإبط أو العمود الفقري هي الأساليب المُفَضّلة، لأنها لمّا «تُطبَّقُ بِحِرَفيّة» لا تترك آثارًا ظاهرة. والتعذيب بالجوع هو أيضاً أسلوب دائم. ولكن الخَوْزَقة بالزجاجة والعصا، واللكم والرّكل، والسَّوط لم تُوَفَّر إطلاقًا. كلّ ذلك يُثبت أن الجلّادين لا يُقدّمون الأسرى للمحاكمة إلّا بعد خمسة أو عشرة أيام من توقيفهم... وما إن يُملي رجال الغَستابو (Gestapistes) على ضحاياهم شبه الأموات «الاعتراف» الذي يَروق لهم إسنادُه إليهم ويجعلونهم يُوقّعون عليه، تُستَغَلُّ بقية مُدّة الإقامة لدى الشرطة في إعداد السّجين وتأمين العلاج له عند الضرورة (فعلاً!) لكي يكون لائقاً عند تقديمه للمُحاكمة...»

يعطي بوردي بضعة تفاصيل حول عدد من القضايا: «ثمّة حالة ذات دلالة هي حالة «علي حدّاد» (Adad Ali)، العضو في أحد المجالس البلدية في الجزائر. أُوقِفَ حدّاد في 27 كانون الأول سنة 1954. وفي الثلاثين من الشهر نفسه، أَبلَغ محاميه الأستاذ بيار ستيب (Maître Pierre Stibbe) وكيل الجمهورية بأن علي حدّاد لم يظهر ثانيةً ولم تتمّ إحالته إلى قاضٍ، والتمس من النائب، وفقًا لقانون التحقيق الجنائي، إطلاق سراح مُوَكِّله فوراً أو إحالته إلى المحكمة. فتذرّع وكيل الجمهورية بحالة الإرهاق والتعب عند رجال الشرطة رافضاً النزول عند طلب المحامي. خافت

زوجة علي [حدّاد] على حياة زوجها، الذي كان بحالة صحيّة سيئة جدًّا، فادَّعت في 31 كانون الأول على وكيل الجمهورية مُتَّهِمةً إياه بالتواطؤ في احتجاز زوجها بشكل تعسّفي. وبعد بضع ساعات حَضَرَ علي حدّاد برفقة خمسة مُفتّشين من المخابرات العامة (RG) للمثول أمام قاضي التحقيق. ولاحظ الحضور، من صحافيين ومحامين وقضاة، أنه كان في حالة خَبَل معنوي (hébétude morale) وانحطاط جسدي كامل، ويحمل العديد من آثار الضرب على جسمه.»

على أثر الضجّة التي أحدثتها تلك الادّعاءات (الحجج/allégations) في الصحافة، أَمَرَ وزير الداخلية فرنسوا ميتران بفتح تحقيق وعُهِدَ بالإشراف عليه إلى روجي فِيّوم (Roger Wuillaume) وأُرسِلَ إلى الحاكم العام سوتال (Soustelle). يُقِرّ التقرير المُؤَرّخ في 2 آذار 1955 بأنّ المعاملات السيئة قد «استُخدِمَت في حالات عدّة» وأنها «من طراز الممارسة القديمة» لكنها تعطي نتائج لا جدال فيها. إذ إنّ الطرق التقليدية في الاستجواب المطوَّل، والحرمان من الطعام والشراب «ليست ذات فعالية كبيرة في هذه البلدان حيث يُظهر الأشخاص مقاومة عجيبة لمختلف أنواع التعذيب. في المقابل عندما يتمّ استخدام خرطوم المياه والتيار الكهربائي بحذر فإنهما ينتجان صدمةً نفسية أكثر من كونها جسدية، وبالتالي لا يشتملان على أيّ شكل من الوحشية المُفرطة.»[1]

لم يمنع هذا التقرير (غير المنشور للعموم) وزير الداخلية الجديد، بورجاس مونوري (Bourgès Maunoury)، من أن يُنكِرَ وجود التعذيب أمام مجلس النواب في 29 تموز 1955: «ما أستطيع قوله هو أنني بعد انتهاء التحقيقات التي أُجرِيَت لا علمَ لي بوجود أي عملية تعذيب من نوع تلك العمليات التي جرى الحديث عنها.» وفي جريدة لوموند (le Monde) بتاريخ 15ـ16 نيسان 1956، وفي ردٍّ على مقالات لِـ «كلود بوردي» والأستاذ هنري إيريني مارُّو (Henri Irénée Marrou)، أعلن بورجي

الذي أصبح وزيرًا للدفاع الوطني: «عندما أَرى السيد مارّو قد تحدّث عن «وسائل مقزّزة»، أقول أنّه لا يوجد جندي واحد يمكنه أن يقبل هذا الاتهام بعموميّته.

جنودنا موجودون هناك لتأمين السلام أو إعادة إرسائه، وحماية حياة كل مواطن، سواء كان مسلمًا أو غير مسلم.»

وقال غي مولّي (Guy Mollet) أمام الاتحاد الفيدرالي الاشتراكي لمدينة مارن (Marne): «لنتكلم بوضوح. لا شكّ في أنه من الواجب إظهار الأسف الشديد إزاء أعمال العنف التي هي نادرة جداً. لكنني أؤكّد أنها ناجمة عن المعارك وعمّا يرتكبه الإرهابيون من فظاعات. أما أعمال التعذيب المُتَعَمّدة والمُخَطّط لها فأقول إذا حَدَثَ هذا فهو أمر غير مقبول. في هذا الصدد لقد وقع تشبيه تصرّف الجيش الفرنسي بتصرّف البوليس السرّي النازي (Gestapo). إن هذه المقارنة مُخزية. لقد أعطى هتلر توجيهاتٍ تُوصي باتّباع هذه الأساليب البربريّة، في حين أَعطيْتُ أنا ولاكوست (Lacoste) دائماً أوامر في اتجاه معاكس. أعلمكم بأنّه قدْ أُمِرَ بإجراء تحقيقات وأنّه قد أُصدِرَت أحكامٌ عاقبت على ارتكاب أعمال تستوجب العقاب. لكنني أُكرّر أن هذه الأعمال يكاد لا يتجاوز عددها عدد أصابع اليد.»

وفي 23 تشرين الثاني من عام 2000 صرَّحَ الجنرال ماسّو (Massu) لجريدة لوموند (Le Monde)، وهو الذي أسندت إليه حكومة مولّي (Mollet) صلاحيّاتِ الشرطة في الجزائر في السابع من كانون الثاني سنة 1957: «لكنّي قد قلتُ واعترفْتُ بأن التعذيب كان قد جرى تعميمه في الجزائر! ثم جرت مأْسستُه مع تأسيس «مركز التعاون بين الجيوش» (CCI: Centre de Coopération Interarmées)[...] و"الجهاز العمليّاتي للحماية» (DOP: Dispositif Opérationnel de Protection) [...] وأعتقد أن مَأْسَسة التعذيب أسوأ من أي شيء آخر.»

المصادر:

Pierre Vidal -Naquet, La Raison d'État, Les Éditions de minuit, 1962, page 58, 69, 93, 111, La découverte, 2002 ; Pierre Vidal -Naquet, La torture dans la république, Maspéro, 1983, page 25 ; Jean -Luc Einaudi, Pour l'exemple, l'affaire Fernand Iveton, L'Harmattan, 1986, page 41; Gilles Martinet, Torture, mémoire, Algérie, Le Monde, 30 novembre 2000.

13 كانون الثاني 1672:

مُكافأة تتضمّن ثلاثة عشر ليرة على كل عبد من العبيد المستوردين (المستعمرات)

في سنة 1669، ألغى كولبير (Colbert)، الذي عُيّن كاتب دولة في البحرية، الامتياز التجاري لِشركة الهند الغربية المُتعلّق بالتجارة مع القارّة الأميركية والضريبة التي كانت تتلقّاها على المراكب.

أنشأ كولبير نظام «الحصريّ» (l'Exclusif): لا تُنتج المستعمرات إلّا للمركز (Métropole)(*) [1]

ولا تَستهلك إلا مُنتَجاتِ المركز ولا تَتعامل بالتجارة إلا مع المركز.

وبموجب قرار صادر في 26 آب 1670، أعفى مجلسُ الدولة تجارة العبيد في غينيا من دفع ضريبة 5٪. وبفعل هذه الإجراءات ازدهرت تجارةُ العبيد بشكل ملحوظ: ففي سنة 1670 جرى نقل ثلاثة آلاف «عبد مطابق للمواصفات» (piéce d'Inde) إلى جزر الأنتيل.

وصَدَرَ مرسوم في 13 كانون الثاني 1672 تُمنَح بموجبه مُكافأة تتضمّن ثلاثة عشر

[1]*ـ Métropole: المركز الاستعماري، والمقصود هنا فرنسا بالنسبة إلى مستعمراتها.

ليرة [فرنكًا] مقابل كل عبد يتمّ استيراده من المستعمرات. وأكّدت هذه الامتيازاتِ براءاتُ مِلكيّة صادرةٌ بين عامي 1696 و1704، وكتب فولتير (Voltaire) أنه عندما يحصل المرء على فائدة من هذه التجارة غير المشروعة فإنه «يصنع مكرُمة ويقوم بتجارة رابحة». وفي 26 تشرين الأول 1784، مَنَحَ الملك لويس السادس عشر تجّارَ العبيد امتيازات جديدة. وفي 21 تشرين الأول 1787، أوصت برقية وزارية بدفع مكافأة الـ 13 فرنكًا [ليرة] في المستعمرات والتي رُفِعت في ما بعد إلى 60 فرنكًا. ودامت هذه الهبات بلا انقطاع حتى الثورة، ووضع المجلسُ التأسيسيُّ ختمه عليها بموجب مرسوم يعتبر النخاسة «تجارةً وطنية». في 25 تموز 1793 تمّ إلغاء هذه المُكافآت، تَلاه إلغاء النخاسة وإلغاء العبودية. (مرسوم اتفاقية السادس عشر من شهر المطر (pluviôse) السنة الثانية، 4 شباط 1794)

التعليق:

يُشدّد سكولشير (Schoelcher) على مسؤولية فرنسا المباشرة عن تجارة الرقيق. فهذه التجارة ليست من اختراع المستوطنين أو أصحاب السفن بل من اختراع الدولة.



Robert et Marianne Cornevin, La France et les Français outre-mer, Tallandier, 1990, p. 91, 102, 106, 128 ; Victor Schoelcher, Des colonies françaises, abolition immédiate de l'esclavage, 1842, réédition C.T.H.S., 1998, page 175.

15 كانون الثاني 1971:

إعدام «إرنست أُوَاندِيِي» (Ernest Ouandié) زعيم «اتحاد شعوب الكاميرون» (UPC) أمام أعين الناس (الكاميرون)

استمرّت المعارك والمذابِح التي ارتكبتها القوات الفرنسية-الكاميرونيّة بحق القرويين في الكاميرون حتى سنة 1963 في إطار قمع «اتحاد شعوب الكاميرون» (UPC: Union des Peuples du Cameroun)، وهي حركة سياسية تُعارض النظام الاستعماري الجديد. واحتفظ واندي حتى سنة 1970 بنواة من المقاومين. أُوقِفَ في 21 آب 1970 خلال تحرّك له نظّمه المونسنيور ألبير ندونغمو (Mgr Albert Ndongmo) أسقف نكونغسامبا (Nkongsamba). حوكِمَ هو ورفاقٌ آخرون له والأسقفُ بتهمة التآمر لاغتيال رئيس الجمهورية أحمدو أحيجو (أحمد الحاج / Ahmadou Ahidjo)، حُوكِمُوا محاكمةً صوريّةً أمام المحكمة العسكرية الدائمة في ياوندي (Yaoundé). ومُنِعَ محامي واندي الأستاذ دو فيليس (Maître de Felice) من دخول الكاميرون. أُعدِمَ واندي بالرصاص في ساحة بافوزام (Baffousam) مع اثنين من رفاقه في 15 كانون الثاني سنة 1971.

تورّط فرنسا:

[أحمد] أحيجو (أحمد الحاج) هو صنيعة الفرنسيين. هو دميةٌ يُحرّك جاك فوكّار خيوطها. أظهرت الدولة الفرنسية إلى أي حدّ تَشعر بأنها مَعنيّة بهذه القضية: فقد مُنِع كتابُ مونغو بيتي (Mongo Beti) الذي صَدَرَ عن ماسبيرو (Maspero)، والذي حَمَلَ عنوان "نهب الكاميرون" (Main Basse sur le Cameroun)، مباشرة بعد صدوره. ويُعبّر المُؤلّف فيه عن سخطه تُجاه خمول الرأي العام الفرنسي الذي، ما

عدا صحيفتي «الإنسانية» (L'Humanité) و«الصليب» (La Croix) (بسبب اتّهام الأسقف)، لم يَتحرّك، في حين أن حملة واسعة كانت قد بدأت تُشنّ من أجل المُتَّهمين في قضية بورغوس (Burgos).

المصادر:

Mongo Beti, Le Cameroun d'Ahidjo, Temps Modernes, novembre 1972, n° 316; Mongo Beti, Main basse sur le Cameroun, Édition des peuples noirs ; François Xavier Verschave, La Françafrique - Le plus long scandale de la République, Stock, page 105 - 106 ; Marianne Cornevin, Histoire de l'Afrique contemporaine, Payot, 1978.

17 كانون الثاني 1961:

اغتيال باتريس لومومبا في إليزابيتفيل (Elizabethville) (الكونغو البلجيكية سابقا)

على أثر ثورة كانون الثاني وتشرين الأول 1959 في ليوبولدفيل (Léopoldville) مَنَحَت بروكسيل (عاصمة بلجيكا) الاستقلال للكونغو في 30 حزيران 1960. وفي 31 أيار 1960 فاز باتريس لومومبا (Patrice Lumumba) في الانتخابات وأصبح رئيساً لمجلس الوزراء، في حين أصبح جوزيف كازا فوبو (Joseph Kasa Vubu) رئيسًا للجمهورية. واندلعت سلسلة من الاضطرابات في تمّوز حينما جَرَت محاولة لِأَفْرَقَة (africanisation) هيئة الضباط في الجيش الكونغولي. وفي 11 تموز 1960 أعلن موسى تشومب (Moïse Tshombe)، بدعمٍ من الجيش البلجيكي ومدفوعًا من اتحاد المناجم، انفصال كاتانغا (Katanga) دولة النحاس. استنجد لومومبا وكازا فوبو بالأمم المتحدة التي أرسلت القبّعات الزُّرق وأجبَرَت الجيش البلجيكي على الرحيل فانسَحَبَ

إلّا من كاتانغا حيث ثَبَّتَ تشومبي في منصبه. أنهى الجيش الوطني الكونغولي عملية الانفصال في جنوب كازاي (Sud-Kasaï) ثم اتّجه نحو كاتانغا.

في نهاية تموز [1961]، عمل كلٌّ من وكالة المخابرات الأمريكية (CIA)، والبلجيكيون ومعهم، في الواقع، الأمم المتّحدة، على إزاحة لومومبا بل على التخلّص منه. وفي 5 أيلول عَزَلَه كازا-فوبو من منصبه بالرغم من معارضة البرلمان لذلك. وفي 14 أيلول قام الكولونيل جوزيف-ديزيري موبوتو (Joseph-Désiré Mobutu) الذي عيَّنَه لومومبا رئيساً للأركان بانقلاب واعتقل رئيس الوزراء. وفي 24 تشرين الأول اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بشرعية تكليف كازا-فوبو على حساب شرعيّة لومومبا. فرَّ لومومبا في 27 تشرين الثاني لكن قُبِضَ عليه في 2 كانون الأول. وفي [ليلة] 12-13 كانون الثاني اندلع تمرّد في معسكر للجيش في تيسفيل Thysville[2] مكان اعتقال لومومبا. خشي الغربيون من عودة لومومبا ومارست بروكسيل ضغوطًا من أجل تسليمه إلى تشومبي (كاتانغا) أو إلى كالونجي (Kalonji) (في كاساي Kasaï). وفي 17 كانون الثاني 1961 نُقِلَ باتريس لومومبا وموريس مبولو (Maurice M'Polo) وجوزيف أوكيتو (Joseph Okito) إلى مدينة إليزابيتفيل (Élisabethville) في كاتانغا بعد معاملتهم بعنف. وقرّر تشومبي ومَن حوله من البلجيكيين في مكتب مجلس كاتانغا التخلص منهم نهائيًّا، وأُعدِمَ الثلاثة بحضور تشومبي وثلاثة من «وزرائه» على يد عدد من أفراد الشرطة والجنود في كاتانغا الذين كانوا بإمرة بلجيكيَّيْن اثنين هما مُفوّض الشرطة فرانس فيرشير (Frans Verscheure) والكابيتان جوليان غات (Julien Gat).

نتج عن ذلك سلسلة من الاضطرابات. وفي 25 تشرين الثاني 1965، وعلى أثر محاولة انقلاب جديدة تسلّم موبوتو السلطة.

تورّط فرنسا:

اختلف موقف فرنسا بين تقديم الدعم لـ «تشومبي» بدافع الثروات الموجودة في كاتانغا، ومبدأ تثبيت الحدود الاستعمارية. قبل الاستقلال بوقت قصير، وفي 26 شباط 1960، حاول وزير الخارجية الفرنسي موريس كوف دو مورفيل (Maurice Couve de Murville) تأكيد حقّ الشّفعة لفرنسا على الكونغو، الذي كان قد مَنَحَه [ملك بلجيكا] ليوبولد الثاني (Leopold II) لفرنسا مقابل اعترافها بالجمعية الدولية للكونغو التي يَتَحَكّم بها ليوبولد الثاني نفسه. لقد أيّدت فرنسا التخلّص من لومومبا. وفي كانون الأول 1960 عُيّنَ جاك دوشمن (Jacques Duchemin) مستشارًا عسكريًّا لـ «تشومبي». وفي أواخر كانون الثاني 1961 ذَهَبَ مُعاون ماسّو (Massu) في الجزائر والمُنظِّر في أساليب التعذيب، الكولونيل ترينكيي Trinquier، إلى كاتانغا في مهمة. وفي 31 كانون الثاني حرّرت حكومة تشومبي عقد تشغيل يقضي بتعيين ترينكيي رئيساً للشرطة في كاتانغا. لكن بلجيكا لم تتقبّل هذا التدخّل بغير وجه حقّ في ما تعتبره الحظيرة الخلفية لها. ولم يُبادر ترينكيي إلى تنظيم الجيش الكاتانغي(3) إلا بعد تخفيض عدد الضبّاط البلجيكيين بضغط من الأمم المتحدة. وكان بيار دابزي (Pierre Dabezies)، عضو ديوان وزير الدفاع بيير مِسمير (Pierre Messmer)، يُتابع موضوع كاتانغا. بالإضافة إلى ذلك، كان القسم الآخر من الكونغو الذي يُسيطِر عليه فولبير يولو (Fulbert Yulu) يُستَخدَم كقاعدة متقدّمة.

المصادر:

Ludo De Witte, L'assassinat de Lumumba, Karthala, 2000, page 158 - 159, 223 -277 ; Pierre

Péan, L'homme de l'ombre, éléments d'enquête autour de Jacques Foccart, l'homme le plus mystérieux et le plus puissant de la V ème République, Fayard, 1990, page 297 - 302.

22 كانون الثاني 1952:

جان دو هوتكلوك (Jean de Hautecloque): «إلى الآن، شَدَدنا برخاوة، علينا الآن أنْ نشدَّ بقسوة». (تونس)

في 10 نيسان 1950، بينما كان وزيرُ الخارجية الفرنسي روبير شومان (Robert Schuman) يعلن، في 10 نيسان 1950، عزمَه على الدفع بتونس نحو الاستقلال في إطار الاتحاد الفرنسي مخالفًا بذلك رأي رئيس المجلس جورج بيدو (Georges Bidault)، رَفَضَت فرنسا في 15 كانون الأول 1951 الإصلاحات التي طالبت بها الحكومة التونسية ووافَقَ عليها المندوب السامي بيريِّي (Perillier).

أُرسِلَ في 13 كانون الثاني 1952 مندوبٌ هو جان دو هوتكلوك. قال الأخير لِـ«فنسنت أوريول» (Vincent Auriol): «سيدي الرئيس، إلى الآن شَدَدْنا برخاوة، علينا الآن أن نشدّ بقسوة»

ـ وفي 14 كانون الثاني قدّمت تونس شكوى لدى الأمم المتحدة.

ـ في 16 كانون الثاني تمّ منع عقد مؤتمر الحزب الحرّ الدستوري الجديد. وهو حزب وطني.

ـ في 18 كانون الثاني أوقِفَ الحبيب بورقيبة وجرى نفيُه إلى طبرقة.

في 22 من الشهر نفسه انطلقت إضرابات وتظاهرات. قُتِلَ الكولونيل دوران (Durand) في سوسة. وأَودت عمليات القمع بحياة 17 تونسيًّا على الأقلّ فكانت بداية المواجهات الدامية التي لم تنتهِ إلا بنيل تونس استقلالها في 20 آذار/مارس 1956.

ـ من 28 كانون الثاني إلى الأول من شباط: جرتْ عملية تمشيط في «الوطن القبلي» (Cap Bon). وكان على رأسها الجنرال غارباي (Garbay) الذي اشتهر بقمعه لثورة 1947 في مدغشقر.

ـ وفي 25 آذار اعتُقِلَ رئيس الوزراء مَحَمَّد شنيق هو ووزراء حكومته.

المصادر:

Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994, page 160, 185 - 186 ; Charles -André

Julien, Et la Tunisie devint indépendante, Jeune Afrique, 1985; Alain Ruscio, Y'a bon les colonies, Autrement n° 144, Oublier nos crimes, avril 1994

24 كانون الثاني 1845:

بوجو (Bugeaud): « سأُحرق قراكم ومحاصيلَكم» (الجزائر)

كان غزو الجزائر حربًا شنيعة. هذا ما أظهرته رسائل سان-أرنو (Saint-Arnaud) الذي كان يُفتَرَض أن يُصبح مارِشال فرنسا: «سنبقى حتى نهاية حزيران نتقاتل في مقاطعة «وهران» (Oran)، ونُدمّر كل المدن فيها وجميع ممتلكات الأمير [عبد القادر]. في كل مكان سيجد [الأمير] الجيشَ الفرنسيَّ والشعلةُ بيده». (أيار 1841)

«كما قلتُ لكم من قبل فإنّ «معسكر» كان يجب أن تكون مدينة جميلة وهامّة. ولقد تعرّضَ جزء منها للحرق والنهب على يد المارِشال كلوزيل (Clauzel) سنة 1855».

«كنّا في وسط الجبال الواقعة بين مليانة وشرشال. أطلقنا قليلًا من طلقات البنادق

وأحرقنا جميع الدّواوير (جمع دوّار) وجميع القرى وجميع الأكواخ. في كل مكان كان العدوّ يلوذ بالفرار مُصْطحِبًا قطعانه».

«إنني، وأنا مُحاط بأفق من اللَّهب والدخان الذي يُذكّرني بـ «بَلاطينة» (وظيفة موظف كبير في بلاط الإمبراطور/Palatinat) مصغَّرة، أُفكّر بكم جميعًا وأكتُبُ لك. لقد تركتني عند قبيلة «براز» (Brazes)، لقد أحرقتهم ودمّرتهم. وها أنا، الآن، عند قبيلة «بني شويد» (Sindgads) أصنع الشيء ذاته على نطاق أوسع. إنه مخزن حبوب(grenier d'abondance) حقيقي... بعض السكان جاء يُقدّم لي حصان (هديّة) الخضوع (cheval de soumission) فرَفَضتُه لأنني كنت أريد خضوع عموم السكان، وبدأتُ بالحرق». (منطقة الونشريس/Ouarsenis)، (تشرين الأول 1842).

«ثمّة أكوامٌ من الجثث المتزاحمة وأمواتٌ تجمّدوا خلال الليل! إنهم أفراد قبيلة «بني نصر» التّعساء، إنهم أولئك الذين كنت قد أحرَقْتُ قراهم وأكواخهم وطاردْتُهم». (منطقة مليانة Région de Miliana, 1843).

«لقد خلّفْتُ في أثري حريقًا كبيرًا. كل القرى، حوالي المئتين، أُحرِقَتْ، وكل البساتين نُهِبَت، وأشجار الزيتون قُطِعَت». (منطقة القبائل الصغرى، أيار Petite Kabylie, (mai 1851

وكَتَبَ الجنرال بوجو (Bugeaud) في 18 كانون الثاني 1843 للجنرال الموجود في «دو لا موريسيير» (de la Moricière): «لا تساهل بعد اليوم، لا سذاجة في الوعود بعد اليوم. دمار ومطاردة ضارية حتى يتمّ تسليمي ترسانات الأسلحة والخيول بل وبعض الرهائن من ذوي الشأن... الرهائن وسيلة إضافية سنستخدمها، لكنني أعتمد قبل كل شيء على الحرب الضارية وإتلاف المحاصيل والبساتين... وسنهاجم بكل ما أوتينا من قوة لِنمنَعَ [الأمير] عبد القادر من

إحراز تقدّم، ولنقضي على البعض من القبائل الأكثر عدائية أو الأكثر عصياناً».

وفي 24 كانون الثاني كتب بوجو للجنرال ذاته: «آمُلُ بعد انتهاء غارتك المظفّرة أن يَسْمَحَ لك الجوّ (الطقس)، بالرغم من سوئه غالبًا، بالتقدم وملاحقة هؤلاء السكان الذين جعلتَهم يفرّون منك غالبًا، والقضاء عليهم نهائيًا إنْ لم يكن بالقوة فعلى الأقل بالمجاعة والويلات الأخرى».

صرّح بوجو (Bugeaud) في خطاب له أمام مجلس النواب بتاريخ 24 كانون الثاني 1845 قائلاً: «سأقتحم جبالكم، سأُحرِق قراكم ومحاصيلكم؛ سأقطع أشجاركم المثمرة، وهكذا فأنتم وحدَكم ستتحمّلون مسؤولية ما جَنتْه أيديكم».

نفّذت «الأرتال الجهنّمية» (Colonnes infernales) للجنرال بوجو ومعاونيه هذه التهديدات على نطاق واسع، بحقّ السكان الذين لم يخضعوا أو الذين كانو في حالة تمرّد. ألَمْ يكن الهدف هو تفريغ الجزائر من سكّانها وعدم القبول بأي شيء ما عدا العبيد؟

المصادر:

Robert Louzon, Cent ans de capitalisme en Algérie 1830 - 1930 La Révolution prolétarienne

1er mars et 15 mai 1930, réédité par Acratie page 8 -10 ; Jean-Luc Einaudi, Un rêve algérien, Dagorno,1994, page 18 -19 ; Mehdi Lallaoui, Kabyles du Pacifique, Au nom de la mémoire, 1994.

28 كانون الثاني 1993:

اغتيال فيليب برنار(Philippe Bernard)، سفير فرنسا في كنشاسا (الزائير، الكونغو الديمقراطية حالياً)

مارَسَ الديكتاتور موبوتو (Mobutu) سياسة حافة الهاوية (سياسة الأسوأ) من خلال تحريض الجنود على التمرّد، وذلك بهدف الوقوف بوجه التطوّر الديمقراطي في بلاده مع انتخاب إيتيان تشيزكيدي (Etienne Tshisekedi) في تموز 1992 رئيسًا للوزراء من قبل المؤتمر الوطني. وقام الجنود بنهب العاصمة كنشاسا بهدف إنهاك تشيزكيدي.

وُجّهَت إلى تشيزكيدي دعوةٌ كاذبة للحضور إلى السفارة الفرنسية حيث كان من المُقرّر اغتياله هناك، غير أن السفيرة الأميركية ميليسا ويلز (Melissa Wells) أطلَعَتْه على الأمر فلم يذهب. وَصَلَ قتلة قوات التدخّل الخاصة إلى السفارة الفرنسية فلم يجدوا سوى السفير الفرنسي وعامل الهاتف فغضبوا وقاموا بقتلهما. ورُجِّحَ أن يكون الفاعلان ضابطين مُكَلَّفين بتأمين سلامة الرئيس موبوتو وهما الكولونيل ليمي ليسّيكا (Lémy Lissika) والملازم أول كومادجا (Komadja). وبحسب الفرضية الرسمية لَقِيَ السفيرُ الفرنسي حتفَه برصاصة طائشة.

تورط فرنسا:

إنه الغموض. ففرنسا لم تأمر بفتح أي تحقيق، ولم تقع إدانة موبوتو. بالعكس من ذلك، ففي القمّة الفرنكوفونية في جزيرة «موريس» (Maurice) في 16 تشرين الأول 1993 كان موبوتو حاضرًا ويُرافقه القاتلان المُفتَرَضان. وفي السنة التالية، بعد مجزرة رواندا، ردّتْ فرنسا الاعتبار له ووصفتْه بأنه عنصر استقرار في المنطقة.

المصادر:

Pascal Krop, Le génocide franco-africain, J.C. Lattès, 1994, page 131 -138 ; Colette Braeckmann, Terreur africaine, Fayard, 1996, page 214 -217.

29 كانون الثاني 1944:

قمع في الرباط ـ سلا وفاس (المغرب الأقصى)

خلال الحرب، أعلن السلطان محمد الخامس رغبتَه بالاستقلال عن حكومة فيشي (Vichy) من خلال: رفْضه تطبيق القوانين المُعادية لليهود، ورفْضه الوقوف بوجه الإنزال البريطاني-الأميركي. كما شارَكَت قواتٌ مغربية في المعارك ضدّ دول المحور في إيطاليا وفي عملية تحرير فرنسا. في 11 كانون الثاني 1944 طالَبَ بيانُ [حزب] «الاستقلال»، وهو حركة وطنية، بإلغاء نظام الحماية الفرنسي، وبانضمام المغرب إلى منظمة الأمم المتحدة المُزمَع إنشاؤها. أَيّدَ محمد الخامس المطالب التي وَرَدت في البيان، إلّا أن المقيم العام [المندوب السامي] بيو (Puaux) أجبَرَه على التنصّل من عمل الوطنيين (14 كانون الثاني) وعزْل الوزراء من مناصبهم (20 كانون الثاني). واتَّهمَت السلطات الفرنسية، أيْ ديغول في الجزائر العاصمة، الوطنيين بإقامة علاقات مع الألمان. وفي 28 كانون الثاني، اكتَشَفَ الأمن العسكري «مُؤامرة مُؤَيّدة لألمانيا» وتَمَّ توقيف «[أحمد] بِلْفَرَجْ» (Balafredj) وغيره من القادة الوطنيين ونُفوا إلى جزيرة كورسيكا.

وفي 29 كانون الثاني، تظاهَر الآلاف من المغاربة صباحًا في الطرقات في العاصمة الرباط، وبعد الظهر في منطقة «سلا»، المدينة التوأم للرباط، فتَدَخّلَ رجال الشرطة والمُدرَّعات. يقول إيتيان بلوش (Etienne Bloch)، وهو جندي سابق في الفرقة الثانية للمُدرّعات (4)، أنه قد قمع بالدبابات انتفاضة وقعت في الأحياء القديمة لمدينة الرباط

سنة 1944. قُتِلَ أربعة فرنسيين والبعضُ من المغاربة. ونُظّمَت أيضًا تظاهرةٌ في الدار البيضاء قُتِلَ فيها ثلاثة مغاربة. وفي اليوم التالي (30 كانون الثاني) اندلعت ثورة حقيقية في فاس واحتاج القضاءُ عليها إلى حصارٍ دام أسبوعًا كاملًا. كما حلّق الطيران فوق المدينة. واعترَضَ بيو (Puaux) على قصْف المدينة بسلاح المدفعية. وأُرْسِلَ الرّماة السنغاليون إلى الخطّ الأول فَسَقَطَ ما بين 30 إلى 60 قتيلًا، فضلًا عن اعتقال الآلاف. بعد ذلك، في حزيران 1945، استقبَلَ ديغولُ، بتعظيمٍ، السلطانَ محمد الخامس في فرنسا ومَنَحه فرصة السفر إلى مدينة كونستانس (Constance) وزيارة المَقَرّ العام للقيادة العسكرية في دو لاتر (De Lattre) حيث قسمٌ من الجنود هم من المغاربة.

تورّط فرنسا:

إن المطالبة الوطنية يعود مصدرها إلى الميثاق الأطلسي والآمال التي غذّاها الأميركيون. وشَجّع انخراط القوات المغربية، في الحرب إلى جانب الحلفاء، السلطات الفرنسية على التخلّي عن نظرتها الاستعمارية. وبدا توقيف بلْفرج أكثر من رُعُونَة (لم يُسْتَشَرْ المندوب السامي «بيو» بينما وَعَدَ مدير الشؤون الخارجية بونيفاس (Boniface) بأنّ هذا التوقيف لن يتسبّب في أيّ حادث)، لقد كان ذلك استفزازًا حقيقيًّا.



المصادر:

Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994, pages 64 -68.

30 كانون الثاني 1950:

تراشق بالرصاص في ديمبوكرو (Dimbokro) (ساحل العاج، الكوت ديفوار)

في سياق النضال للتحرر من الاستعمار، تَشَكّلَ يوم 18 تشرين الأول 1946، في إفريقيا الغربية الفرنسية (AOF) «التجمّعُ الديمقراطي الإفريقي» (RDA)، وكان على رأسه

فيليكس هوفويت بوانيي (Félix-Houphouët Boigny)، وهو نائب ساحل العاج. بعد تحالفه مع الشيوعيين في قصر بوربون (Bourbon) أعلَنَ التجمّع في مؤتمرٍ عَقَدَه في ترايْشفيل (Treichville) في كانون الثاني 1949 مقاومة «الاضطهاد الاستعماري» وأكّدَ تضامنه مع حركة «اتحاد استقلال الفيتنام» (Vietminh) ومع الشعب المَدَغشقري. حرّضَت الإدارةُ الاستعماريّة (SFIO) [1] التي كان على رأسها الحاكم بيشو (Péchoux) البعضَ على الاستقالة من التجمّع الديمقراطي الأفريقي (RDA) وأنشأت أحزابا أخرى باستخدام مُنشقّين. وقعتْ حوادثُ بين هذه الأحزاب والتجمّع (RDA) فكان ذلك ذريعةً لاعتقال العديد من قادة الحزب الديمقراطي في ساحل العاج (PDCI، فرع من التجمّع). حدثت عدّة تظاهرات تُطالب بإطلاق سراحهم. وبَدَأ الحزب الديمقراطي إضرابًا عن مُشتريات المُنتَجات المُستورَدة ودافَعَ عن الأثمان القانونية التي تُدفَع لمُنتِجي القهوة والكاكاو الأفارقة. بحجّة الدفاع عن حرية التجارة، أقحَمَ حُكّامُ المستعمرات الجيشَ في «بوافلي» (Bouaflé) في 21 كانون الثاني (ثلاثة قتلى)، وفي ديمبوكرو (Dimbokro) في 30 كانون الثاني (14 قتيلاً وخمسون جريحًا)، وفي «سيغيلا» (Séguéla) في 2 شباط (ثلاثة قتلى)، وحاولوا في 27 كانون الثاني اعتقال هوفويت. وأَمَرَ قائد دائرة ديمبوركو بإطلاق النار على المتظاهرين الذين كانوا متجمهرين أمام مقرّه. وتَبَيّنَ، أنّ عددًا من المدنيين الأوروبيين قد أطلقوا النار إلى جانب القوات النظاميّة. ومَنَعَت باريس التجمّع الديمقراطي من عقد اجتماعاته ورَأَتْ أن ثمّة يدًا لموسكو في ما يجري. وكَتَبَت لجنة داماس (Damas)، وهي لجنة تحقيق برلمانية، تقريرًا لمْ يُعرضْ أبدًا بسبب خلافٍ بين أعضاء اللجنة. ويكشف التقرير عن تلاعبٍ: فالتجمّع لم يُحضّر للانتفاضة، بل إنّ باريس هي التي خطّطت لتدميره. ويعترف الحاكم السابق أورسلّي (Orselli) في التقرير بأن وزير المستعمرات الفرنسي أَرسَلَه

---

[1]- SFIO: Section Franaise de l'Internationale Ouvirière: الجناح الفرنسي من العالمية العمالية، التي أصبحت منذ 1969 الحزب الاشتراكي الفرنسي.

إلى هناك «من أجل القضاء على التجمّع الديمقراطي الإفريقي»، مُضيفًا أنّ مُوظّفًا في إدارة الغابات يُدعى لاغاروس (Lagarosse) ويتمتّع بنفوذ كبير في باريس صرّحَ بالقول: «لن يتحسّن الوضع هنا إلا بعد سقوط 10000 قتيل». مع ذلك، وبعد عدّة أشهر، تفاوَضَت قيادة التجمّع الديمقراطي الإفريقي مع رئيس المجلس ريني بليفين (René Pleven) ووزير المستعمرات فرنسوا ميتران (François Mittérand). انفَصَلَ التجمّع عن الشيوعيين وتَحالَفَ مع حزب ميتران (الاتحاد الديموقراطي والاشتراكي للمقاومة /UDSR: Union Démocratique et Socialiste de la Résistance). وتَبِعته كل فروع التجمّع ما عدا فرعه في الكاميرون.



المصادر:

Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte 1994, page 148 - 149; Marianne Cornevin,

Histoire de l’Afrique Contemporaine, Payot, 1978, page 188 -189.

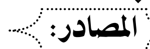
شهر شباط

الأول من شباط 1962:

مُختَنِقون في حافلة بين دوالا (Douala) وياوندي (Yaoundé) (الكاميرون)

بهدف إخضاع التمرّد الذي قادته حركة (UPC)، وهي حركة استقلاليّة كاميرونية، أسّسَ جاك فوكار (Jacques Foccart)، صانعُ سياسة الجنرال ديغول الإفريقية، مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسّس (SDECE) فرع إفريقيا وأوكَلَ إدارتَها إلى موريس روبير (Maurice Robert). وكان جان فوشيفي (Jean Fochivé) على رأس إدارة الفرع الكاميروني (SEDOC). في سلك الشرطة أظهر جورج كونان (Georges Conan) الفرنسي المحترف المرعب، مواهبَه. أخيرًا، ومن أجل «تحطيم» مقاومة شعب الباميليك (Bamiléké)، أرسَلَ فوكار بناءً على طلب الحكومة الكاميرونية حملةً عسكرية فرنسية بقيادة الجنرال ماكس بريان (Max Briand) الذي خَدَمَ لسنتين قائدًا لفوج المشاة الكاميروني (RIC) في الهند الصينية، وهو الفوج الذي اشتهر باسم «كسّارو الفييتناميين». بغية «استئصال» حركة (UPC)، طبّق بريان الطرائق المُستَخدَمة في الهند الصينية والجزائر: معسكرات التجميع، سياسة الأرض المحروقة، القصف بسلاح النابالم، تدمير القرى.

في محطة قطارات دُوالا (Douala)، وبتاريخ الأول من شباط سنة 1962، جرى تحميل 52 مُحتجزًا من الرجال والنساء والأطفال في الصباح الباكر في عربة معدنية وغلِّق عليهم بابها. وحين وَصَلَ القطار إلى ياوندي أول المساء كان الاختناق قد فعل فعله: فتح الجنودُ الحافلة فوجدوا 25 جثّة. اعترف ضُبّاطٌ فرنسيون في ما بعد أن إجراءهم ذاك كان قاسيًا جدًّا.



Mongo Beti, Le Cameroun d'Ahidjo, Les Temps Modernes, novembre 1972, nº 316 ; Mongo

Beti, Main basse sur le Cameroun, édition des peuples noirs, page 70 ; François Xavier Verschave, La Françafrique - Le plus long scandale de la République, Stock, page 101 - 102

الأول من شباط 1743:

قانون ضدّ الإِباق (هروب العبيد) (المستعمرات)

في الأول من شباط 1743، صدر بيانٌ مَلِكيٌّ يُضيفُ عقوبة الإعدام لكل عبد يُضبَط بجرْم الإباق(5) وحمْل سلاح أبيض أو سلاح ناري. وكان القانونُ الأسود (Code Noir) الصادر سنة 1685 قد نصّ في المادّة 38: «العبد الآبِق الذي مضى على هروبه شهرٌ كامل بدءًا من اليوم الذي يُقدّم فيه سيّدُه شكوى بحقّه، تُقطَع أذناه ويُوسَم على إحدى كتفيه برسم زهرة زنبق؛ وإذا كرَّر الجُرْم نفسه وهَربَ ومَضَت على هروبه المدّة ذاتها منذ تقديم الشكوى يُعاقَب بقطع عرقوبه ويُوسَم برسم زهرة الزنبق على كتفه الأخرى؛ وفي حال تكرَّر هروبه ثالثةً يُعاقَب بالإعدام».

المصادر:

V. Schoelcher, Des colonies françaises, abolition immédiate de l'esclavage, 1842, réédition

C.T.H.S., 1998, pages 102 -103 ; Louis Sala -Molins, Le Code Noir, PUF, 1998, page 166.

2 شباط 1950:

إعدام بالرصاص في سيغيلا (Séguéla) (الكوت ديفوار / ساحل العاج)

بغية تدمير التجمّع الديمقراطي الإفريقي (RDA)، الذي زُعِم أنه يتلقّى الأوامر من موسكو، حثّت إدارة الاستعمار مسؤولي التجمّع، باستخدام الرشوة، على تأسيس أحزاب جديدة. أحدُ هؤلاء، سيكو ساناغو (Sékou Sanago)، عَقَدَ في سيغيلا في الكوت ديفوار (ساحل العاج) اجتماعًا عامًّا دُعِيَ خلاله منتسبو التجمّع، إلى الانضمام إلى «حزب المستقلين» الجديد.

رَفَضَ الحاضرون التخلّي عن التجمّع ووَقَعَت صِدامات فتَدَخّلَت الشرطة. نَجَمَ عن ذلك إطلاقُ نار أَسفَرَ عن مقتل ثلاثة أشخاص من بينهم نجل المُترجِم "صِدِّيقي باكايوكو" (Sidiki Bakayoko) الذي لم ينجح الحاكمُ فاليت (Valette) في إقناعه بالاستقالة من التجمّع. عُرِضَت هذه الوقائع في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية «لجنة داماس» (commission Damas) (في 21 تشرين الثاني)، وهو التقرير الذي لم يُعْرَضْ أبدًا. كان رئيس الحركة الجمهورية الشعبية (MRP: Mouvement Républicain Populaire) قد عَبّرَ عن عدم موافقته على استنتاجات الأعضاء الآخرين في اللجنة. وفاز سيكو ساناغو عن (RPF) في الانتخابات المُزَوّرة التي أُجرِيت سنة 1951.



المصادر:

Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994, page 153.

19 شباط 1964:

القوات الفرنسية تقمع الانقلاب العسكري (الغابون)

ظهرت بوادر من الديمقراطية بعد استقلال الغابون الذي أُعلِنَ في 17 تموز 1960. تمسّك ليون مبَا (Léon M'ba)، رجل فرنسا، بالسلطة وإن حافظ على إجراء الانتخابات. وفي 18 شباط 1964، قام الجيش بإبعاده عن السلطة بلا مقاومة وكلّف أبرز المُعارضين المدنيين وهو جان-هيلير أوبان (Jean-Hilaire Aubanne) بتولّي السلطة فسارَعَ الأخير إلى طَمْأنة السفير الفرنسي.

لكن فوكار أقنع ديغول بقمع هذه الجريمة التي اعتبرها مسًّا بهيبة فرنسا. وفي 19 شباط نَفَّذ فَوْجان من المِظلّيين إنزالًا في ليبرفيل (Libreville)، الأول هو فوج المِظلّيين السابع في مُشاة البحرية (7ème RPIMA) وقاعدته في داكار، والآخر قاعدته في بُوار (Bouar) في إفريقيا الوسطى. وكانا بقيادة موريس روبير (Maurice Robert) رئيس مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسّس (SDECE) فرع أفريقيا، وتمّت محاصرةُ مُعسكر لالالا (Lalala). أطلَقَ الفرنسيون النار فقُتِلَ 15 جنديًّا غابونيًّا. أُعيدَ ليون مبا إلى السلطة وألقِيَ القبض على المعارضين. استعيدت الغابون من قِبل اختصاصيين فرنسيين، مثل جورج كونان الذي كان يُمارس استخدم مواهبه في صفوف الشرطة الكاميرونية. وبعد وفاة مبا نهاية سنة 1967، تسلّم السلطة خليفتُه بونغو (Bongo)، الذي كانت فرنسا قد عيّنته.

المصادر:

François Xavier Verschave, La Françafrique - Le plus long scandale de la République, Stock,

page 132 ; Pierre Péan, Affaires africaines, Fayard, 1983, page 46 - 50.

25 شباط 1791:

الخلاسي أوجي (Ogé) يُعاقَب بالتعذيب على الدولاب لأنه دعا إلى تطبيق المُساواة (هاييتي)

رَفَضَ المستعمرون في الجزء الفرنسي من جزيرة سان-دومِنغ (Saint-Domingue) تطبيق المرسوم الصادر بتاريخ 28 آذار 1790 على الخُلاسيين، وهو المرسوم الذي يمنح حقّ التصويت «لكل شخص حرّ أَتَمَّ الخامسة والعشرين من عمره ويَملِك مباني». طالَبَ «القسّ غريغوار" (L'Abbé Grégoire) بتوضيح ما إذا كان المرسوم يُطبَّق على الخلاسيين لكنه لم يحصل على جواب من المُقرِّر بارناف (Barnave). جَمَعَ فنسنت أوجي (Vincent Ogé)، وهو خلاسي عاد من فرنسا في 23 تشرين الأول سنة 1790، 200 شابًّا وطالب الحاكمَ ومجلسَ نواب المُقاطعة بالتقيّد بتطبيق المرسوم. وحَرَصَ أوجي على القول: «إنني لا أشمل في مطالباتي مصير السود الذين يعيشون في العبودية». لقد أكّد على ذلك لأن الخلاسيين أنفسهم كانوا غالبًا مالِكين لعبيد. وقام بوريل (Borel)، قائد الحرس الوطني (Cap)، ومعه 1500 رجل، بتفريق أنصار الزعيم الخلاسي. ولجأَ أوجي وصديقه شافان وثلاثون من رفاقهما إلى الجزء الإسباني من البلاد. لكن الحاكم هناك قام بتسليمهم.

تَبِعَ ذلك مُحاكمة. «ثلاثةُ عشر شخصًا من المتمرّدين المقبوض عليهم حُكِمَ عليهم بالأشغال الشاقّة المؤبدة، واثنان وعشرون بالإعدام شنقًا». أمّا في ما يتعلق بفنسنت أوجي وصديقه شافان فقد أعلنت المحكمة أنهما قد اعترفا بتدبير تمرّد الملوّنيين عن سابق نية وترصّد وحكمت على: «السيد فنسنت أوجي، الخُلاسيّ الحرّ من دوندون (Dondon)، وعلى السيد جان-باتيست شافان (Jean-Baptiste Chavannes)، الخُلاسي الحرّ من النهر الكبير (Grande Rivière) بسوْقهما من قبل الجلّاد أمام الباب الرئيسي للكنيسة الخَوْرَنية (Eglise paroissiale) في هذه المدينة، وكلٌّ منهما مكشوفُ الرأس، لابسٌ قميصًا، والحبلُ مُعلَّق برقبته وركبته، وفي يدَيْ كلٍّ منهما مِشعل من الشمع مضطرم يزن ليرتين (الليرة توازي 500 غرام)، وهما يُقِرّان بذنبهما

ويُعلنان بصوت عالٍ وواضح أنهما قد ارتكبا، بشكل خبيث ومُتهَوّر وأخرق، الجرائم التي قد اعترفا بها، وأنهما نادمان على ذلك ويطلبان المغفرة من الله ومن الملك ومن القضاء؛ بعد ذلك يُساقان إلى ساحة العرض العسكري (Place d'Armes) في المدينة في الجهة المقابلة للمكان المُخَصّص لإعدام البيض وأن يُشجَّ فخِذاهما وساقاهما وكُلْيَتاهما وهما حيّان على مِنَصّة تُنصَبُ لهذا الغرض، ثم يشرع الجلّاد بتعذيبهما بالدولاب ويبقيان كذلك ما كتب الله لهما البقاء على قيد الحياة؛ بعد ذلك يُقطَع رأساهما ويُوضَعان على عمودين؛ يوُضَع رأس فنسنت أوجي على الطريق الكبير المؤَدّي إلى دوندون (Dondon)، ورأس جان-باتيست شافان على طريق «النهر الكبير» (Grande Rivière) مقابل مسكن "السمكة" (habitation Poisson)».

حرص نواب المقاطعة على حضور الإعدام شخصيًّا، فأحاطوا بِمنصَّة المشنقة وتحمّلوا، حتى النهاية، مشاهدة تنفيذ هذه العقوبة المُرعبة التي كانت قد أُلغِيَت في فرنسا.

التعليقات:

أرّخ سكولشير (Schoelcher) الإعدام، بالخطأ، بتاريخ 9 أيار 1790.



Victor Schoelcher, Vie de Toussaint Louverture, Ollendorf, 1889, Karthala, 1982, page 25 ;

Aimé Césaire, Toussaint Louverture, la Révolution française et le problème colonial., Présence africaine, 1981, page 96

26 شباط 1885:

مؤتمر برلين: أوروبا تضع إفريقيا تحت الوصاية (دولة الكونغو المستقلّة)

انعقد مؤتمر برلين من 15 تشرين الثاني 1884 حتى 26 شباط 1885 بدعوة من بسمارك (Bismark) وبغياب أي ممثّل عن إفريقيا. لم يذهب أيٌّ من المشاركين في المؤتمر إلى إفريقيا السوداء، باستثناء عضو بعثة الولايات المتحدة الأميركية ستانلي (Stanley). بعكس الفكرة المُتداولة، فإنّ تقسيم إفريقيا لم يَجرِ في برلين. بل تَمَّ من خلال معاهدات زائفة مع عدد من قادة السكان الأصليين، واتفاقيات ثنائية بين القوى الأوروبية.

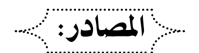
في الوثيقة العامّة المُختَتَمة بعبارة «باسم الله القدير»، يدّعي المُوَقّعون، وهم القوى الأوروبية والأمبراطورية العثمانية والولايات المتحدة الاميركية، «أنهم يولون اهتمامًا بالوسائل التي تُؤدّي إلى تنمية الرفاهية الأخلاقية والمادّية للشعوب الأصلية». تُطالب الوثيقة بِـ:

- حرية التجارة في حوض الكونغو؛
- حرية الملاحة في نهري الكونغو والنيجر وروافدهما؛
- الحرية الدينية وحرية تنظيم البعثات التبشيريّة؛
- حظْر تجارة العبيد؛
- والتشاور مع القوى الأخرى عند وضع اليد على أرضٍ ما.

وراء مثل هذه الحجج التقوائية والإنسانية المعلنة، تمّ التحضير، من خلال «وثيقة برلين»، لوضع شعوب بكاملها تحت الوصاية، بل لإبادتها.

كان الرابحُ الرئيسيُّ من مؤتمر برلين هو ليوبولد الثاني (Léopold II) ملك بلجيكا، الذي حَصَلَ عبر وكيله ستانلي على اعتراف المؤتمر بِـ «الجمعية الدولية للكونغو» التي عُرِضت كمستعمرة دولية، والتي كان ليوبولد الثاني الوحيدَ الذي يُديرها بشكل غير معلن والتي مكنته في ما بعد، من الاستيلاء على أمبراطورية بكاملها. النتيجة الأهمّ للمؤتمر كانت إذًا الاعتراف بما سيُعرَف بعد وقت قصير، أيْ في 29 أيار 1885، بـ «دولة الكونغو المستقلّة».

وحَصَلَت فرنسا بالمقابل على أراضٍ بالقرب من مَصَبّ نهر الكونغو، وحقّ الأولوية (نوع من حقّ الشفعة) على الكونغو التابعة لِـ «ليوبولد».



Gilbert Comte, L’empire triomphant, Denoël, 1988, page 41 - 44, 333 -335 ; Henri Wesseling,

Le partage de l’Afrique 1880 - 1914, Denoël, 1996, page 159 - 164; Adam Hochschild, Les fantômes du roi Léopold, Belfond, 1998

شهر آذار

10 آذار 1966:

مقتل القيادي في اتحاد شعوب الكاميرون (UPC) أوسيندي أفانا على يد قوات القمع الفرنسية الكاميرونية (الكاميرون)

حارب أوسّيندي أفانا (Ossendé Afana)، القيادي الشاب في «اتحاد شعوب الكاميرون» (UPC)، نظامَ أحيجو (الحاج/Ahidjo) الاستعماريَّ الجديدَ الذي أَسَّسَه جاك فوكار (Jacques Foccart). أفانا هو دكتور في الاقتصاد شَنَّ حربَ عصابات في أقصى جنوب الكاميرون وقُتِلَ في ظروف غامضة لم تتضح أبدًا. عُثِرَ على جثته مُشَوّهةً بشكل فظيع: كان رأسه مقطوعًا على مستوى الجذع. قال مونغو بيتي (Mongo Beti) أنه «قد أُعدِمَ بعد عدّة أيام من أسْره».

المصادر:

François Xavier Verschave, La Françafrique - Le plus long scandale de la République, Stock,

page 106 ; Mongo Beti, Le Cameroun d'Ahidjo, Temps Modernes, novembre 1972, numéro 316 ; Mongo Beti, Main basse sur le Cameroun, éditions des peuples noirs, pages 70, 149, 154 - 155.

14 آذار 1957:

ماتوا اختناقًا في قبو للخمور (الجزائر)

في ليلة 14-15 آذار 1957، قام الملازم أول كوروتشي (Curutchet) من فوج المشاة السابع باحتجاز مئة وواحد من المُشتَبَه فيهم داخل أقبيةٍ للخمور، وذلك في عين يسر (Aïn

Isser) في القطاع الوهراني (Oranie). وفي اليوم التالي قضى 41 شخصًا اختناقًا. وُجّهت أصابع الاتّهام إلى كوروتشي لكنه بُرِّئ، لقد كان يحظى بغطاء؛ اكتفى رئيس أركان الجيش في وهران (Oran)، الجنرال بيدرون (Pédron)، بإرسال تعميم حول «سلامة المساكن» مُلَمِّحًا إلى «حوادث قريبة العهد». وأصبح الملازم أول كوروتشي أحد قادة «منظمة الجيش السرّي» (OAS) التي انتسَبَ إليها «مُوفيًا بالوعد الذي أعطاه» (للمسلمين).

ويروي روبير دولافينيات (Robert Delavignette)، عضو «لجنة حماية الحقوق والحريات الفردية»، وقائع مماثلة حصَلَت في قبو للخمور في « سفيزف » (كانت تسمى في عهد الاستعمار «مَرْسِيي-لاكومب» Mercier-Lacombe) في 16 نيسان 1957، حيث قُتِل 23 مُشتبهًا فيه خنقًا بالغاز الكبريتي (SO2)، ومات 16 شخصًا من الفرنسيين من مسلمي الجزائر (F. M. A: Francais Musulmans d'Algerie)، كما قُتِل 21 مُشتبهًا فيه خنقًا في حوض نبيذ في موزاية (موزايافيل/Mouzaiaville) في 27 حزيران 1957.

إن هذه «الأخطاء» لِ «مُوظّفين كِبار عديمي الخبرة» تُذكّرنا بِ «المدخنات» (جمع مدخنة/ Enfumades) التي مُورِست من قبل جيش الجنرال «بوجو» (Bugeaud).

المصادر:

Pierre Vidal-Naquet, La torture dans la République, Paris, 1972, Maspéro,page 52 ; Pierre

Vidal-Naquet, Les crimes de l’armée française, Algérie 1954 - 1962, La Découverte, 1975, réédition 2001, p. 100 - 106 ; Pierre Vidal-Naquet, La Raison d’État, Les Éditions de minuit, 1962, la Découverte, 2002, p. 180 - 187.

15 آذار 1843:

دو مونتانياك: «القضاء على كل الذين لا يزحفون تذلّلًا عند أرجلنا كالكلاب» (الجزائر)

خلال غزو الجزائر بَعَثَ المُقدَّمُ دو مونتانياك (De Montagnac) برسالة إلى «سكيكدة» (فيليبفيل / Philippeville) بتاريخ 15 آذار 1843: «يجب تدمير كل السكان

الذين لا يقبلون بشروطنا. يجب أخذ الجميع ونهبهم من دون تمييز في العمر أو الجنس: يجب ألّا يعود العشب ينبت حيث وضع الجيش الفرنسي أقدامه. من يُرِدِ الوصول إلى غايته لا تهمّه نظافة الوسائل، مهما كان ما يقوله عن ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان (Philantrophes). كل الجنود الطيّبين الذين كان لي شرف قيادتهم حذّرتهم بنفسي أنهم سيتلقّون طعنات بالسيف إذا جاؤوا إليّ بعربي حيّ. [...] إليك يا صديقي الشجاع كيف يجب أن نُحارب العرب: اقتلْ كل الرجال ممن يفوق عمرهم خمس عشرة سنة، اسْبِ نساءَهم وأطفالَهم، اشحَنهم على السّفن، أَرسلهم إلى جزر ماركيز (Marquises) أو إلى أيِّ مكان آخر. باختصار: نقضي على كل الذين لا يزحفون تذلّلًا عند أرجلنا كالكلاب».

المصادر:

Lieutenant -colonel de Montagnac, Lettres d’un soldat, Plon, Paris, 1885, réédité par Christian Destremeau, 1998, p. 153 ; Alain Ruscio, Y’a bon les colonies, Autrement n° 144, Oublier nos crimes, avril 1994, p. 41.

19 آذار 1831:

عبيد للبيع (جزيرة الرّئينيون (الاجتماع)/ Réunion)

في طبعتها الصادرة بتاريخ 19 آذار 1831: نَشَرَت مجلة جزيرة بوربون (Bourbon) (في الرّيئينيون La (Réunion إعلانًا صغيرًا تضمّن التالي: «إنّ السِّير «ديلبي» (Delpit) الذي يتأهّب للانطلاق إلى ”جزيرة فرنسا (إيل دو فرانس/ Isle de France) يَعرض للبيع:

ـ أسودَ من العرق الموزامبيقي، وهو غاسلٌ وكاوٍ ممتازٌ، وقد جاء به إلى «إيل دو فرانس» لِيكون في خدمته؛

ـ أسودَ صغيرًا مُولَّدًا (هجينًا، خُلاسيًّا/Noir créole) من العرق نفسه عمره تقريبًا

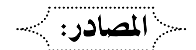
12 سنة، وهو ذكيٌّ جدًّا ومناسب لأن يكون خادمًا منزليًّا ممتازًا؛

ـ أسودَ جميلًا جنوبَ إفريقيّ (Cafre) من ميراث لافوكي (Lavoquer)؛

ـ سوداءَ جميلةً، نصفَ أوروبية،

ـ وبعض البضائع من الهند.

سوف يعطي [السِّر ديبلي] تسهيلاتٍ للأشخاص المضموني الدّفع».



المصادر:

Le Figaro, 22 avril 1998, page 12.

23 آذار 1946:

بعد مرور مئة سنة على إلغاء العبودية، العمل الإجباري مستمرّ (إفريقيا الغربية الفرنسية AOF)

في 23 و30 آذار 1946، ألقى عضو التجمّع الديمقراطي الإفريقي وأحد «كبار مالكي الأراضي» فيليكس هوفويت-بوانيي خطابين اثنين أمام الجمعية الوطنية التأسيسية في باريس للمطالبة بإلغاء العمل الإجباري:

«إن المُدافع الذي هو أنا عن أولئك الذين يئنّون بالآلاف على الطرقات أمام حرّاس يحملون السّياط، وهم يعملون في الزراعة وقطع الأشجار، والذين اقتُلِعوا من منازلهم وأرضهم، يأسف لِعدم تمكّنه من وجدان الكلمات المُناسبة لتصوير معاناة [...] العديد من هؤلاء بشكل لائق، الذين ينتظرون منذ سنوات إلغاء العبودية المُقنَّعة التي هي العمل الإجباري».

وقرأَ عدة مقاطع من الرسائل:

كتب أحد قادة المواقع: «في ساحل العاج يملك عدد قليل من المستعمرين الأوروبيين مزارع كبيرة. [...] تقوم الإدارة بتوفير العبيد لهم بِـ 3.50 فرنك باليوم. قال أحد أصحاب المزارع أن هذا الراتب لا يُشجّع الناس على العمل، ومن أجل الحصول على مردود طبيعي يجب استخدام السوط بشكل جيّد. [...] إن ما يَحدث بخصوص أعمال العنف يحدث أيضاً بخصوص الغذاء غير الكافي على نحو منتظم، والرعاية الطبية غير المُؤمّنة، والنساء اللواتي يَهتِك الحرّاس أعراضهن، إلخ..».

وكَتَبَ رئيس دائرة أَشرفَ في حزيران 1945 على تجنيد العمّال: «هروب جماعيّ فوضويّ (Sauve qui peut)، والقادة يَرون أنفسَهم مضطرين لإحضار العمّال المُرَشّحين إلى مركز التجنيد والحبال برقابهم. كتب رئيس الدائرة السابق سنة 1942 أن هذا التجنيد كان صيداً للإنسان بأتمّ معنى الكلمة. [...] ألقى السكان الأصليون بِاللوْم على قادتهم لأنهم باعوهم لأصحاب المزارع البِيض؛ وراحوا يهمسون بأن "البِيض أَلْغَوُا العبودية لكي يُعيدوها بشكل جديد بالتواطؤ مع القادة".

وكتب أسقف:

«في الواقع إني أُوافقكم تمامًا في موضوع العمل الإجباري. وهو قد تمَّ هذه السنة في ظروف لا تمنحنا، في حال وَافَقْنا عليها، حقّ إدانة الأساليب التي يستخدمها الألمان في البلدان التي يحتلّونها».

في كانون الثاني 1929 كتب عامل فرنسي:

«في منطقة شعب الـ «لوبي» (le Lobi) يوجد حوالى 500 رجل وصلوا إلى «بوبو» (Bobo). هرب منهم 200 وقام وسيط عبور السود الشهير، م. فـ... (M. F..). بحراسة

الباقين، والسوط بيده، واحتجزَهم داخل عربات في المَحطّة. إنّ رؤيةَ هذا المشهد لأمرٌ مُقزِّزٌ ».

ويُضيف هوفويت-بوانيي:

[...] «لا يمكن لأحد من السكان الأصليين (indigènes)، بعد مرور 150 سنة على إعلان حقوق الإنسان والمواطن ومئة سنة على إلغاء العبودية، أن يتفهّم هذه العبودية ولا أن يقبل بها.

[...] في سنة 1924 أَمَرَ الحاكم العام برونول (Brunol)، الذي كان آنذاك الحاكم المؤقت للكوت ديفوار (ساحل العاج)، متأثرًا بما رآه، أمر بالإلغاء الفوري للعمل الإجباري، الذي كان يُعتمد بشكل حصريّ من قبل المستعمِرين، عُزِل الحاكم من منصبه بهدوء.

كذلك عُزِل حُكامٌ آخرون من مناصبهم بناءً على طلب المستعمِرين.

«[...] على كل حال، لقد آن الأوان لتفضيل البشر على الأوكومي (oukoumé) والأكاجو (acajou).

يهرب الناس وتتناقص الولادات ونُشاهد -ونحن عاجِزون- الإخلاءَ التدريجيَّ لمستعمراتنا من السكان لِصالح البلاد الأجنبية التي تعمل كلها على زيادة عدد سكانها.

[...] ألْغَيْنا مبدئيًّا العمل الإجباري للنساء والأطفال. لكن، أوائل العام 1945، [...] فوجِئنا بوجود نساء (بعضهنّ يحملْن أطفالهنّ على ظهورهنّ) في كورتوغو (Korthogo) وفي فركسّيدوغو (Ferkéssédougou) يعملن على الطرقات خلال شهر كانون الثاني البارد جدًّا في جوٍّ مليء بالغبار وتحت مراقبة حراس الدوائر. أُجبِرَ

القادة على إرسالهن إلى الطرقات خلافًا للأنظمة، وذلك بسبب نقص الرجال.

وشَجَبَ هوفويت-بوانيي فضيحة ضريبة الرؤوس التي يخضع لها السكان الأصليون. فهذه الضريبة تدرُّ 57 مليونا في ساحل العاج، بينما تعود الضريبة على الدّخل بِـ 15 مليونًا، والضريبة على الأرباح التجارية بِـ 27 مليونًا، والضريبة على الرواتب خمسة ملايين، والضريبة على قطع الأشجار مليونين، فيكون المجموع 49 مليون.

«إنه لأمر جائر مُطالبة «لوبيٍّ» (فرد من شعب اللوبي Lobi)، وهو يعيش في بؤس شديد، بدفع مئتين أو ثلاثمائة فرنكًا، في حين لا يدفع الإنسان الأغنى في البلاد سوى مئتي فرنك كضريبة رأسية ولا يُصرِّحُ سوى بِعُشْر محاصيله».

وبعد عدّة أيام أُقِرَّ في الجمعية [العمومية] (البرلمان الفرنسي) مرسوم يمنع العمل الإجباري لكنه لم يدخل حيّز التنفيذ إلا تدريجيًا بعد وقوع حوادث تمرّد وقمع.

المصادر:

Félicien Challaye, Un livre noir du colonialisme «Souvenirs sur la colonisation», 1935,

réédité par Les nuits rouges, Préface de Michel Dreyfus, 1998, le texte cité ici figure en annexe, page 176.

25 آذار 1909:

بُلويْ (Bloy): «جزّارو السكان الأصليين هؤلاء يعجزون عن ذبح أصغر خنزير في فرنسا». (فيتنام)

في فصل «يسوع المسيح في المستعمرات» من كتاب «دم الفقير » (le sang du pauvre) يَصِفُ ليون بلُويْ (Léon Bloy)، الهجّاء الكاثوليكي الذي نُفِيَ أخوه إلى

كاليدونيا الجديدة بسبب دعمه للأنّاميين (Annamites) ضدّ الإدارة الاستعمارية في الهند الصينية، كيف تحوّل هدف مشروع كريستوف كولومب (Christophe Colomb) الذي كان «نموّ الدين المسيحي ومجده» إلى مشروع إبادة.

ويُضيف: «كي لا نتكلّم إلا عن المستعمرات الفرنسية، أيُّ صخب إذا كان الضحايا قادرين على الصراخ. [...] قلّما نكون في التقليد الرسوليّ لـ «كريستوف كولومب» حيث توجَد الوسيلة لتقديم شيء آخر غير رشْقة الشظايا لجزّاري السكان الأصليين، العاجزين عن ذبح أصغر خنزير في فرنسا، لكنهم، إذ صاروا قضاةً ورُقَباء أُوَل في المقاطعات البعيدة جداً، يقومون بتمزيق البشر بدم بارد وتقطيعهم وشَوْيِهم وهم أحياء، وتقديمهم طعاماً للنمل الأحمر، وإذاقتهم كل أصناف العذاب عقاباً لهم على تردّدهم في تسليم نسائهم وأموالهم القليلة.

وهذا هو أصل التفاهة المعروف من الجميع، والشياطين الذين يفعلون هذا هم أناس شرفاء جدًّا يُمنَحون أوسمة جوقة الشرف وليسوا بحاجة حتى إلى النفاق. إنّهم يعودون بأرباح كبيرة، وبثروات كبيرة أحيانًا، مصحوبين بساقية طويلة من الدم الأسود الذي يسيل خلفهم أو بجانبهم، في «الخفاء» ـ دائمًا ـ؛ لقد قاموا، في الأكثر، بسحق بعض البقّ في مساكن نتنة، كما يحصل مع كل غازٍ، والحماوات المبهورات سيجهّزْن لهم بعض العذارى».

المصادر:

Léon Bloy, Le sang du pauvre, Paris, 1909, Stock, 1948, p. 131 -132 ; Jean -Pierre Biondi et Gilles Morin, Les anticolonialistes 1881 -1962, Pluriel, Laffont, 1992, p. 58

29 آذار 1988:

اغتيال دولسي سبتمبر، مُمثّلة المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) في فرنسا (جنوب إفريقيا)

في سنة 1986، تأثّر نظامُ التمييز العنصري في جنوب إفريقيا بمُقاطعة دولية له، التفّت عليها فرنسا من خلال تسليمه بطريقة غير مباشرة، كميات من الفحم والبترول (عن طريق إيران)، وأسلحة ومعدّات نووية ـ مما يُعَدّ تجارةً غير مشروعة دافع عنها اليمين واليسار. وأبلغت دولسي سبتمبر (Dulcie September)، مُمثّلة المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC: African National Congress) في فرنسا مراسليها أنّ بحوزتها معلوماتٍ هامّةً حول الموضوع وأنها تشعر بأنها مُهدّدة: في اليوم نفسه الذي انتقلت فيه إلى منزل جديد، أقامت شركةٌ صغيرةٌ للنشر تُدعى (Sport Éco) في الطابق ذاته. وكان رئيس تحريرها بيار كازيل (Pierre Cazeel) مُتَخصِّصًا في شؤون جنوب إفريقيا.

بالرغم من اغتيال مُمثّل الـ ANC في بروكسيل، رَفَضَ وزيرُ الداخلية الفرنسي توفير حماية الشرطة لـ «دولسي سبتمبر». وكان شارل باسْكَوا (Charles Pasqua)، المُكلّف بالمهمات من قبل وزير الداخلية والعنصر السابق في «منظمة الجيش السرّي» (OAS)، مديرَ تحرير الصحيفة الناطقة باسم اللوبي الفرنسي المُؤيّد لنظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.

نهاية سنة 1987، تَأسّسَت ورشة تجصيص أمام المبنى. وكان ستيفان (Stéphane) وهو أحد عمّال الورشة يأتي غالبًا إلى دولسي ويتحدّث في أمور الـ ANC. في 29 آذار 1988 كان ستيفان هذا وعاملٌ آخر يُدعى دانيال بمفردهما في الورشة. اغتيلَت دولسي سبتمبر بخمس رصاصات. مَكَثَ جارُها، بيار كازيل، بالقرب من جثتها حوالي نصف ساعة. وسرعان ما توقف التحقيق. ومالت الصحافة إلى فرضية أن قوة خاصّة جنوب

إفريقية ارتكبت الجريمة. بعد ذلك بفترة قصيرة انتقلت شركة (Sport Éco) من المبنى فيما رَحَلَ العامل دانيال إلى سويسرا. وجاءت صحافية هولندية تُدعى إيفلين غرونينك (Évelyn Groeninck) إلى باريس للتحقيق في الجريمة لكنها أُعلِمت بأنّ من مصلحتها العودة إلى ديارها.

تورّط فرنسا:

بحسب ما نشرته تلك الصحافية يبدو أن الاغتيال تَمَّ على يد أحد المرتزقة القدامى من الفرقة الأجنبية وجاء من جزر القمر، لعلّه جان-بول غِرْيِي (Jean-Paul Guerrier)، مُعاون بوب دينار (Bob Denard)[6]. ويُحتَمل أنه تَلَقّى الأوامر من أحد الأجهزة في جنوب إفريقيا، له صلة بالمديرية العامة للأمن الخارجي (DGSE). وربما هناك مصلحة لفرنسا في موت دولسي سبتمبر من أجل منْع تسريب أيّ حقائق تتعلّق بالتفاف فرنسا على المُقاطعة التي فرَضَتها الأمم المتحدة على نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.

المصادر:

François Xavier Verschave, La Françafrique - Le plus long scandale de la République, Stock,

page 190 - 201; François Xavier Verschave, Noir Silence, Les Arènes, 2000, page 138 -139

30 آذار 1947:

مذبحة مورامانغا (Moramanga) على يد الجيش الفرنسي، ألفا قتيل؟ (مدغشقر)

رَكَّزَت الحركة الديمقراطية للإصلاح المدغشقري (MDRM) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على المُطالبة باستقلال مدغشقر، وهي مطالبة تأجّجت بفعل الهزيمة الفرنسية سنة

1940 وانهيار القوات الفيشيّة خلال الإنزال البريطاني سنة 1942 والآمال التي أحيَاها الميثاق الأطلسي وتزايد عمليات الاستيلاء وأعمال السُّخْرة المفروضة تحت مُسمّى المجهود الحربي وبذريعة المجاعة التي حدثت بين عامي 1943 و1944. حوربت تلك الحركة من قبل الحكومة الفرنسية التي أنشأ وزيرُ مستعمراتها حزبًا من الوجهاء يُدعى «حزب محرومي مدغشقر": (PA.DES.M: Partie des déshérités de Madagascar). ومع ذلك حَصَلَت الحركة الديمقراطية (MDRM) على المقاعد النيابية الثلاث في الجمعية الوطنية في باريس.

في 30 آذار 1947 اندلعت ثورة مُسلّحة لم تحظَ بموافقة قادة الحركة الديمقراطية (MDRM). وكانت السلطات العسكرية والشرطة، ومدير الأمن بشكل خاصّ، قد أُبلغت بأنه يجري الإعداد لثورة مُسلّحة ليلة السبت 29 آذار. وتشهد على ذلك البرقيّةُ التي بَعَثَها المندوب السامي مارسيل دو كوبِّي (Marcel de Coppet) إلى مرؤوسيه:

«هناك شائعات انتشرت في بعض المناطق مفادُها أن عَمَلًا ربما يُحَضَّر له ضدّ الأوروبيين في 29 آذار ـ قفْ ـ إنها شائعات معدومة الأساس [...] مع ذلك لا يمنعُ استبعادُ حدوثها ضرورةَ التيقّظَ»[7].

هاجَمَ المتمرّدون مُخيّم مورامانغا (Moramanga) العسكري في 29 آذار عند الساعة العاشرة مساءً بعد أن قَتَلوا الضبّاط الفرنسيين الذين كانوا نائمين في البلدة. بُوغتَ جنودُ المُخيّم، وهم الرّماة «السينغاليون»، الذين كانوا الأفضل تسليحًا، لكنهم قاوَموا وصَدّوا الهجوم. ولم يتمكّن المتمرّدون من الاستيلاء على العتاد الذي كان ينقصهم وانسحبوا في الصباح بعد أنْ جرّوا معهم، في تمرّدهم، السكان القرويّين.

عندئذ قام الرّماة بذبح السكان المدغشقريّين انتقامًا وأحْرقوا كلّ المنازل. وفي اليوم التالي استقدم السينغاليون الحانقون تعزيزات وقاموا بتنظيف المنطقة بشكل كامل. كل ما يتحرّك طُعِنَ بالحراب. قُتِلَ الآلاف من السكان الأصليين في غضون ثلاثة أيام.



Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994, pages 117, 128, 131; France Soir,

8 mai 1947; Jacques Tronchon, L'insurrection malgache de 1947, Karthala, 1986

شهر نيسان

5 نيسان 1803:

روشامبو (Rochambeau): «يجب عليكم إطعامها [الكلاب] من لحم الزنوج» (هاييتي)

لم يضع توقيف توسان لوفرتور (Toussaint Louverture) وانضمام جنرالاته [إلى السلطات الفرنسيّة] نهايةً لمقاومة السود في القسم الفرنسي من سان دومينغ (Saint Domingue). وعند شيوع خبر إعادة نظام العبودية اشتعلت البلاد. فكان القمع ضاريًا.

وكتب الجنرال روشامبو (Rochambeau)، الذي خَلَفَ ليكليرك (Leclerc) على رأس الجيش الفرنسي الذي كُلّفَ من قبل نابليون الأول بإعادة غزو هاييتي، كتب إلى الجنرال راميل (Ramel) في 15 جرمينال 1803 (5 نيسان 1803):

«عزيزي القائد راميل، لقد أرْسَلْتُ إليك سَرِيّةً قوامها 150 رجلًا من الحرس الوطني الـ «كاب» (Cap) يقودُها السيّد باري (M. Bari)، يتبعها 28 كلبا من نوع «بُلدُغ». إن هذه التعزيزات ستمنحكم الوسائل اللازمة لإنجاز عملياتكم كاملةً. يجب أن أُعلمك أنه لن يؤخذ بالاعتبار تخصيص أيّ حصص غذائية أو نفقات لإطعام هذه الكلاب. بل يجب عليكم إطعامها من لحم الزنوج. مع تحياتي ومودّتي لكم».

كانت تلك الكلاب قدْ جُلبت من هافانا حيث كان المستعمرون الإسبان قد قاموا

بتدريبها على مهاجمة السود. ويُضيف راميل:

كان القائد العام يرى أن نفوري من استعمال الكلاب غير لائقٍ جدًّا، لم أفلح أبدًا في إقناعه برأيي.



المصادر:

Victor Schoelcher, Vie de Toussaint Louverture, Ollendorf, 1889, Karthala, page 373

7 نيسان 1947:

فِتنة الرّماة السينغاليين في الدار البيضاء: أكثر من 60 قتيلًا (المغرب)

وَقَعَت مشاجرة بالأيدي يوم السبت 7 نيسان بين مغاربة وعدد من الجنود السنغاليين بسبب امرأة.

رَجَعَ الجنود إلى ثكناتهم وتَزوّدوا بأسلحتهم، ثم عادوا إلى المدينة وراحوا يُطلِقون النّار على جموع الناس.

لم تتوقّف المجزرة حتى الساعة الثامنة من صباح الأحد. قال ماميري (Mameri) للمقيم العامّ (المندوب السّامي/Résident général) جيلبرت غرانفال (Gilbert Grandval) أن السنغاليين «قَتَلوا وجَرَحوا، وفقًا له، 180 مغربيًّا بينهم نساء وأطفال».

على أثر ذلك، أعلن السلطان محمد الخامس في خطاب له في «طنجة» عن إلغاء الرجوع إلى العمل التّحضيري لفرنسا في المغرب action civilisatrice (de la France)au Maroc، ممّا يُخالِف بنودًا غير مكتوبة من معاهدة الحماية، لكنه وجَّه تحيّةً إلى جامعة الدول العربية. هذا الأمر عُدّ بنظر وزير

الخارجية، جورج بيدول(Georges Bidault)، فعلَ تمرّد.

وكان فيليب بونيفاس (Philippe Boniface)، المسؤول عن أحداث «الرباط ـ سالا» سنة 1944، يشغل تحديدًا منصب قائد منطقة الدار البيضاء.


المصادر:

Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994, page 123.

7 نيسان 1803:

وفاة توسّان لوفرتور (Toussaint Louverture) المسجون في قلعة «جو» (Joux) (هاييتي)

[كتب إيمي سيزار (Aimé Césaire)]:

«إنّ ما هو لي، هو هذه الآلاف من المُعذّبين حتى الموت الذين لا يجدون أيّ مخرج في كرنيبِ (calebasse) جزيرةٍ وما هو لي أيضًا، هو الأرخبيل المُقوّس كالرغبة القَلِقة في إنكار الذات، نقول قلق أمومي لنحمي الدقّة الحسّاسة التي تَفصِل إحدى الأميركيتين عن الأخرى؛ ومُنحدرات الأرخبيل التي تُفرِز لأوروبا المشروب الروحي الجيّد في «خليج ستريم» (Gulf Stream)، وأحد سفْحَي التأجّج حيث بهلوان الحبال، خطّ الاستواء، بينهما نحو أفريقيا. وجزيرتي اللّاسِياج، بجسارتها الواضحة وهي منتَصِبة من وراء بولينيزيا هذه، وأمامها جزيرة غوادلوب (Guadeloupe) المفلوقة إلى جُزْأيْن من فُرضتها الفِقَرية وبالبؤس ذاته الذي نُعانيه، هاييتي حيث الزنوجة وقفت لأول مرة وقالت أنها مؤمنة بإنسانيتها، والذيْل الصغير المُضحك لـ «فلوريدا» حيث اختناق أحد الزنوج شارَفَ على نهايته، وإفريقيا التي تُجهّز بضخامة الجدائل

المخملية حتى القدم الإسبانية لأوروبا، عُرْيها حيث «الموت» يحصد حصدات كبيرة.

وأقول في نفسي بوردو ونانت وليفربول ونيويورك وسان فرنسيسكو

ليس هناك طرف في العالم لا يحمل بصمة أصبعي

وعَقِبي على ظهر ناطحات السحاب وقذارتي

في بَريق الأحجار الكريمة!

مَن يمكنه التباهي بأن لديه ما هو أفضل ممّا لديّ؟

فيرجينيا. تينيسي. جورجيا. ألاباما

تفسّخات هائلة في الثورات

عديمة التأثير

مستنقعات دماء آسِنة

أبواق مسدودة بشكل عبثي

أراضٍ حمراء، أراضٍ حمراء كالدّم، أراض من دمٍ واحد.

ما هو عندي أيضاً: خليّة صغيرة في جُورا (Jura)

خلية صغيرة، يضاعفها الثلج بالقضبان البيض

الثلج هو سجّان أبيض يحرس أمام سجن

ما هو عندي

هو إنسان وحيد مسجون لدى أبيض

إنسان وحيد يتحدّى الصرخات البِيض للموت الأبيض

(توسّان، توسّان لوفرتور)

إنّه إنسان وحيد يسحر البازَ الأبيض للموت الأبيض

إنّه إنسان وحيد في بحر الرمل الأبيض القاحِل

إنّه شيخ طاعن في السنّ شديد السّمْرة منتصب بوجه مياه السماء

الموت يرسم دائرةً متألّقة فوق هذا الإنسان

الموت ينثر بلُطْف نجومًا فوق رأسه

الموت يعصف، مجنوناً، في المَقصَبة اليانعة لذراعيه

الموت يَعدو في السّجن كحصان أبيض

الموت يلمَع في الظلّ كعينَيْ هرّ

الموت يُحَوزِق كالماء تحت [مدينة] «الكاي»

الموت هو عصفور جريح

الموت يَهزُل

الموت يترنّح

الموتُ هو باتيورا (Patyura) جَفول

الموت ينتهي في بِركة صمتٍ بيضاء



المصادر:

Aimé Césaire, Cahier d'un retour au pays natal, Présence africaine, 1983, page 24 - 26.

8 نيسان 1994:

فرنسا تعترف بحكومة الأمر الواقع المؤقتة التي نظّمت المجزرة (رواندا)

في رواندا، المستعمَرة البلجيكية سابقًا التي نالت استقلالها منذ عام 1961، ساد نظامٌ دكتاتوريٌّ أسَّس سلطتَه على إقصاء «إتنيّة» الـ «توتسي» من قِبل إتنيّة أخرى هي الـ «هوتو».

في سنة 1990، أنشَأَ عدد من المَنْفيّين المُقيمين في أوغندا، في شمال البلاد، الجبهة الوطنية الرواندية (FPR) ودخلوا في صراعٍ مُسلّح ضدّ النظام الرواندي. قدّمت فرنسا الدعم العسكري لهذا النظامِ «الشرعيِّ» مُتغاضِيةً عن المذابِح التي يُنفّذها، ثم قامت بسحب قوّاتها سنة 1993 على أثر اتفاقيات «أروشا» (Arusha) فاسِحةً المجال أمام قوات الأمم المتّحدة.

أعطى الاعتداء على طائرة الرئيس جوفينال هابياريمانا (Juvénal Habyarimana) في 6 نيسان 1994 إشارة الانطلاق لإبادة التوتسي وبعض الهوتو غير المتشَدّدين، وهي إبادةٌ قد خُطِّطَ لها منذ زمن بعيد من قِبل شخصيّات مدنيّة وعسكريّة تتقاسم إيديولوجيا «هوتو باور» (قوة الهوتو / Hutu Power).

وبعد ساعة من عملية الاعتداء على الطائرة، أقامت ميليشيات «أنتراهاموي» (معناها: الذين يقاتلون معًا/Interhamwe) حواجز في «كيغالي» (Kigali). وقُتِلَ جميع المسؤولين السّياسيّين الذين يُحتَمَل وقوفُهم بوجه أيِّ انقلاب على يد الحرس الرئاسي وقوات المِظلّيين الخاصّة والميليشيات: رئيسةُ الوزراء السيدة أغاث أُووِيلينجييمانا (Agathe Uwilingiyimana)، ورئيس المجلس الدستوري جوزيف كافاروغاندا (Joseph Kavaruganda)، وفيليسيان نغانغو(Félicien Ngango) ولاندوال ندازينغوا (Landouald Ndasingwa)، المرَشّحان لرئاسة الجمعية

الانتقالية (assemblée de transition) وآخرون غيرهم. تمكّن فوستان تواجيرامونغو (Faustin Twagiramungu)، الذي كان قد عُيِّنَ ليكون رئيسًا للوزراء في إطار اتّفاقيّات «أروشا»، تمكّن من الفرار[8].

وفْقَ جميع الاحتمالات، فإنّ الكولونيل باغوزورا (Bagosora) هو مَنْ أعطى الأوامر بتنفيذ الاغتيالات، وهو تلميذ سابق في المدرسة الحربية الفرنسية. إنّه هو مَنْ كان يُمسِكُ فعليًّا بالسلطة العسكرية عن طريق الحرس الرئاسي الذي أصبح يتحكّم به بعد مقتل قائده إيلي ساغاتْوا (Elie Sagatwa) في حادث الطائرة الرئاسيّة. كما تَرَأَّسَ الاجتماعات التي أَفْضَتْ إلى تشكيل الحكومة المؤقّتة في رواندا (GIR).

بدا أنّ هذه الاغتيالات السياسية وهذا الانقلاب لم تُزعِج السلطات الفرنسية التي اعترفت بالفعل بهذه الحكومة منذ تشكيلها في 8 نيسان.

بل إنّ فرنسا قد شاركت عبر سفيرها جان-ميشيل مارلو (Jean-Michel Marlaud) في تشكيل تلك الحكومة. فالمُشاورات بشأن تأليفها كانت تَتِمّ في جزءٍ منها في السفارة الفرنسية بحسب ما كَشَفَ جان-ميشيل مارلو أمام لجنة التّحقيق البرلمانية حول رواندا:

«تميّزت صبيحة 8 نيسان بوصول عدّة وزراء إلى السفارة الفرنسيّة. وعَقَدوا عندئذ اجتماعًا حدّدوا خلاله ثلاثة توجّهات: تعيين وزراء ومسؤولين جدد بدل الوزراء والمسؤولين الميّتين أو المفقودين، العمل لاستعادة الحرس الرئاسي من أجل وقْف المذابِح، وأخيرًا، التأكيد على التمسّك باتفاقيات «أروشا». إلّا أنّهم رفَضوا تسمية السيد فوستان تواجيرامونغو لتولّي رئاسة الوزراء بدل أغاث أُووِيلينجييمانا! حوالي الساعة التاسعة مساءً أُبلِغَت السفارةُ الفرنسيّةُ بتعيين رئيس مؤقّت للجمهورية وحكومة مؤقّتة. كان تأليف هذه الحكومة مُوافقًا في الظاهر لاتّفاقيات «أروشا»

لأنها كانت تنصّ على تقاسم الحقائب الوزاريّة بين الأحزاب السياسيّة. ومع ذلك جرى التساؤل حول الصفة التمثيليّة الحقيقيّة لهذه الحكومة. ولِأنّ كلّ حزبٍ كان مقسومًا، فإنّ الأشخاصَ المُعَيَّنين كانوا يُمثّلون، بالأحرى، انزلاقًا لِمصلحة الاتّجاه الأكثر تطرّفًا»[9].

بحسب فيليب ريْنتجنس (Philip Reyntjens) يبدو أنّ جان-ميشال مارلو «كان مُطّلِعاً على تقدُّم المشاورات ومن المُحتَمَل أنّه قدْ اُستُشيرَ خلالها». وكان قد أطلَعَ نظيرَه البلجيكيَّ سوِينَّنْ (Swinnen) بعد الظهر على تشكيلة الحكومة المؤقّتة. «تفاعَلَ سوِينِّنْ بتحفّظ معتبِرًا أنّ الاتّجاه الغالب جدًّا فيها هو حركة «قوّة الهوتو» (Hutu Power). ورأى أنّ تلك الحكومة لا تبدو متلائمة مع المُتَطلَّبات السياسية الواقعية فيما أبدى مارلو رضاه الكامل، لا سيّما أنّه اعتبر أنّ تأليف حكومة سيسمح بمنع حصول الانقلاب الذي يخشاه»[10].

في الواقع، كان ذلك، بالتّأكيد، انقلابًا، لكنّ مُمثّل فرنسا رفض أنْ يراه كذلك. وقُدّمَت هذه الحكومة على أنّها تتلاءم مع اتفاقيات «أروشا»، لكنّ الجبهة الوطنية الرواندية (FPR) لم تكنْ، بالطبع، جزءًا منها، كما أن كل الوزراء من مختلف الأحزاب يَنْتمون إلى اتجاه «قوّة هوتو» (Hutu Power)، أي الاتجاه المُؤَيّد للقضاء على الـ«توتسي».

على الرغم من قيام فرنسا بإجلاء رعاياها ومُوظّفي السفارة من رواندا في 12 نيسان، فإنّ الدعمَ الفرنسيَّ للحكومة التي ارتكبت الإبادة كان له نتائجُ كبيرةٌ، أوّلًا على مجرى الأحداث في رواندا، وثانيًا على الصعيد الدولي.

على الصعيد الداخلي الرواندي، شَعَرَ عدد من المسؤولين العسكريين بالتردّد حيال الانقلاب وانطلاق المذابِح، بل إنّهم عارضوا ذلك (الكولونيل ليونيداس روساتيرا (Léonidas Rusatira) ومارسيل غاتسينزي (Marcel Gatsinzi)، ونداء 12 نيسان الداعي إلى إنهاء أعمال العنف)، كما فعلت شخصيّاتٌ مدنيّةٌ أخرى من بينها والي مقاطعة بوتار (Butare).

لا شكّ في أنّ الموقف الحازم للمسؤولين الفرنسيّين كان ليُشَجِّعَهم في رفضهم ذاك. وابتداءً من 7 نيسان اضطُرّ القَتَلة إلى الاعتماد على دعم فرنسا الفعليِّ لهم في مناظرتهم لكي يُقنِعوا عددًا كبيرًا من مواطنيهم بالذهاب لقتل جيرانهم.

على الصعيد الدولي، دعمت فرنسا الحكومة الرواندية المُؤَقّتة (GIR) في الأمم المتّحدة. وساهمت في تعيين بيزيمانا (Bizimana) مُمَثِّلاً لها في مجلس الأمن الدولي: «الحقيقة أنّ مُمثّل الحكومة المذكور آنفًا كان حاضِرًا في مجلس الأمن لأن رواندا كانت لسنتين، ابتداءً من 1 كانون الثاني، عضوًا غير دائم فيه»[12]. «إنّ رواندا، التي صودِفَ كونُها عضوًا في مجلس الأمن سنة 1994، عَمِلَت بقوّة مع فرنسا، ثم جيبوتي وعُمَان العضوان الآخران غير الدائمين في مجلس الأمن»[13].

«إنّ الأمين العام للأمم المتّحدة بطرس بطرس غالي، الذي أيّدَ وجهة النظر الفرنسية، كان يتمتع بدعم معزَّز من فرنسا»[14]. وهو اليوم الأمين العام للفرنكوفونية.

«إنّ الكلمات التي استخدمها الأمين العام تعكِس على ما يبدو وجهة نظر الحكومة المُؤقّتة المَدعومة من فرنسا من دون أدنى شكّ. بحسب وِيلّي كلايس (Willy Claes)، وزير الخارجية البلجيكي، فإنّ الأمينَ العامَّ نفسَه هو، ربّما، مَن قرَّر السماح لرواندا بالبقاء على طاولة مجلس الأمن، وهو قرار بالغ الأهمية من الناحية السياسية ربما أمْلَتْه الاعتباراتُ القانونيّةُ»[15].

«تجنّب الأمينُ العام إعطاءَ أيِّ وصف دقيق للإبادة ونَسَبَ المذابح الأولى إلى «عناصرَ مُتمرّدةٍ من الحرس الرئاسي» [...] مُشيرًا إلى أنّ «السلطة كانت مُنهارةً» وأنّنا «شَهِدنا تفكّك الحكومة المُؤَقّتة التي قُتِلَ عددٌ من وزرائها»، وهو أحد الأوصاف الأكثر التواءً وتضليلًا للاغتيال المُتَعمَّد لرئيسة الوزراء ولأعضاء آخرين في الحكومة»[16].

المبعوثان الخاصّان للأمم المتحدة إلى رواندا هما روميو دالِّير (Roméo Dallaire) وجاك-روجي بوه-بوه (Jacques-Roger Booh-Booh). هذا الأخير، «الذي كان ينتمي إلى النخبة الكاميرونية، كان محسوبًا أكثرَ ارتباطًا بفرنسا، وبالتالي أكثر استعدادًا للانحياز لبِطانة هابياريمانا»[17].

«بعد السابع من نيسان، فَضَّلَ موَظّفو الأمانة [العامّة للأمم المتّحدة] تفسير بوه-بوه [للأحداث] من دون التطرّق إلى دور الحكومة الرواندية في أعمال العنف»[18].

«واصَلَ الفاعلون الدوليّون الأساسيّون الاتصالات الديبلوماسية الطبيعية في ما بينهم معتبرين الحكومة المُؤقّتة طَرَفًا شرعيًّا في المفاوضات التي أرادوا أن يكونوا هم الوسطاءَ فيها. في إحدى المرّات رَفَضَت بلجيكا والولاياتُ المتحدة استقبالَ مُمثّلي الحكومة المؤقّتة، لكن جرى التخفيف من وقْع هذا الاستبعاد من خلال الاستقبال الذي أُعِدَّ لهم في باريس وفي الأمم المتحدة. سَمَحَ أربعة عشر عضوًا في مجلس الأمن بحضور مُمَثّل رواندا في اجتماعاتهم اليومية صارِفين بذلك النظر عن احترام القواعد الإجرائية قبل ضرورة فضْح حكومةِ إبادةٍ والجرائم التي اتُّهِمَت بارتكابها»[19].

وفي 21 نيسان، وفي قلب المجزرة، جرى تخفيض عديد بعثة الأمم المتّحدة لمساعدة رواندا (Minuar) إلى 270، قال مُمَثّل فرنسا الدائم في الأمم المتّحدة جان-برنار ميريمي (Jean-Bernard Mérimée) في هذا الصدد: «لقد بَلَغَ مجلسُ الأمن القمّةَ في التخاذل والاستخفاف»[20]. لكنه وافَقَ في ذلك اليوم، باسم فرنسا، على قرار تخفيض عدد القوات الأمميّة[21].

في الواقع، إن قرار فرنسا بالاصطفاف مع فريق الإبادة لم يكنْ خطأً غيرَ مقصود، فهذا القرار يتضمّن سِماتِ تواطؤٍ إيديولوجيٍّ: في كانون الأول 1990 نشرت مجلة «كانغورا» (معناها: أيْقِظوه)، وهي مجلة متطرّفة مُقرَّبة من السلطة، «الوصايا العشر للهوتو» حيث نقرأ:

1 - يجب أن يعرف كل موهوتو (Muhuto: الفرد من شعب الهوتو) أن «الأوموتوتسيكازي» (امرأة من شعب التوتسي)، أينما كانت، تعمَل لخدمة عِرقها التوتسي. بالتالي فإن كل موهوتو يتزوج أوموتوتسيكازي هو خائن. [...].

4 - يجب أن يعرف كل موهوتو أن الموتوتسي (Mututsi: الفرد من شعب التوتسي) غشّاش في الأعمال. وهو لا يسعى إلا إلى تفوّق عِرقه. [...]

5 - يجب إيكال المناصب الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية إلى الباهوتو [الهوتو] (Bahutu: جمع Muhutu).

7 - يجب أن تتألّف القوات المُسلّحة الرواندية من الهوتو حصْراً. [...] يجب ألاّ يتزوّج أي عسكري من إمرأة من التوتسي (موتوتسيكازي).

8 - يجب على الباهوتو [الهوتو] أن يكفّوا عن التعامل برحمة مع الباتوتسي [التوتسي] (Batutsi: جمع Mututsi).

10 - يُعتَبر خائنًا كل موهوتو يضطهد أخاه الموهوتو بسبب قراءته أو نشره أو تعليمه هذه الإيديولوجيا».

نُشِرَ هذا النص الخطير بذاته باللغة الفرنسية وزَيّنت صورةُ الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الغلاف مع عنوان فرعي: «صديق حقيقي لرواندا. في الضرّاء يُعْرَف الأصدقاء الحقيقيّون»[22].

على افتراض أنّ هذه الورقة لم تَصِل إلى باريس [الحكومة الفرنسية]، فإنّ مقال جان-بيار كريستيان (Jean Pierre Chrétien) بعنوان «صحافة حرّة ودعاية عنصرية. كانغورا (Kangura) ووصايا الهوتو العشر»(23) قد أطلعها عليها. لم يَصدر

عن قصر الإليزي أيُّ احتجاج على أصدقائه الرونديين، ولم يتمّ إعادةُ النّظر في موضوع المساعدة الفرنسية لهذه السلطة المتورطة في انحرافٍ عنصريٍّ من التطهير العِرقي (سرعان ما ستنسحب بلجيكا، القوة الاستعمارية القديمة، بعد انخراطها عسكريًّا سنة 1990). بل جرى عكس ذلك.

على أثر كلام «لابول» (La Baule) الذي أعلن عنه فرانسوا ميتران وأَيَّدَ فيه الدقْرطة (démocratisation) وتعدّد الأحزاب (نيسان 1990)، تأسّس عدد من الأحزاب في رواندا. شجّعت بالتالي أوساط السلطة على تأسيس «تحالف الدفاع عن الجمهورية» (CDR) -حزب يُجاهر بالعنصريّة- الذي سيسمَحَ بتمثيل الحزب السابق الوحيد، أيْ «الحركة الجمهوريّة الوطنيّة للتنمية» (MRND)، في جوّ أكثرَ تشريفًا. جان بوسكو باراياغويزا (Bosco Barayagwiza) هو أحد مؤسّسي الـ (CDR).

«في أيلول 1992 عَبَّرَ فرانسوا ميتران [...] عن شكره ردًّا على رسالة مفتوحة بعَثَها إليه أحد مسؤولي الـ (CDR) في 20 آب الماضي، وهو معروف في «كيغالي» ويُدْعى ج. ب. باراياويزا، وأُرفِقت الرسالة بعريضة وقّعها 700 شخص يشكرون فيها فرنسا على المساعدة، في وقتٍ كان التنظيم العنصريّ الـ (CDR)، يُطلق حملات إبادة في كيبوي (Kibuye) بهدف نسْف الاتفاق السياسيّ الذي وُقِّعَ في أروشا»[24].

وروى مُمَثّلُ فرنسا جان-كريستوف بليار (Jean-Christophe Belliard) الذي حَضَرَ مفاوضات أروشا بصفة مُراقب، أمام البعثة الإعلاميّة أنّ أحد رِهانات التفاوض الثلاثة كان مسألة الـ (CDR): «في ما يتعلّق بالبروتوكول الخاصّ بتقاسم السلطة، فقد أشارَ إلى أنه قد تلقّى أمرًا صارمًا من مديريّة الشؤون الإفريقية والمدغشقريّة يقضي بإدماج الـ (CDR)، أي المتطرّفين الهوتو، في اللعبة السياسيّة، الأمر الذي يفترض بأنّ الـ (CDR) سيكون له مسؤوليّات في الحكومة التي ستنبثق عن الاتفاقيّات، أو إذا لم يكن

ذلك فعلى الأقلّ أن يكون له نوّاب في الجمعية الوطنيّة (مجلس النّوّاب). واعتبرت فرنسا أنّه من الأفضل دمْج هؤلاء المُتطرّفين في اللعبة السياسية من أجل ضمان عدم خروجهم عن السيطرة»[25]. وأضاف بليار أن مؤتمر دار السلام الذي انعقد عَشِيّة الاعتداء على طائرة الرئيس الرواندي كان قد تطرّق إلى موضوع دمْج الـ (CDR)، وأنّه قد جرى التوصّل إلى اتّفاق، ثمّ عَدَلَ الرئيسُ الرواندي عن هذا الدمْج في المؤَسّسات الجديدة.

اعترفت بعثةُ تقصّي الحقائق حول رواندا بالطبيعة الإجرامية لهذه الحكومة التي دعمتها فرنسا حتى النهاية:

«الدولة الرواندية هي الآمر بتنفيذ المجزرة [...]. قامت الدولة الرواندية، بمساعدة وسائل الإعلام المُتطرّفة، بتعزيز الجهاز الذي أوصل إلى ارتكاب الإبادة، في الوقت الذي كانت الميليشيات تتشكّل. ليس من المفيد التركيز أكثر على الدور الذي قام به راديو-تلفزيون الـ «ألف تلّة» (Milles Collines) (RTLM). إنّها محطة إذاعية أُنشِئت في نيسان 1993، وأطلقت في الخريف من السنة ذاتها نداءات تحضّ على الكراهية، وحَظِيت، في السّرّ، بدعمٍ من السلطة. نظّمَت إيقاعَ أيامِ الإبادة ابتداء من 6 نيسان 1994 من خلال مضاعفتها لنداءاتِ الإبادة. [...] بدأت الإبادة ليلة 6 نيسان 1994. استمرّت أربعة أشهر، وأودت بحياة ما يُقارِب 800000 شخص. لقد جرت تغطيتها أو تمّ تنظيمها من قِبل أعضاء في الحكومة المؤقّتة التي شُكّلَت بعد اختفاء هابياريمانا، وأيضًا من قِبل مسؤولين عسكريّين وأعضاء في الـ (CDR) وفي الـ (MRND) وميليشياتهم»[26].

المصادر:

Gérard Prunier, Rwanda, le génocide, Londres, 1995, Paris, 1997, Dagorno ; Alison Desforges, HRW -FIDH, Aucun témoin ne doit survivre,

le génocide au Rwanda, Karthala, 1999 ; Mission

d’information sur les opérations militaires menées par la France, d’autres pays et l’ONU au Rwanda entre 1990 et 1994, Assemblée nationale, 15 décembre 1998 ; Jean -Pierre Chrétien, le Défi de l’ethnisme, Karthala, 1997 ; Jean -Pierre Chrétien sous la direction de, Rwanda. Les médias du génocide, Karthala, 1995 ; Philip Reyntjens, Rwanda, trois jours qui ont fait basculer l’histoire, L’Harmattan, Cahiers africains n° 16, 1995 ; François -Xavier Verschave, Complicité de génocide ? La politique de la France au Rwanda, La Découverte, 1994.

11 نيسان 1948:

تكليف نَيْجيلَنْ (Naegelen) بإجراء «انتخابات صحيحة» (الجزائر)

استعاد القانون الأساسي للجزائر (الدستور/statut)، المؤرّخ في 20 أيلول 1947، مشروعَ بيدو (Bidault) ذا النزعة المُحافِظة جدًّا. في حين كان بعض مُمَثّلي «سكّان البلد الأصليين» (indigènes) يطالب بالاتّحاد [مع فرنسا]، والبعض الآخر يطالب بالاستقلال، يُعرّف ذلك الدستور الجزائر، كما في سنة 1900، بأنّها مجموعة من المقاطعات تتمتّع بالشخصية المدنيّة وبالاستقلاليّة الماليّة. يحتفظ حاكم عام مُعيَّن بالسلطة الإجرائية، بينما تبقى السلطة التشريعية من اختصاص الجمعيّة الوطنيّة الفرنسية (البرلمان). تتمتّع الجمعيّة الجزائرية (البرلمان الجزائريّ) بصلاحيات مالية بشكل أساسي والتمثيلُ فيها «تعادُليٌّ»: 60 مندوبًا من الهيئة الأولى و60 من الثانية. تضمّ الهيئة الأولى 464000 مواطنًا فرنسيًّا (رجالًا ونساءً) و58000 «مسلمًا». وتضمّ الثانية 1300000 ناخب «مسلم». تشير الإحصائيّات إلى أنّ سكّان الجزائر حينئذٍ كانوا 922.000 أوروبيًّا 7.860.000«مسلماً». والبنود التي تطرّقت إلى عمليات تقدّم

حقيقية (إلغاء البلديات المختلطة، حرية الدين الإسلامي، تعليم اللغة العربية، حقّ التصويت للنّساء «المسلمات») بَقِيَت وعودًا وهميّةً لأنّها كانت خاضعة لقرارات الجمعيّة الجزائريّة ومتوقِّفة على الحصول على الأغلبية، المستحيلة، للثُلُثين. وقد رَفَضَ النوّابُ «المسلمون» الجزائريّون، حتّى المعتدلون منهم، بالإجماع هذه الأحكام.

في 11 شباط 1948، عُيِّنَ إدموند نيجيلين حاكمًا عامًّا للجزائر خَلَفًا لِ «إيف شاتينيو (Yves Chataigneau) الذي وُصِفَ بأنه في منتهى الضعف. كان هذا الأخير قد حاوَلَ، من دون جدوى، أن يفرض تطبيق القانون الأساسي الصادر سنة 1947 والذي حاربه المُستعمرون الفرنسيون. «لم يقع الاختيار على نيجيلين، العضو البارز في حزب (SFIO) (الفرع الفرنسي للمنظمة العمالية الدولية) إلا لكي يوفّر الغطاء لعرقلة عمل القانون المذكور» (27) وأَمَرَ نيجيلين الإدارة بإجراء «انتخابات نزيهة» (28). أُجرِيَت الانتخابات في 4 و11 نيسان «في أجواء من الغشّ والتزوير والخوف والدم» (29) ونُظِّمَت وخُطِّطَ لها بدقة لِتُؤكّدَ، على مستوى البلد، النتائج المُزَوّرة إلى حدٍّ ما للانتخابات البلدية. في الهيئة الأولى: 55 نائبا لليمين، وأربعة اشتراكيون وواحد شيوعي. في الهيئة الثانية، 42 مُنتَخبًا (؟) «إداريًّا»، تسعة من «حركة الانتصار للحريات الديمقراطية» (MTLD) (الحاج مصالي)، ثمانية من «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري» (UDMA) (فرحات عباس)، وواحد اشتراكي.

«لكن، وبينما أَلْمَحَت الجولة الأولى من الانتخابات إلى توقّع فوز «حركة الانتصار للحريات الديمقراطية» (MTLD) فوزًا واضحًا، وَقَعَت عملية تزوير ضخمة حَرَّفَت كليًّا الاقتراع في الجولة الثانية منه. وأفضى حشْو صناديق الاقتراع والتوقيف الاحتياطي للمساعدين المُشتَبَه بهم والحصار والمراقبة عبر التقسيم التربيعي للدواوير من قبل الجيش، كلُّ هذا أفضى إلى «انتخاب» 41 مُرَشّحًا إداريًّا (من أصل 60) [...]» (30).

«جميع الانتخابات التي تَبِعَت ذلك [في 1951 و1954] عُدَّت انتصاراتٍ لإدارة الاستعمار. لكنّ المُصادقةَ المستمرّة على هذه «الانتخابات»، من قبل الجمعيّات [الوطنيّة] العامّة (المجالس النيابية) للجمهورية الرابعة، أشْرَكَت فرنسا في تحمّل المسؤولية عن هذا الشَطَط. بممارسة هذه السياسة قَضى الحاكمان نيجيلين ثم ليونار (Léonard) على أيّ بارقة أمل لدى المسلمين، لكنهما كَسِبا مودّة فرنسيّي الجزائر وعرفانهم بالجميل. وإذْ كانا مقتنعيْن بأنّ الحيلة والقوة ستتمكّنان من تثبيت الوضع الراهن، فإنّهما لم يُقدِّما أيَّ تنازلات»[31].

نفهم النبوءة القاتمة التي صاغها فرحات عباس أمام المارشال جوان (Juin): «ليس هناك حلٌّ آخرُ غير الرشّاشات»[32].

المصادر:

André Mandouze, Mémoires d'outre siècle: D'une résistance à l'autre, Ed. Viviane Hamy,

1998, page 183 - 184 ; Ch. -Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Que Sais-je n° 400, page 97 ; Bernard Droz, Evelyne Lever, Histoire de la guerre d'Algérie, Seuil -Histoire, 1982, page 33 -36

16 نيسان 1917:

مانجن (Mangin) يسحق السُّودَ على طريق «السيدات» (Chemin des Dames) (فرنسا)

في سنة 1914 قامت فرنسا بِرصّ صفوف بعض كتائب الرّماة السنغاليين، كانوا قد أُنهِكُوا في معركة «إيزر» (Yser)، ولم يعودوا للظهور في الجبهة إلا في سنة 1916. وجنَّدَ الجنرال مانجن، المُلقَّب بِ «ساحق السود» من أجل «تجنّب إراقة

الدم الفرنسي قدر الإمكان»، 5.1000 رجل سنة 1915، و120000 سنة 1916، أُجبِروا على الالتحاق بالقوات الموجودة في السودان (مالي حاليًّا) وفولتا العليا (بوركينا فاسو حاليًّا) والكوت ديفوار (ساحل العاج)، تحت اسم «رُماة سنغاليون». وفي نيسان 1917، شنّ الجنرال نيفال (Nivelle) هجومًا في «آسن» (Aisne، إقليم في فرنسا) على طريق السيدات (Chemin des Dames) دافعاً فيه بجنودٍ سودٍ. وبفعل القوة التي اكتسبها نيفال ومانجن من الانتصارات التي حَصَدَها جنود مانجن السود في قلعة دومون (Douaumont) بالقرب من فردان (Verdun) في 24 تشرين الأول 1916 («مرّة أخرى يُضحّي الزواويون (Zouaves) والرّماة والسنغاليون بحياتهم من أجل تحقيق النصر»، بيار ميكيل (Pierre Miquel)، ص. 35)، فقد دفعا (نيفال ومانجن) بالرّماة للهجوم على طريق السيدات من أجل إحداث «الصدمة الأولى» تحت الثلج والقذائف والشظايا. لاقى الألمانُ جنودَ المشاة بالرشاشات حيث كانوا على علم بالهجوم، وقد كانوا يتمتعون بالسيطرة الجوية ومحتمين بشكل جيّد من نيران المدفعية في ملاجئهم الإسمنتية والمغاور الطبيعية في هضبة «كراوُونّ» (Craonne). وأكمل نيفال هجومَه العَبَثيَّ من دون أن يُقِرّ بخطئه. ولم يتمّ تسجيل 45 % من أعداد ضحايا الكارثة التي أَخْفَت الصحافة فداحتها. وأُقيلَ الجنرال نيفال من منصبه في أيار 1917. لم يكن الرأي العام يتصوّر ولو للحظة أن هؤلاء الرجال كانوا قد أُكرِهوا على الذهاب إلى الجبهة. واحتجّ النائب عن مدن السنغال الأربع، بليز ديانْيْ (Blaise Diagne)، في الجمعية [الوطنيّة] على ما وصفه بـ «المذبحة» بحقّ مُواطنيه. لكن، بعد أن عيّنَه [الرئيس الفرنسي] كليمنصو (Climenceau) مُفوَّضًا للجمهورية في «إفريقيا الغربية الفرنسية» (AOF) في 14 كانون الثاني 1918، قام دياني (Diagne) بجولة بين شباط وآب 1918 من داكار إلى باماكو بهدف إقناع مواطنيه بالذهاب للقتال

في فرنسا، واعدًا بِمنْح المواطنيّة الفرنسيّة بشكل آليّ لكل شخص يحمل ميدالية عسكريّة أو صليب الحرب.

المصادر:

Gilbert Comte, L'empire triomphant, Denoël, page 254, 260 - 270; Pierre Miquel, Le Chemin

des Dames, Enquête sur la plus effroyable hécatombe de la Grande Guerre, Perrin Pocket, 1997.

17 نيسان 1825:

فرنسا تعترف باستقلال هاييتي مقابل دفْع تعويضات لأصحاب المزارع (هاييتي)

خلال مرحلة الاستعراش الأول (première Restauration) (الرجوع الأول لحكم آل بوربون سنة 1814) سعى وزير البحرية بيير-فيكتور مالوي (Pierre-Victor Malouet) إلى إعادة النظام الذي كان سائدًا قبل سنة 1789 في سان دومينغ (Saint-Domingue) التي كانت زوجته تملك فيها مزارع شاسعة، والذي يعود إلى ما قبل سنة 1789، فأرْسَلَ في حزيران 1814 إلى المسؤولين الهايتيين ثلاثةَ مبعوثين، هم الملكَ كريستوفَ (Christophe)، وأحدَ المتحدّرين من العبيد، إلى الشمال، والخُلاسيَّ بيتيونَ (Pétion) إلى الجنوب، مُكلّفين ثلاثتهم بـ «إقناع المسؤولين بالإقرار بالذنب أمام جلالته المسيحيّة جدًّا». وزوّدهم جميعًا بتعليمات سرّية. وتكفّلت هذه التعليمات بمماثلة بيتيون وآخرين بالبيض، بما أنّ ألوانهم «تُقرّبهم من طبقة البيض»، كما تكفّلت بـ «نقل جميع السود الذين يعملون حاليًّا في البيوت، للعمل في الحقول وتسليمهم لمالكيهم القدامى، وأيضًا العمل على إعادة أكبر عدد ممكن من أولئك الذين كانوا قد أُعفُوا من هذا الشرط إلى الحقول. وتطهير الجزيرة من كل السود الذين لا يكون القبول بهم بين

الأحرار مناسبًا، ويُشكِّل إلحاقُهم بالذين يعملون في المنازل خطرًا».

أُوقِف فرانكو دو ميدينا (Franco de Medina) وهو أحد المبعوثين الثلاثة من قبل كريستوف. حوكِمَ وأُعدِمَ بتهمة إفشائه التعليماتِ السريّةَ. أرسل كريستوف نصّ التعليمات إلى بيتيون، الذي قام بفصْل المبعوث الآخر دوكسيون-لافايس (Dauxion Lavaysse)، وأعطى الإنكليز رسالةً بعثها دوكسيون ـ لافايس إلى الملك كريستوف عارضًا عليه مواصلة تجارة الرقيق بالاستعاضة عن الشعب الحرّ بالعبيد القادمين من إفريقيا. نشرت الصحافةُ الإنكليزية الرسالة وتبعتها الصحافةُ الفرنسية. أُجبِرَ بونيو (Beugnot)، خليفة مالوي (Malouet) على التنصّل من عمل المبعوثين الأشقياء. يجب انتظار تاريخ 17 نيسان 1825 حتّى يعترف شارل العاشر رسميًّا بجمهوريّة هاييتي بعد مفاوضات طويلة. مقابل هذا الاعتراف التزمَت الحكومة الهاييتيّة، التي كان يرأسها الجنرال بويير (Boyer) والتي وحّدت الشمال والجنوب، بدفْع مبلغ 150 مليون فرنك جرمينالّي للحكومة الفرنسية كتعويض لأصحاب المزارع الذين خسروا ممتلكاتهم. إنّ هذا المبلغ الضخم كان يعادل في ذلك الوقت ميزانية فرنسا السنوية. وحتى بعد تخفيضه إلى 90 مليونًا سنة 1838، فإنّه لم يتمّ تسديد الدّين إلّا في سنة 1893 [33]. ومن أجل تسديده أُجبِرَت هاييتي على الاقتراض[34].

التعليقات:

بخصوص دفْع التعويضات للمستعمرين، يُضيف سكولشير (Schoelcher): لم يكن هؤلاء يستحقّون ذلك، لقد خانوا بلدهم بتسليمهم المستعمرة للإنكليز. إذا كانت فرنسا قد خسرت سان-دومينغ فإنّ السبب في ذلك كانوا هم (المستعمرون) أوّلًا ثم «[نابليون] بونابارت» ثانيًا.



Victor Schoelcher, Vie de Toussaint Louverture, Ollendorf, 1889, Karthala 1982 p 379 ;

Robert et Marianne Cornevin, La France et les Français outre -mer, Tallandier, 1990, page 342 -345 ; Robert Cornevin, Haïti, Que sais -je nº 1955, PUF, 2e édition, 1993 ; Rosa Amelia Plumelle-Uribe, La férocité blanche, Albin -Michel, 2001 ; François Blancpain, Un siècle de relations financières entre Haïti et la France 1825 -1922, L'Harmattan, 2001.

25 نيسان 1890:

القائد أرشينار يُسيْطِر على أووُسّيبوغو (Ouossébougou) ويرتكب مجزرةً فيها (السودان، مالي حاليًّا)

سعى أرشينار (Archinard)، الذي خَلَفَ غالييني (Gallieni) إلى تغليب سياسة الغزو على غيرها. أرشينار هذا كان قد أدّت به رتبته المتدنّية في مدرسة البوليتيكنيك (في فرنسا) إلى الالتحاق بمشاة البحرية. عَزَمَ أرشينار على قتْل كلّ مِن «أحمد» (Ahmadou) نجل الحاج «عمر تال» (Omar Tall) مُؤَسِّس إمبراطورية توكولور (Toucouleur)، و«ساموري» (Samory)، اللّذيْن أخطآ بعدم تحالفهما بوجه الغازي الأوروبي. استخدم أرشينار الزوارق المُسلّحة في نهر النيجر. احتلّ سيغو (Ségou) عاصمة أمبراطورية التوكولور ونَهَبَها وَوَلّى عليها أحد أحفاد ملوك بامبارا (Bambara). وأُبعِدَ شعب التوكولور تحت الحراسة إلى «فوتا-تورو» (Fouta-Toro).

كانت أووُسّيبوغو (Ouossébougou) تحت قيادة بانديوغو ديارا،

(Bandiougou Diara) وهو مسلم من شعب البامبارا، وكان وفيًّا لِـ «أحمد». هاجمها أرشينار ومعه 27 أوروبيًّا و30 صبايحيًّا (Spahis) و4000 رجل من البامبارا ومدفعان. لكن شعب التوكولور قاوَمَهم من بيت إلى بيت؛ وقاتَلَ الرجالُ والنساءُ حتى آخر رمق ولم يستسلم أحد منهم؛ احتمى بانديوغو داخل مستودع المتفجّرات وأشعَلَه فانفَجَرَ المستودع ومات بانديوغو مع أتباعه. كانت الجثث بحالة مُروّعة إلى درجة أن الضباط امتنعوا عن تعداد القتلى.

لا يرى جيلبير كونت (Gilbert Comte) في ما جرى سوى معركة بين الشجعان: «حسب مدوَّنات مفاخر الحملات النابليونية، أطلق القادة [الفرنسيون] أحصنتهم وحاربوا في مقدِّمة الجيش كجنود عاديين ليثيروا في البقيّة، كقدوة، منافسةً هَوْجاءَ في «البسالة» لكنه يستنتج: «أرشينار حقّق انتصارا ثمَنُهُ مجزرة مُكلِفة لشعب البامبارا».

التعليقات:

يكتب جيلبير كونت (Ouéssaboudougou) بدلًا عن (Ouossébougou)



المصادر:

Jean Suret-Canale, Afrique Noire, Occidentale et Centrale, Éditions sociales, 1968, page

263 - 265, 275 ; Gilbert Comte, L’Empire triomphant, Denoël, 1988, page 71 - 72 ; Joseph Ki -Zerbo, Histoire de l’Afrique Noire, Hatier, 1978, page 420.

27 نيسان 1994:

باريس تستقبل المسؤولين عن الإبادة الجماعية (رواندا)

بينما كان التوتسي في رواندا يتعرّضون لإبادة جماعية، كان جيروم بيكامومباكا (Jérôme Bicamumpaka) وزيرُ الخارجية في الحكومة الرواندية المؤقّتة (GIR) التي شُكِّلَتْ بعد موت الرئيس جوفينال هابياريمانا (Juvénal Habyarimana)، وجان-بوسكو باراياغويزا (Jean-Bosco Barayagwiza) مديرُ الشؤون السياسية في وزارة الخارجية الذي كان أحد المسؤولين في «تحالف الدفاع عن الجمهورية» (CDR)، الحزب المتطرّف الذي يروّج للحقد الإتني»[35]، وعضوًا مؤسِّسًا في «راديو-تلفزيون ألف تلّة الحرّ» (RTLM) الذي كان قد ضاعف النداءات التي تدعو إلى قتل التوتسي طِوال فترة الإبادة الجماعيّة[36]، كان الاثنان في زيارة إلى باريس يومَ 27 نيسان. واستُقبِلَ بيكامومباكا وباراياغويزا استقبالًا رسميًّا من قبل السلطات الفرنسيّة في قصر الإيليزي (Elysée) [مقر رئاسة الجمهوريّة] وفي قصر ماتينيون (Matignon) [مقرّ رئاسة الوزراء]، مع أن مُتحدِّثًا باسم الحكومة الفرنسيّة صرَّحَ بأنها زيارة خاصّة[37]. والتقى بيكامومباكا وباراياغويزا وزيرَ الخارجية الفرنسي آلان جوبي، ومستشار الشؤون الإفريقية في قصر الإيليزي برونو ديلاي (Bruno Delaye) بحسب ما أفادت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان[38] (FIDH)، كما التقيا الرئيسَ ميتران ورئيس الوزراء بالّادور (Balladur) وجوبِّي (Juppé) بحسب «بروني» (Prunier)[39]. ويُعدّ هذان الزائران من بين أكثر من تلطّخت أيديهم في الإبادة الجارية هناك. وخلال مؤتمر صحافي عُقِدَ في اليوم التالي، رأى جيروم بيكامومباكا أنّ « 100000 قتيل هو رقم «مُبالَغ به»، وهو الرقم المُعطى كحصيلة لضحايا المذابِح التي ارتُكِبَت في بلاده خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة» مُكذِّبًا بذلك الأرقام التي أعطتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR) التي كان مُمثّلوها لا يزالون، بعْدُ، متواجدين في رواندا[40].

وخلال مكالمة هاتفية طويلة عشيّة هذا «اللقاء»، حاول رئيس الـ (FIDH) دانيال

جاكوبي بلا جدوى ثنْي الإيليزي عن القيام بهذه الخطوة [41]. بالإضافة إلى ذلك، رفضت بلجيكا والولايات المتحدة استقبال الوفد [42].

يُواجِه، اليوم، كلٌّ من جيروم بيكامومباكا وجان ـ بوسكو باراياغويزا تهمةَ ارتكاب مجازر جماعيّة أمام المحكمة الجنائية الدولية (TPIR) ومقرُّها «أروشا» وهما مُعتَقَلان على خلفية هذه التهمة. وكان باراياغويزا قد أُتُّهِمَ، أيضًا، بارتكاب مجازر في أيار 1994 وأُدينَ في الولايات المتّحدة في نيسان 1996 بسبب تحريضه على قتل رئيس المجلس الدستوري، جوزيف كافاروغندا (Joseph Kavaruganda)، في كانون الأول 1993 عبر «إذاعة وتلفزيون ألف تلّة الحرّ» (RTLM)[43]. أُوقِفَ باراياغويزا في الكاميرون بناءً على طلب المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا (TPIR)، فاستأنف قرار توقيفه بناءً على خلل إجرائيّ وحَصَلَ على قرارٍ بإطلاق سراحه في تشرين الثاني 1999، أبطَلَتْه، في النهاية، النائبُ العام الجديد كارلا دَلْ بونتي (Carla del Ponte) في 31 آذار 2000. جرت محاكمتُه في إطار الدعوى ضد وسائل الإعلام، هو ومدير صحيفة «كانغورا» (Kangura) حسن نجيز (Hassan Ngeze)، إضافة إلى المؤسّس الرئيسي لراديو وتلفزيون الألف تلّة الحرّ» (RTLM) فرديناند ناهيمانا (Ferdinand Nahimana).

وتساءلت بعثة تقصّي الحقائق حول رواندا عن صوابيّة ذلك اللقاء الذي حصل في 27 نيسان [44]: «ففي هذا السياق حصل اللقاء في 27 نيسان مع السيد جان-بوسكو باراياغويزا رئيس الـ (CDR)، وجيروم بيكامومباكا وزير الخارجية، اللذيْن اُستُقْبِلا في قصرَي الإيليزي وماتينيون. [...] إنّ خطوة فرنسا القائمة على التمسّك بالحوار السياسيّ مع مُمثّلي كل أطراف النّزاع يندرج ضمن استمراريّة سياستها الديبلوماسية الهادفة إلى إيصال المتحاربين إلى إبرام اتّفاق يكون ثمرة المفاوضات.

إلّا أن هذه المُقاربة تُوحي بأننا تجاه نوع تقليديّ من الحرب أو المواجهات. لكنْ، في هذا الظّرف يمكننا أنْ نتساءل، في المنظور المحمود لإنجاز وقْفٍ لإطلاق النار، بشأن

صوابيّة الاستقبال الذي تمَّ في 27 نيسان لكلٍّ من مُمَثّل حزب الهوتو المتطرّف «تحالف الدفاع عن الجمهورية» (CDR)، الذي استُبعِد بموجب معاهدة «أروشا»، ووزير الخارجية في الحكومة الرواندية المؤقّتة، التي وقعت في عهدها مذابحُ على نطاقٍ واسع وصفتْها فرنسا رسميًّا، بعد خمسة عشر يومًا من هذا التاريخ، بالإبادة الجماعيّة».

لقد كانت الحكومة الفرنسية وكذلك رئيسُ الجمهورية مُطّلعين، وقتئذ، أكثرَ من أيٍّ أحد على ما يجري فعليًّا في رواندا. لقد أظهرا، من خلال استقبالهما للشخصين الآنفَي الذكر، دعمَهما لمرْتكبي الإبادة.

وتكشِف مُذكّرةٌ ديبلوماسيّةٌ بتاريخ 25 نيسان 1994 مُوَقّعةٌ من السفير الفرنسي في رواند (الذي أجلى مُوظّفي السفارة) عن عقلية السلطات الفرنسيّة: «إنّ الجبهة الوطنيّة الرواندّية (FPR) هي من يرْفُضَ وقف إطلاق النّار [...] والحجّة التي استندت إليها لكي لا توقِف المعارك إلا عندما تتوقّف أعمال السلب والنهب والمذابح قَلَبَت السلسلة السببيّة. إذا كان صحيحًا أن أعمال السلب والنهب قد بدأت فور إعلان موت الرئيس وأسّست للتدخّل المُسلّح للجبهة الوطنية الرواندية (FPR)، فإنّ الوضع اليوم في الحقيقة مُعاكس لذلك: سيردُّ الهوتو بارتكاب مذابِح عِرقيّة ما داموا يشعرون بأن الجبهة (FPR) تسعى للاستيلاء على السلطة»[45].

لم ينظر مُمَثِّلُ فرنسا هذا إلى مشاكل رواندا إلّا من الزّاوية العِرقيّة وأظهَرَ فهمًا غريبًا تُجاه نظامٍ يقتل قسمًا من رعاياه لكي يحميَ نفسه.

تُرجِمَ دعْمُ فرنسا على الصعيد العسكري بمُحادثات في باريس تمّت في أيار لتسليم أعتِدة: لقاءات رئيس البيت العسكري للتعاون الجنرال جان-بيير هوشون (Jean-Pierre Huchon) مع سيبريان كايومبا (Cyprien Kayumba) ثم مع إفريم روابالبندا (Ephrem Rwabalinda)؛[46] تسليم أسلحة عبر الزائير وجزر السيشيل خلال فترة الإبادة مما يُعدّ نوعًا من الالتفاف على الحظْر الذي فَرَضَه مجلس الأمن في 17 أيار.

على المستوى الدولي، شكَّلَ دعْمُ فرنسا للحكومة الرواندّية المؤّقتة (GIR) أحدَ الأسباب المُهمّة لِمماطلات الأمم المتحدة.

«في 29 نيسان، أقرَّ الأمين العام للأمم المتّحدة أخيرًا بأنّ الحرب والمذابِح بحقّ المدنيين كانتا مشكلتيْن مختلفتيْن [...] وإذ حمَّل في الوقت عينه مسؤولية وقوع المذابِح لِـ «عسكريين خارجين عن السيطرة» ولِـ «جماعات مدنيّة مُسلّحة»، فإنه قدّمَهم على أنّهم فاعلون مُستقلّون تُحرّكهم «عداواتٌ عِرقيّةٌ راسخةٌ عميقًا» [...] لقد واصل، إذًا، التستُّرَ على حقيقة أنّ الإبادة الجماعيّة كانت تُدار من قِبل الحكومة وأعطى مصداقيّة للوصف غير الصحيح -عمدًا - لعمليّات القتل، الذي كان يُشاع من قِبل بعض مُمَثّلي فرنسا ومن قِبل الحكومة نفسها التي ارتكبت المجزرة» [47].

بناءً على طلب مُمَثّلي بعض الدول مثل جمهورية تشيكوسلوفاكيا وزيلندة الجديدة وإسبانيا والأرجنتين، قرّر مجلس الأمن في 30 نيسان تسمية الأمور بأنّها «أعمال إبادة». «يُوضِّح البيانُ أن غالبية الاعتداءات التي استهدفت مدنيين عُزّل وقَعَت في المناطق التي كانت تحت سيطرة الحكومة المؤّقتة» [48]. وأبدى مجلسُ الأمن عزْمَه على فرض حظْر على توريد الأسلحة، لم يدخل حيّز التطبيق إلا منتصف أيار. وأمَرَت لجنة حقوق الإنسان في أواخر الشهر نفسه بفتح تحقيق حول احتمال وقوع إبادة.

«إن تأثيرَ هذه الإجراءاتِ، التي هي في الآن ذاته خَجولٌ ومتأخِّرةٌ، وقع إضعافُه بفعل الدّعم الذي واصَلَت فرنسا تقديمَه للحكومة الرواندية المؤّقتة. بعض المسؤولين السياسيّين في فرنسا الذين يتحكّم بهم ميتران، كانوا مصمِّمين على منْع الجبهة الوطنية الرواندّية (FPR) من تحقيق أيّ انتصار حتّى وإنْ كان ذلك يعني مواصلةَ التعاون مع قَتَلةٍ يرتكبون مجازرَ إبادةٍ، وذلك إلى حين يتمكّنون من تشخيص مُمَثّلين أفضلَ لـ «الأغلبيّة العظمى» [49].

«قُبيل التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 918 بتاريخ 17 أيار، رفضت فرنسا

الفقرةَ الثانية من نصّ القرار المُتعلّقة بالحظر على توريد الأسلحة. وإذْ دَعَمَت موقف «مُمَثّل» رواندا اعتبرتْ أنّ الحظر لا يُعاقب سوى القوى «الحكوميّة»[50].

«استغلّت رواندا مقعدَها في مجلس الأمن لتأخير المناقشات وحاولت تلطيف بيان مجلس الأمن [30 نيسان]. دَعَمَتها في هذه المناورة جيبوتي التي أوضَحَ سفيرُها أنّ بعض أعضاء مجلس الأمن رَغِبوا بعدم «الاستثارة» بفعل الوضع في رواندا [...] وواصلت فرنسا حملتها القائمة على التقليل من مسؤولية الحكومة المؤقّتة عن وقوع المذابِح»[51].

وبلغ الأمرُ أوْجَه في 16 أيار عندما شَغَلَ جيروم بيكامومباكا مقعد رواندا في مجلس الأمن بدعم وتزكية جان-بوسكو باراياغويزا: «حاوَلَ بيكامومباكا تبرير المجزرة مُكرِّرًا أمام الديبلوماسيّين جملةً من الافتراءات التي اعتاد الراديو والتلفزيون الحرّ لِـ «الألف تلّة» (RTLM) نشْرَها بقصد تشويه الحقيقة. علاوةً على التأكيدات المعتادة بشأن مئات الآلاف من الهوتو الذين قُتِلوا على يد الجبهة (FPR) «فقط لأنهم من الهوتو»، يُضيف بيكامومباكا أنّ جنود الجبهة كانوا يلتهمون قلوب ضحاياهم. وأكّد أنّ الراديو الرواندي بَثَّ رسائل سلام [...] وزَعَمَ أخيرًا أنّ المذابح توقّفت في أرجاء البلاد باستثناء المناطق التي شهدت استمرار المواجهات مع الجبهة» [52].

أعضاءُ مجلس الأمن «امتنعوا عن التّصويت بالإجماع على قرارٍ يشجب بشدّة الإبادة التي ارتكبتها الحكومةُ التي كان مُمَثّلوها يجلسون معهم حول الطاولة ذاتها»[53]. وكما كتب فرنسوا-غزافيي فيرشاف (François Xavier Verschave)، فإنّ يوم 27 نيسان في باريس يُعَدّ اعترافًا فعليًّا بنظام ديكتاتوري (régime de Salo) [54].

المصادر:

Rwanda: Le rôle de la France dénoncé par les rebelles, Le Monde 30 avril 1994 ; Gérard

Prunier, Rwanda, le génocide, Londres 1995, Paris, 1997, Dagorno;

Alison Desforges, HRW -FIDH, Aucun témoin ne doit survivre, le génocide au Rwanda, Karthala, 1999 ; Éric Gillet, Le génocide devant la justice, Les Temps Modernes, juillet -août 1995, page 228 -271 ; Mission d'information sur les opérations militaires menées par la France, d'autres pays et l'ONU au Rwanda entre 1990 et 1994, Assemblée Nationale, 15 décembre 1998 ; Jean -Pierre Chrétien, Le défi de l'ethnisme, Karthala, 1997 ; Jean -Pierre Chrétien sous la direction de, Rwanda. Les médias du génocide, Karthala, 1995 ; Philip Reyntjens, Rwanda, trois jours qui ont fait basculer l'histoire, L'Harmattan, Cahiers africains n° 16, 1995 ; François -Xavier Verschave, Complicité de génocide ? La politique de la France au Rwanda, La Découverte, 1994

شهر أيار

1 أيار 1898:

نهْب سيكاسُّو (Sikasso) على يد الكولونيل أوديوُود (Audéoud) (السودان - مالي حاليًّا)

في نيسان 1898، أرسل الكولونيلُ أوديوُود (Audéoud)، الذي كان يبحث عن عمل جريء يحصل من خلاله على ترقية، النقيبَ موريسون إلى با بِمْبا (Ba Bemba)، خليفة تيبيا (Tiéba)، ذي السمعة الطيبة (Fama) في سيكاسُّو (مالي حاليًّا)، والحليف ـ المُتهوّر ـ للفرنسيين في حربهم ضدّ ساموري Samory، وذلك ليطالبه بإنشاء حامية فرنسيّة في عاصمته. رَفَضَ با بمبا. فكانت الحربُ وحوصِرت سيكاسُّو حيث تعرّضت القوّاتُ الفرنسيّة للخطر مرّاتٍ عدّةً بسبب الهجمات المُضادّة للمحاصَرين. لكنْ مع ثلاثة أسوار صدّت هجومَ ساموري طوال خمسة عشر شهرًا «لم تصمدْ القلعةُ يومين أمام القذائف الحديثة» على حدّ قول جيلبير كونت (Gilbert Comte).

قاومت سيكاسّو من شارع إلى شارع. وَصَفَ ضابطٌ فرنسيٌّ شارك في احتلال سيكاسّو ما تعرّضت له المدينة من نهْب:

«بعد الحصار كان الهجومُ. قُتِل با بمبا وأُعطِيَت الأوامرُ بالنهْب. من نجا من القتل، من السّكان تمّ أسرُه. وجُمِعَ الأسرى الذين بَلَغَ عددهم حوالي 4.000 في قطيع واحد.

بدأ الكولونيل أوديوُود عمليةَ التوزيع. كان هو نفسُه يكتب على مفكّرة، ثم عَدَلَ عن ذلك قائلًا: «تقاسموا هذا». جرى التقاسم بالشِّجار والضّرب. ثُمّ في الطّريق! نال كلُّ أوروبّي المرأةَ التي اختارها... في طريق العودة قطعنا المسافةَ في مراحلَ، كلٌّ منها ذاتُ أربعين كيلومترًا مع هؤلاء الأسرى. وقُتِلَ الأطفال وجميع الذين أضناهم التعب

ضربًا بأعقاب البنادق أو بالحِراب...

تُرِكَت الجثثُ على جوانب الطرقات. كان هناك امرأةٌ مُقرفِصةٌ، كانت حاملًا. دُفِعَت وضُرِبَت بالحربة. وَلدتْ وهي تمشي وقطعت حبلَ الخلاص وتركت المولودَ من دون أن تَرجع إليه وتعرف ما إذا كان ذكرًا أم أنثى.

في هذه المراحل نفسِها، بَقِيَ الرجالُ، الذين استُقدِموا من أجل حمل الحبوب خمسة أيّام بلا حصص غذائيّة، وكان الواحدُ منهم يُضرَبُ خمسين ضربة بالحبل إذا أخذ حفنة واحدة من الحبوب التي يحملها.

وكان لدى الرّماة الكثيرُ من الأسرى لدرجة أنّه يستحيل عليهم إيواؤهم وإطعامهم».

المصادر:

P. Vign_e d'Octon, La Gloire du sabre, Paris, Flammarion, 1900 ; cité par Jean Suret -Canale,

Afrique Noire, Occidentale et Centrale, Éditions sociales, 1968, page 274 - 275 ; Gilbert Comte, L'empire triomphant, Denoël, 1988, page 85 -86.

2 أيار 1899:

مذبحة بيرني ـ نكونّي (Birni-N'Konni) (السودان، مالي حاليًّا) ـ النيجر

نشرت بعثةُ فولي ـ شانوان (Voulet -Chanoine) الموتَ في الطريق وهي تَعبُر باّتجاه تشاد (انظر نهْب سانسّاني ـ هاوْسا (Sansané-Haoussa)[9]، وكانون الثاني 1899)

وصل [فولي ـ شانوانُ] في 2 أيار 1899 إلى بلدة بيرني نكونّي (Birni-N'Konni)

التي أبى زعيمُها إعطاءَهما ستّةَ ثيران لكنه قدَّم لهما كميّة من جوز الكولا. فردًا على ذلك بأنْ فَتَحا سور البلدة بنيران المدفع وقَتَلا كلَّ الذين التقوهم. قُتِلَ جميع السكان البالغ عددُهم 1500 شخص. واصل فولي وشانوانُ ارتكابَ أعمال السّلب والنّهب. في 14 تموز 1899، أمر فولي، في دانكوري، بقتْل الكولونيل كلوب (Klobb) الذي أُرسِلَ لاستلام قيادة الرّتل والتحقيق في الاتّهامات التي وَرَدَت إلى باريس حول وقوع أعمال فظيعة. قُتِلَ فولي وشانوانُ على يد رُماتهم، لكنّ نهايتهما ظلّت لغزًا. أكمل الرّتلُ تحت إمرة الملازِمين الأوّليْن جوالّان (Joalland) ومينيي (Meynier). وتمّت تصفيةُ الشهود الأفارقة، خصوصًا المترجمين منهم.

التعليقات (1):

إزاء نماذج «أورادور» (Oradour)[1] المُتعدّدة يتبدَّى التاريخُ الرسميُّ كتومًا بشكل لافت للنّظر. إنّ الخطأ الأساسيّ الذي أُخِذَ بعين الاعتبار ضدّ فولي هو إقدامه على قتل الكولونيل كلوب. ابتُدِعت كلمة «السّودانيّة» (حمىّ استوائيّة / Soudanite) للتعريف بالمرض الذي أصاب رؤساء البعثة. إليكم العلاقة التي يُقيمُها كتاب «المجال الاستعماري الفرنسي» وهو كتاب يضمُّ ثلاثةَ مجلّدات وقدَّم له المارشال ليوتي (Lyautey): «ثمّة بعثتان، الأولى هي بعثة فورو ـ لامي (Foureau-Lamy) التي انطلقت من الجزائر، والأخرى هي بعثة جولّان (Joullan) التي انطلقت من السنغال، البعثتان أُرسِلَتا إلى تشاد بقصْد الالتقاء ومن ثمّ مَدّ يد المساعدة للبعثة التي يقودها جنتِل (Gentil) والتي كانت تَهدِف إلى القضاء على سلطة «رباح»، الذي قَتَل في نيالّيم (Niellim) النقيبَ بريتونّي (Bretonnet) ورفاقَه. قامت تلك البعثات

---

[1]- Oradour-Sur-Glane: قرية فرنسية قريبة من مدينة ليموج Limoges، دمّرها الألمان يوم 15 حزيران 1944، وقتلوا سكانها (642 ضحيّة).

بعمل باهر وخارق حيث تمكّنت من اجتياز كامل الصحراء الكبرى ثم السير بمحاذاة نهر النيجر، ومُلاقاة النقيبين جوالّان ومينيي اللذيْن نَجَوَا من الكارثة الغامضة التي حلّت بالبعثة السودانية (السودان، مالي حاليّا) «فولي-شانوان».

التّعليقات (2):

من هو جولّان (Joullan) هذا؟ أَهو جوالان (Joalland) ولكن كُتِبَ اسمُه خطأً (Joullan)؟ إنّ الأسلوب الملتبس يكشِف عن الاضطراب. ففي 1 أيلول 1902 أُقفِلَ التحقيق الذي طلَبَ وزيرُ المستعمرات فتحَه ولم يُنْشَر. وفي 7 كانون الأول 1900، رَفَضَ مجلسُ النّوّاب طلب فينيي دوكتون (Vigné d'Octon) بإنشاء لجنة تحقيق. يأخذ التاريخ الرسمي بالاعتبار أن رتل فولي-شانوان سَمَحَ بغزو التشاد وقضم بعض الممتلكات الإنكليزية. في الواقع، إنّ الحدود التي كانت تَفصِل بين الممتلكات الفرنسية والممتلكات الإنكليزية، والتي تَفصِل اليوم بين النيجر ونيجيريا، والمُعَيَّنة في 8 نيسان 1904، تَسلك خطّ سير رتل فولي-شانوان الذي خالَفَ الاتفاقية الفرنسية-البريطانية التي أُبرِمت في 14 حزيران 1898 عندما قام باختراق قوس الدائرة باتجاه الشرق، الذي رسمتْه الاتفاقية حول سوكوتو (Sokoto).

المصادر:

Muriel Mathieu, la Mission Afrique centrale, L'Harmattan, 1995; Jean -Claude Simoën, Les fils de rois, le crépuscule sanglant de l'aventure africaine, J. -C. Lattès, 1996 ; Gilbert Comte, L'empire triomphant, Denoël, p. 163 -178 ; Jean Suret -Canale, Afrique Noire, géographie, civilisations, histoire, Éditions sociales, 3 ème ed., p. 295 -304 ; Med Hondo, Sarraounia, film France/Burkina Faso, 1986, interdit de tournage au Niger ; Sven Lindqvist, Exterminez toutes

ces brutes, Le Serpent à plumes, 1998, page 215 - 224 ; Maurice Besson, Vue générale sur l'histoire de la colonisation française, Le domaine colonial français, Éditions du cygne, Paris, 1929, tome 1, page 192.

5 أيار 1947:

مذبحة مورامانغا على يد الجيش الفرنسي، 165 قتيلًا (مدغشقر)

في 30 آذار 1947، اندلعت في مدغشقر ثورةٌ مُسلّحةٌ لمْ تحظَ بموافقة قادة الحركة الديمقراطية للإصلاح المدغشقري (MDRM). قام رئيس مقاطعة أمباتوندرازاكا (Ambatondrazaka)، لو شوفانتون (Le Chevanton)، بحملة توقيفات ضدّ مناضلين من الحركة. في 5 أيار، نُقِلَ 166 رهينة إلى محطة القطارات وحُبِسوا داخل ثلاث عربات محكمة الإغلاق مُخَصّصة عادةً لنقل المواشي. تحرّك القطار ووصل إلى محطّة مورامانغا (Moramanga) في أول فترة ما بعد الظهر. حوالي منتصف الليل، وبذريعة أنّ المُتمرّدين يستعدّون لإطلاق سراح الرهائن، تلقّى جنود الحراسة أوامر بإطلاق النّار على القطار. نجا من هذه المجزرة 71 شخصًا ووُضِعوا في السجن حيث خَضَعوا للاستجواب وتُرِكوا بلا طعام. يوم الخميس 8 أيار، تمَّ اقتيادهم إلى فصيلة تنفيذ الإعدام أمام حُفَر أُعِدّت لهم مُسْبقًا. قُتِلوا جميعُهم. وقَّعَ الجنرال كاسْفيل (Casseville) أمرَ الإعدام. وتمكّن أحد الرهائن ويُدعى راكوتونيايما (Rakotoniaima) من النّجاة بعد تركه اعتقادًا أنّه ميّت، وروى وقائعَ المذبحة.

المصادر:

Jacques Tronchon, L'insurrection malgache de 1947, Karthala, pages 72 -73, 292 - 295 ;

Françoise Raison -Jourde, Le soulèvement de 1947, Clio en Afrique

nº 4, printemps 1998 ; Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994, page 122.

6 أيار 1687:

إصدار «القانون الأسود» (قانون السّود/ Code Noir) في سان ـ دومينغ

في آذار 1685، بفضل الله، أصدر لويس الرابع عشر، ملك فرنسا ونافار (Navarre)، في فرساي، **القانون الأسود** [المتعلِّق بالعبيد] «من أجل تثبيت النظام البابَويّ والرومانيّ للكنيسة الكاثوليكيّة، وتنظيم ما يتعلّق بأحوال العبيد وخاصّيتهم في جزرنا الأميركية». سيُطبَّق القانون أيضاً في جزر الأنتيل، وسان دومينغ (في 6 نيسان 1687)، وغينيا، وجزيرة بوربون (Bourbon)، التابعة لجزيرة لارِئينيون (معناها «الاجتماع» /La Réunion). ويُعَدُّ النصُّ المُعاد المُعدَّل سنة 1724 لمنطقة لويزيانا أكثر فظاعةً.

يُقنّن **القانونُ الأسودُ** العبوديّةَ. الرّوايةُ الرسميّةُ، التي ما زالت متبنّاةً، هي أنّ **القانون الأسود** شكَّلَ «الحمايةَ الأولى للعبيد»: إنّه «يحدّ من استخدام التعذيب ويميل إلى تقييد تعسّف الأسياد»[55]. بالنّسبة إلى سالا-مولِنْ (LSM) (Sala-Molins)، **القانونُ الأسود** هو «النصُّ القانونيّ الأكثر فظاعةً الذي أنتَجَته الأزمنة الحديثة»[56]، فهو «يُنظّم الإبادة النفعيّة (génocide utilitariste)، الأكثر هَولًا، للحداثة»[57]، و «ويُؤسِّس، في القانون، لِلاَحَقّ (non-droit) العبيد السود في دولة القانون، هؤلاء العبيد الذين يُشكّل عدمُ وجودهم القانونيّ التعريفَ الشرعيَّ الوحيدَ والفريدَ»[58].

الفضيحةُ هي أنّ فلاسفة الأنوار لم يشجبوا **القانون الأسود** «هم يعرِفون، وهم يسخرون منه»[59]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّه [**القانون الأسود**] قد بقي بعد الثورة لأنه لم يُلغَ بشكل رسميّ إلّا سنة 1848 ودام حتى سنة 1948 من خلال قانون السكان الأصليين (Code de l'indigénat) والعمل الإجباري (travail forcé). هذا

يُفسّر الصمت تجاه القانون الأسود في فرنسا، حيث تُفضّل الطبقة السياسيّةُ ومناهجُ التربية الوطنية، بمقدار ما يُفضّل أهلُ الفكر، تقديم التّهاني، بعضهم لبعض، بمناسبة إلغاء العبودية.

لِمَ الأسودُ هو عبدٌ؟

القانون الأسود لا يقول شيئًا عن ذلك. «تجارة العبيد، الكلّ يعلم بأمرها. لكنّ القانون الأسود لا يذكر ذلك إطلاقًا»[60]. إنّ الاتّجار بخشب الآبنوس (Bois d'ébène)[1] سيُشكّل بالنسبة لفرنسا الركيزةَ الأساس لاقتصاد البلد. وستُصبِح الشركات التي تُزاول التجارة المثلّثة (commerce triangulaire) مُشبّعةً بالمنافع والإعفاءات. يجب أن يُنظَر إلى **القانون الأسود** مع الأخذ بالاعتبار أنّ سادةَ العبيد وأصحابَ المزارع هم أنفسهم يخضعون للشركات التي تَبيعُهم العبيد، من بين بضائع أخرى، وتشتري منهم المحاصيلَ كالسكّر بشكل خاصّ، والقهوة... إلخ.

إنّ الرؤية التي يحملها **القانونُ الأسودُ** هي رؤيةٌ مسيحيّةٌ بعمق:

تقضي المادّةُ الأولى منه بطرْد جميع اليهود خارج الجزر.

وتُشدّد المادّةُ الثانية على أنّه «يجب تعميد جميع العبيد الذين سيعيشون في جزرنا وتلقينهم مبادئ العقيدة الكاثوليكيّة». فالاسترقاق مُبارَك لأنّه يسمح بتعميد السّود. والأنظمةُ الدينيّة لا تستغني عن العبيد. بحسب سالا-مولِنْ (LSM)، «يقتصر التوجيهُ الدينيُّ، عمومًا، على بعْث الخوف من العذابات الجهنّمية في نفوس العبيد»[61].

تُحظّر المادّةُ الثالثة «كلَّ ممارسة لعقيدة أخرى غير الكاثوليكيّة».

---

[1]ـ خشب الآبنوس الأسود يعني هنا العبيد السود.

أُصدِر **القانونُ الأسود** في السّنةِ نفسِها التي أُلْغِيَت فيها معاهدة نانت (E'dit de Nantes). حتى في ظلّ الجمهورية العلمانيّة والمعادية لرجال الدّين (anticléricale)، كانت المستعمراتُ الفرنسيّة المَصَادَ الخاصَّ (chasse gardée) للمُبشّرين الكاثوليك، فيما جرى منعُ البروتستانت إنْ لَمْ يُطارَدُوا. ويجب على رعايا جلالة الملك «مُراعاةُ أيّام الآحاد والأعياد» وعدم «تشغيل العبيد في الأيام المذكورة» (المادّة السادسة). «نُحظّر عليهم (رعايانا) أيضًا فتْحَ سوقِ العبيدِ وكلِّ أصناف البضائع الأخرى في الأيام المذكورة» (المادّة السابعة).

تُدين المادّة التاسعة «الرجال الأحرار الذين رُزِقوا بولد أو أكثر عن طريق التسرّي (معاشرة من غير زواج شرعيّ) مع إمائهم». ومع ذلك بإمكان الرجل الحرّ غير المتزوِّج أنْ يتزوّجَ من أمته «التي تُعتَق بهذه الوسيلة». وحُذِفَ النصُّ الأخير في نسخة 1724 التي جاء فيها: «نحظّر على رعايانا البيض من الجنسين إبرام أيّ عقد زواج مع السُّود». بذلك تتَّضح الرؤية العِرْقيّة (العنصريّة).

رضى والدَي العبد عند زواجه ليس ضروريًّا. المهمُّ هو رضى السّيّد فقط (المادّة العاشرة). يُلاحِظ سالا-مولِن (LSM) أنّ الأسياد نادرًا ما يأذنون لعبيدهم بالزواج، فأسعار سوق النّخاسة لا تحثّ على تولِّي «تربية العبيد. وبلغت مُمارسة الإجهاض عند العبيد السود نِسَبًا هائلةً مقارَنةً بالولادات[62]. «الأطفال الذين يولَدون من زواج العبيد يصبحون عبيداً ويملكهم الأسياد الذين يستعبدون أمهاتهم» (المادّة 12).

وتمتدّ العرقيّةُ (العنصريّةُ) إلى ما بعد موته [العبد] بحسب المادّة 14: «الأسياد مُلزَمون بدفن عبيدهم المُعمّدين في أراضٍ مقدَّسةٍ في المقابر المُخصّصة لهذا الغرض؛ وبالنسبة للذين يموتون ولم يُعَمَّدُوا فيُدفَنون ليلًا في حقل قريب من المكان الذي ماتوا فيه».

«يُمنَع على العبيد الذين، تعود مِلكيّة كلٍّ منهم إلى أحد الأسياد، التجمّع ليلًا أو

نهارًا» (المادّة 16). لا يمكن للعبيد أن يَمِلكوا شيئًا مِلكًا خاصًّا: «نؤكّد أنّ العبيد لا يمكنهم أن يملكوا شيئًا لا يملكه سيّدُهم» (المادّة 28). وليس لهم شخصيةٌ قانونيّةٌ إلا لكي يُدانوا: «كما لا يمكن للعبيد أن يكونوا جزءًا ولا أن يُحاكَموا ولا أن يكونوا في المادّة المدنيّة (matière civile)، لا بالطلب ولا بالدفاع، ولا أن يكونوا أجزاءً مدنية في المادّة الجرمية، إلّا أسيادهم فإنّه يحقّ لهم المقاضاةُ والدِّفاعُ في المادّة المدنيّة، والمتابعة في المادّة الجُرميّة (matière criminelle) للتعويض عن الإهانات والتجاوزات التي تُرْتَكَب بحق عبيدهم» (المادة 31). وفي حين تسمح المادّة 26 للعبيد «الذين لا يحصلون أبدًا على المأكل والملبس والرعاية من أسيادهم» بِ «الإدلاء برأيهم حول ذلك أمام المدّعي العامّ وتقديم المذكّرات بين يديه»، أي بتعبير آخر، تُلمِّح إلى أن بإمكانهم تقديم شكوى ضدّ أسيادهم، فإنّ المادّة 30 تنفي أي قيمة لشهادة العبد، وتنصّ المادّة 31 على أنّ العبد لا يستطيع تقديم شكوى. وإذا لَحِقَ به ضررٌ مُعيّن فسيّدُه يَنوب عنه ويستفيد من التعويضات التي يُقِرّها القضاء. يستنتج سالا-مولن (LSM)، بشكل منطقي، أنّ «التّعويضَ لا يكون لـ **شيءٍ** بل لـ **ضحيّة**».

«العبد الآبق الذي مضى على هروبه شهرٌ واحد [...] تُقْطَع أُذناه ويُوسَم بزهرة زنبق على إحدى كتفيه؛ وإذا كرَّر الجُرمَ يُقطَع مأبضه (باطن الركبة) ويُوسَم بزهرة زنبق على كتفه الأخرى؛ وفي المرّة الثالثة يُعاقَب بالإعدام» (المادّة 38). «بإمكان الأسياد فقط، عندما يعتقدون أنّ عبيدَهم يستحقّون ذلك، أنْ يُكبّلوهم بالأصفاد ويضرِبوهم بالقضبان والحبال؛ ويُحظَّر عليهم تعذيبُهم أو إحداثُ أيِّ تشويه في عضو من أعضائهم..». (المادّة 42). الضرْب، إذًا، لا يُعَدّ تعذيبًا. ولن يُواجه الأسيادُ إلّا عقوباتٍ هيّنةً أو سيُبَرّأون من جُرم التعذيب الذي تسبّب بموت العبد.

«نؤكّد أنّ العبيد هم أثاث، وبهذه الصورة يدخلون في المجتمع». وهكذا فإنّ

العبد هو مالٌ منقول شأنه شأن الخيول والخِراف. وهو يُعتَبر من البضائع البسيطة التي تدخل في عمليات البيع والمواريث وأعمال أخرى يحكمها القانون. إنّ **القانون الأسود** جَعَلَ السود كالوحوش في وجدان الفرنسيين لوقت طويل.

المصادر:

Louis Sala -Molins, Le Code Noir ou le calvaire de Canaan, 5e édition, mai 1998, PUF;

Robert Chesnais (présenté par), Le Code Noir, L'Esprit Frappeur, 1998.

8 أيار 1945:

أحداث سطيف (الجزائر)

بمناسبة الاحتفال بسقوط ألمانيا النازيّة، نظّم القوميون الجزائريون في حركة «أصدقاء البيان والحرية» (AML: Amis du Manifeste et de la Liberté) التابعة لـ (فرحات عباس)، وفي حزب الشّعب الجزائري (PPA: Parti du Peuple Algérien) (الذي تمَّ حلّه) التابع لِـ «مصالي الحاج» (الذي كان في الإقامة الجبرية)، عرْضًا في سطيف حاملين أعلام الحلفاء في المقدّمة. فجأةً ظَهَرَت اللافتاتُ والأعلامُ الجزائريّةُ. حملت اللافتات شعار «أطلِقوا سراح مصالي» و «عاشت الجزائر حرّةً مستقلّةً» و «يعيش الميثاق الأطلسيّ»، «لِيَسْقط الاستعمار». رفَضَ سعال بوزيد (Bouzid Saal) إنزال علم الجزائر الذي كان يحمله فقُتِلَ على يد أحد رجال الشرطة. أحدَثَ ذلك هياجًا شعبيًّا تَبِعه حملةُ قمع فظيعةٌ.

في اليوم نفسِه، أوْقف نائبُ محافظ الشّرطة، «أشياري» (Achiary)، التّظاهرةَ التي يُنظّمها مناضلون قوميّون في قالمة الواقعة شرق قسنطينة، والتي رُفِعت في مقدّمتها العلَمُ الجزائريُّ وأعلامُ الحلفاء. أطلقت الشّرطةُ النّارَ على الموكب فقُتِلَ

أربعةُ جزائريّين ولم يُصَب أيُّ أوروبي. أعلَنَ أشياري منْعَ التّجوّل وقام بتسليح ميليشيا المستعمرين. في المساء بدأت التوقيفاتُ والإعداماتُ.

يُشبه هذا السيناريو ما حَدَثَ في عنّابة[1] حيث وَقَعَ شِجار عندما حاولت الشرطة انتزاع العلم الجزائري، فحصَلَ إطلاقُ نار، وأُصيب أناسٌ من الفريقين وقُتِلَ أحد الجزائريّين.

اتّسعت رقعةُ التمرّد بعد ورود الأخبار عن حملة القمع في منطقة سطيف وقالمة وخراطة وجيجل والتي راح ضحيتها 40,000 شخص. إذا كانت التظاهرات التي جرت في الأوّل والثّامن من أيار قد وقع الإعداد لها، فإنّ الثّورة التي أثارها القمعُ في 8 أيار قد كان لها طابعٌ تلقائيٌّ. وأصدَرَ حزب الشعب الجزائري (PPA) في 23 أيار بياناً يدعو فيه إلى الثورة ثم ما لبث أن ألغاه.

يجب البحث عن أصل هذا الهَيَجان الشعبي في المجاعة التي سبَّبتها الحرب (كَتَبَ ألبير كامو في جريدة «الجزائر العاصمة الجمهورية» (Alger Républicain) في حزيران 1939: «أعتقد أنّه بإمكاني إثبات أنّ 50 ٪ من السّكان على الأقلّ يأكلون الأعشاب وجذور النباتات»)[63]، كما يجبُ البحثُ عن أصل ذلك الهيجان في الآمال الخائبة بانتهاء النظام الاستعماريّ. إنّ هزيمة القوّةَ الاستعماريّة [فرنسا]، سنة 1940، والإنزالَ البريطانيَّ-الأميركيَّ حرَّضا القادة المسلمين، الذين لاقوا التّشجيع بفعل التصريحات الأميركية، على التحرّر من نير الاستعمار. وطالَبَ «بيانُ الشعب الجزائري»، في 10 شباط 1943، بدستور تُعلَن فيه المساواةُ المطلقة بين جميع النّاس مهما كانت أعراقهم وأديانهم. وينصّ مُلحق البيان، في 26 حزيران 1943، الذي وافَقَ عليه الحاكم العام بيروتون (Peyrouton) على إنشاء دولة جزائرية عند انتهاء الحرب والمُشاركة المُباشرة للمُمثّلين المسلمين في الحكومة

---

[1]ـ كانت مدينة عنّابة تسمّى Bône من قِبَل الفرنسيين خلال الحقبة الاستعمارية.

الجزائرية. لكنّ الإدارة الفرنسية لم تكن تسعَى سوى إلى الهدوء بينما كان الجنود «الأصليّون» (الجزائريّون/indigènes) مُنهمكين في المعارك الدائرة في إيطاليا وقبرص وجزيرة إلبا (Elba)، ثم في إنزال بروفانس (Provence). (سوف يُقاتل بن بلّة في مونت كاسِّينو (Monte Cassino) في نيسان 1944). تجاهل المرسومُ الذي أصدره ديغول، في 7 آذار 1944، الوعودَ التي أُعطِيَت، ولم يأخذ بالحسبان سوى مشروع بلوم-فيوليت (Blum-Violette) الذي كان المستعمرون قد رفضوه سنة 1936، باقتراحه منْحَ حقّ التّصويت لـ 65,000 جزائريّ. إنّ الحكومة الفرنسية المنبثقة عن المقاومة والمؤلّفة من وزراء شيوعيين برئاسة ديغول، هي التي قامت بممارسة القمع المُرعِب.

المصادر:

Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994 ; Boucif Mekhaled, Chroniques d'un.

massacre - 8 mai 1945 - Sétif, Guelma, Kherrata, Au nom de la mémoire, Syros, 1995 ; C.R. Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Que Sais -je n° 400.

9 أيار 1945:

قمع التمرّد في سطيف وقالمة (الجزائر)

كان مجرى الأحداث، سواء في سطيف أو في قالمة، واحدًا. انتشرت أخبار أعمال العنف على يد الشرطة في الضواحي وتشكّلت مجموعات من الجزائريين وتسلّحت بكل سلاح وَقَعَ في يدها وراحت تُهاجِم الأوروبيين. منذ صباح 8 أيار كان سكان خرّاطة على علم بالأحداث التي وقَعَت في سطيف. بعد الظهر، ارتعب الأوروبيون وتحصّنوا مع أسلحتهم داخل قلعة دوسيّ (Dussaix). انتشرت الدعوة إلى الجهاد في القرى المُجاورة. في اليوم التالي هوجِمَ الأوروبيون وأُحرِقت

بيوتُهم. قُتِلَ عشرة أوروبيين وجُرِحَ أربعة. راح الأوروبيون يُطلِقون النّارَ على النّاس من قلعة دوسّي. وصَلَتْ مُصفّحاتُ الجيش المُجهّزة بالرشّاشات عند الظهر وراحت تُطلق النار على جموع الناس. وتَبِعَها سلاح المدفعية البحرية والطيران وانضمّت إليهم الفرقةُ الأجنبيّةُ (المرتزقة / Légion) في المساء. وهكذا اشتعلت منطقة سطيف وخرّاطة بكاملها. أُحْصيَ ما بين 88 إلى 103 قتلى و150 جريحًا في صفوف الأوروبيين. تحرّكت السلَطات على الفور فتدخّل الدرك والجيش والمُدرّعات والطائرات وسلاح المدفعية في البحرية وميليشيات المستعمرين. وسرعان ما أُجبِرَ ثُوَّار التاسع من أيار على الهرب إلى الجبال.

كان القمع فظيعًا. يروي كاتب ياسين الذي كان يعيش في سطيف وكان عمره ستّ عشرة سنة: «كنا نرى الجثث في كل مكان، وفي كل الشوارع... كان القمع أعمًى؛ لقد كانت مذبحة كبيرة. رأيْتُ السنغاليين يقتلون ويغتصبون ويسرِقون... وبطبيعة الحال فإنّ الجيش بدأ بإجراء محاكمات بعد فرض منع التجوّل»[64].

أحد الشهود أخبر هنري علّاق (Henri Alleg): «كان جنود الفرقة الأجنبيّة (المرتزقة/Légionnaires) يُمسِكون الأطفال الرُضّع من أرجلهم ويُدوِّمونهم (يُديرونهم بسرعة) ثم يرمونهم على جدران الصخر حيث يتناثر لحمهم فوق الصخور»[65].

«لا يمكن التنقّل بين سطيف والريف، فهناك الرّماة السينغاليون الذين يُطلقون النار على أيِّ مارٍّ كما حَصَلَ في «آيت صاير» (Ait Sair). في هذه القرية أُحرِقَ أشخاص كانوا قد قتلوا حارس الغابة، كما أُحرِق أكثر من عشرين منزلاً»[66].

«في «كاف البومبا» (Kef-El-Boumba)، شاهدْتُ عددًا من الفرنسيين يُنزلون من شاحنة خمسةَ أشخاص مُقَيَّدي الأيدي. أوقفَوهم على الطريق، وبلَّلوهم بالبنزين ثم أحرقوهم وهم أحياء. أُنشِئت لجنةُ تحقيق. لكنّ القتَلَة، من أجل إخفاء جريمتهم، ارتكبوا جرائم أخرى أَشنع، فقد كانوا يأخذون الجثث

ويرمونها في أفران الكلس. دامت العملية أسبوعًا كاملًا»[67].

كان «ساسي بن حملة» (Benhamla Saci) يُقيم في ذلك الحين على بعد 500 متر من فرن الكلس الموجود في "قالمة" (هيليوبوليس/Héliopolis) وكان يُلازمه دائمًا «الدّخانُ الأزرق للجثث، ورائحةُ اللحم المحروق التي لا تُطاق، والذّهابُ والإيابُ المتواصلُ للشّاحنات»[68].

«ذُبِحَ الشّعبُ من دون إنذار ولا رحمة...، امتلأت شِعابُ خرّاطة بالجثث. وجرى التخلّص من البعض أمواتًا وأحياءً برميهم في شقوق عميقة..»[69]. نقشت الفرقةُ الأجنبيّةُ قُبالة النفق الأول داخلَ المغاور: «الفرقة المرتزقة الأجنبية: 1945» (**Légion étrangère:1945**). وهذا النّقش يُذكّر بِهوْل القمع. كان الأسرى يُذبَحون ويُرمَى بهم في المَسيل من فوق الجسر الذي يحمل اسم «حنوز» (Hanouz)، الذي قُتِلَ في ذلك المكان مع أطفاله الثلاثة.

كان الجيش يُنظّم مراسِمَ خضوعٍ، حيث يُجبَر النّاسَ على أنْ يسجدوا أمام العلَم الفرنسيّ وأنْ يردّدوا معًا: «**نحنُ كلابٌ، وفرحات عبّاس كلبٌ**»[70] وبعد انتهاء هذه المراسم كان يتمّ اقتيادُ البعض وإعدامُه.

شارَكَت الميليشياتُ، خصوصًا ميليشيا نائب محافظ شرطة قالمة «أشياري»، بقوّة في القمع من خلال تنفيذ إعدامات فوريّة. «كنتُ أُشاهِد عددًا من الشّاحنات تخرج من المدينة [قالمة]، ثم بعد مددٍ زمنيّة تتراوح بين عشر دقائق وربع ساعة، أسمع أصوات طلقات ناريّة. دام ذلك مدّة شهرين؛ كان أفرادُ العصابات يجمعون النّاسَ من كلِّ مكانٍ لِيقتلوهم. وكانت الإعداماتُ تجري بشكل خاصّ في «كاف البومبا» وفي محجرة (Carriére) «الحاج مبارك»[71].

اتَّهم محمد شوادرية (Mohamed Chouadria)، وهو نائب عن مدينة

قسنطينة، أفرادَ العصابات الذين حَشَدَهم نائبُ محافظ الشرطة «أشياري" والإداريّ ريمون (l'administrateur Raymond) والمُستعمِر شيمول (Schemoul): «جَرَت إعداماتٌ بالرصاص بالجملة: أودّ أن أَلْفِتَ النّظرَ إلى القمع الدّامي والوحشيّ وغير الإنسانيّ في «فيلار» (وادي الشحم) ((Villars (Oued Cheham)). بحضور سكّان الدواوير المجاورة وأمام «أشياري»، صُفَّ تسعةُ مسلمين أمام الجدران وأُعدِموا بالرصاص على أيدي أفراد عصابات متطوعين اجتمعوا تحت إمرة «أشياري» و»ريمون» الذي قال: «**فلتنتقِموا حضرات السادة المستعمِرين!**» وفي بلدة صغيرة بالقرب من قالمة، قام شيمول بمؤازرة 15 سجينًا إيطاليًّا بقتْل عدد من الفلاحين الفقراء، وحتّى أنّهم قتلوا أيضا امرأة مسكينة»[72].

عاثت العصابات فسادًا في سطيف وعنابة وشيفرول (Chevreul)[1] وشيرشال. اتّهم فرحات عباس مُحافظ شرطة قسنطينة لستراد-كاربونّيل (Lestrade-Carbonnel) بإصدار أوامر بإطلاق النار وقتل العرب[73].

أخيراً، مُورِسَ القمعُ القضائيُّ، حيث بلَغَ عددُ التوقيفات 7,400 وأحكامُ الإعدام 151.

تشكَّلت لجانُ تحقيق في التجاوزات القمعية ـ إحداها كانت برئاسة الجنرال توبير (Tubert)، والثانية برئاسة المُفوّض بيرج (Berge) ـ لكنها مُنِعَت من إنجاز عملها.

المصادر:

Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994 ; Boucif Mekhaled, Chroniques d'un.

massacre - 8 mai 1945 - Sétif, Guelma, Kherrata, Au nom de la

[1]ـ اسمها الأصلي: أربعون، سمّاها الفرنسيون Chevreul سنة 1898، وأخيرًا صار اسمها «بني عزيز» سنة 1984.

mémoire, Syros, 1995 ; C.R. Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Que Sais -je n° 400.

17 أيار 1802:

إعادة العبودية (جزر الأنتيل /Antilles)

بعد توقيع معاهدة «أميان» (Amiens) للسلام في 27 آذار 1802، وهي المعاهدة التي أعادت إنكلترا بموجبها جزيرة «مارتينيك» (Martinique) [إلى فرنسا]، وقّعت الهيئةُ التشريعيّةُ [الفرنسيّة] في 17 أيار (27 فلوريال ـ السنة 10) على ثلاث موادّ من القانون المُتعلّق بإعادة العبوديّة:

المادّة الأولى: تنفيذًا لمعاهدة «أميان» الموقعة في 6 جرمينال من السنة 10، سيتمّ الإبقاء على العبوديّة في المستعمرات التي أُعيدَت إلى فرنسا، وذلك طبقًا لِلقوانين والأنظمة التي كانت سائدة قبل سنة 1789، وذلك ابتداءً من يوم 6 جرمينال سنة 10.

المادّة الثانية: يُطبَّق الأمرُ نفسُه في المستعمرات الفرنسيّة الأخرى في ما وراء رأس الرّجاء الصّالح.

المادّة الثالثة: تتمّ تجارةُ العبيد واستيرادهم، في تلك المستعمرات، وفق القوانين والأنظمة التي كانت سائدة قبل سنة 1789.

لقدْ أُعيدَ العملُ، إذًا، بالعبوديّةِ وتجارة العبيدِ وبـ**القانون الأسود**. فابتهج الرأيُ الداعي إلى الاسترقاق مع ب. ديلوزيير (B. Deslozière) الذي كتب:

«وأنت، أيّها الإفريقيُّ المفترسُ، الذي تزدهي لِلحظةٍ فوق قبور أسيادك الذين ذبحتَهم بجبن، [...] عُدْ إلى العَدَم السياسيّ الذي نَذَرتْكَ الطبيعةُ نفسُها له. كبرياؤُك البغيضُ يُنْذِر بالكثير لدرجة أنّ العبوديّة هي نصيبك. عُدْ إلى الواجب واعتمدْ على كَرَم أسيادك. إنّهم بيضٌ وفرنسيّون» [74].

يُلاحِظ سالا-مولن (Sala-Molins) أنّه قد تمّت العودةُ إلى نظامٍ قانونيّ أسوأ من النّظام الذي كان سائدًا قبل سنة 1789: أمَرَ نابليونُ الجنرالَ ليكليرك (Leclerc) بطرد أيَّ امرأةٍ بيضاءَ قد أقامت علاقات جنسيّة مع رجل أسود. ومُنِعَ منْعًا باتًّا دخولُ السُّود والمُولَّدين (Métis) على السّواء إلى أرض الدولة المُستعمِرة (أي فرنسا).



المصادر:

Robert et Marianne Cornevin, La France et les Français outre-mer, Tallandier, page 329 ;

Louis Sala -Molins, Le Code Noir, PUF, 5e ed., page 274 - 275 date la loi au 30 floréal an X.

24 أيار 1960:

قوات حفظ النظام تذبح المساجين (الجزائر)

يروي بينوا رَيْ (Benoist Rey)، وهو مُجَنَّد (soldat appelé) ومُمرّض في تاكسنة (Taxenna) التي تبعد 30 كيلومترا جنوب «جيجل» (شمال قسنطينة)، بعد أن وَقَعت مجموعة من مغاوير المُطاردة التي كان فيها في كمين: «بعد عدّة أيام من الكمين الذي وقعنا فيه قمنا بعملية قِصاصيّة. أحضرْنا معنا ثلاثة أسرى من بينهم واحدٌ قُمْت أنا بإسعافه. لم أكن أجرؤ على النظر إليهم لأنّني كنت أعرف أنّهم محكومٌ عليهم [سلفًا بالإعدام]. بقينا واقعين في الكمين طوال فترة ما قبل الظهر. وفي الوقت الأشدَّ حرارةً من فترة ما بعد الظهر اتّصل الملازم أول ر... (R...)، وهو نائب القائد، بالعريف أول ب... (B...)، وهو عسكريٌّ كورسيكيٌّ محترفٌ وقاتلٌ حقيقيٌّ ساديٌّ، و «مُتخصّصٌ» في الذّبح. كان الأسرى مُقيّدي الأيدي من خلف. أمسك العريف أول ب... أحدهم وصرعه بضربة بالعصا على رأسه، ثم ذبحه. وصَنَعَ الشيْءَ ذاتَه مع الثاني. أمّا

الثالثُ، الذي بالكاد يبلغ ثماني عشرة سنة من العمر، فقد أدرك الأمرَ. وبدل أن يُدافع عن نفسه مَدَّ عنقه إلى السفّاح الذي لم يتردّد وذبحه بالوحشيّةِ نفسِها. ثم وُضِعَت لافتةٌ على جثّة كلٍّ منهم عند عنقه الفاغرة التي اجتمع فوقها الذباب كُتِبَ عليها: « هذا هو المصيرُ الذي ينتظر المتمرّدين».

في اليوم التالي حَضَرَ الملازمُ أوّلُ ر... القدّاسَ. مع العلم أنّ هناك صليبًا مُعَلّقًا فوق سريره».

التعليقات:

إنّ تاريخ 24 أيار هو تاريخ اعتباطي (من عندنا). الثابت أنّ الوقائعَ تعود إلى ما قبل 29 أيار 1960.

المصادر:

Benoist Rey, Les égorgeurs, Éditions de Minuit, 1961, saisi, Éditions Los Solidarios, Le Monde Libertaire, 145 rue Amelot, 75011 Paris, 1999, page 84 - 85 ; extraits de ce livre in Pierre Vidal -Naquet, les crimes de l'armée française Algérie 1954 - 1962, La Découverte, 1975, réédition 2001, p. 111 - 114.

شهر حزيران

7 حزيران 1802:

توقيف توسّان لوفرتور (Toussaint Louverture) بجرْم الخيانة (هاييتي)

اشترك توسّان، العبدُ في مَسْكن الكونت دو بريدا (de Breda) الموجود في القسم الفرنسيّ من سان-دومينغ، والحوذيّ الذي يُجيد القراءة والكتابة، اشترك في الثورة المُسلّحة للسّود التي وقعت في 23 آب 1791، التي قادها بوكمان (Boukman). بسرعةٍ فَرَضَ توسّان نفسَه سواء بطبعه الحازم أو بتفوّقه الفكري وأصبح هو العقلَ المُدبّر للتمرّد. بعد اندلاع الحرب بين فرنسا وإسبانيا سنة 1793 اقترحت إسبانيا التحالف مع المتمرّدين. تحوّل توسّان مع جان-فرانسوا (Jean-François) وبياسّو (Biassou) إلى خدمة الإسبان برتبة قائد موقع، لكنّه لم ينسَ فكرة تحرير عموم السّود. تحت تأثير الجنرال لافو (Laveaux)، عاد توسّان إلى جانب الفرنسيين في 25 حزيران 1794 ورَفَضَ عروض الإنكليز الذين تحالَف معهم المستعمِرون (colons) والخُلاسيون (mûlatres) فحاربهم توسّان بجيشه الأسود. دفع إلغاءُ العبودية من قبل سونتوناكس (Sonthonax) في 29 آب 1793، والذي صدّقته الجمعية التأسيسية (la Convention) من خلال المرسوم المؤرَّخ في 16 من شهر المطر سنة 2 (4 شباط 1794)، دفع العبيدَ القدامى إلى الدّفاع عن المستعمَرة بوجه الإنكليز وتعاظمت قدرة توسّان. فقد قضى على مُنافسيه سواء الفرنسيين منهم أو السود أو الخُلاسيّين. وكافَحَ

التمرّدَ الذي قاده بيتيون (Pétion) وريغو (Rigaud) في الجنوب (سنة 1799). وبعد أن أصبح يتمتّع بكلّ الصلاحيات الفعليّة، أجبَرَ العبيد القدامى على استئناف العمل وطرح للتصويت، في 3 تموز 1800، دستورًا يسمح للمستعمرة، التي تتمتّع بقوانين خاصّة إنشاء ما وَصَفَه إيمي سيزير (Aimé Cézaire) بأنّه شكل من «الكومنولث الفرنسيّ»، الأمر الذي أثار غضب نابليون بونابرت الذي أرسَلَ جيشًا قِوامه 23000 رجلًا بقيادة الجنرال ليكليرك (Leclerc). وَصَلَ الجيشُ في 1 شباط 1802 وتغلّب ـ بصعوبة ـ على قوات توسّان الذي قَبِلَ، بعد استسلام كريستوف، بوقف إطلاق النار في 5 أيار لكنّه بقي طليقًا.

أوقِفَ توسّان بتهمة الخيانة في 7 حزيران 1802، ونُقِلَ إلى فرنسا وسُجِنَ في قلعة «جو» (Joux) في «جورا» (Jura) ومات هناك من شدّة البرد. عادت الثورة لِتشتعل في 5 آب 1802. والتَحَقَ الجنرالات الأصليّون (من سكّان البلد الأصليين/indigènes) المتحالِفون مع ليكليرك (Leclerc)، مثل ديسّالين (Dessalines)، بالتمرّد. وهَلَكَ القسمُ الأكبر من القوّات الفرنسيّة بسبب تفشّي الأمراض. مات ليكليرك في 2 تشرين الثاني 1802 وخَلَفَه روشامبو (Rochambeau). استسلم روشامبو في 19 تشرين الثاني 1803. أُعلِنَ استقلال سان-دومينغ (هاييتي) في 28 تشرين الثاني 1803. اعترفت فرنسا بالاستقلال سنة 1825 بعد حصولها على تعويضات للمستعمرين القدامى[75].

المصادر:

Victor Schoelcher, Vie de Toussaint Louverture, Ollendorf, 1889, Karthala, 1982 ;Aimé Césaire, Toussaint Louverture, la Révolution française et le problème colonial, Présence africaine, 1981.

18 حزيران 1845:

«مدخنة» مغارة «غار الفراشيح» (الجزائر)

بغية غزو الجزائر غزوًا كاملًا، خاض «بوجو» (Bugeaud)، ابتداءً من سنة،1841 «حَرْباً مُدمّرة» (guerre de ravageur) تقوم على الإغارة وعلى التدمير المنهجيّ للمناطق غير الخاضعة. في سنة 1845 عادت الحربُ لِتشتعلَ من جديد في «المناطق التي كانت تعيش هدوءًا»، بطلب من الجمعيات الأخويّة. وقد أشعَلَ «بو معزة[1]» جبال الظّهرة مُدَّعيًا أنه «المهديّ» (مُرسَل من النبي)[2] أو شريف (من سلالة النبي[3]).

بغية إخضاع المقاومة الشعبية في منطقة «الشّلف»، نَصَحَ «بوجو»، في 11 حزيران 1845، أتباعَه في مدينة «أورليانفيل (الشلف حاليّاً ـ الأصنام سابقًا) قائلًا:

«إذا انسحب هؤلاءُ الأوغادُ إلى كهوفهم، فاصْنعوا كما صَنَعَ «كافينياك (Cavaignac) بأولاد صبيح (قبيلة صبيح)! دَخِّنوهم[4] إلى أبعد حدّ كما يُفعَلُ بالثّعالب».

كان القمع سريعًا وقاسيًا: لم يتردّد الكولونيلُ بيليسّيي (Pelissier) في خنْق ما يزيد عن 1000 شخص من الرّجال والنّساء والأطفال من قبيلة «أولاد رياح» الذين لَجَأوا إلى «غار الفراشيح»76 في [جبال] «الضهرة» (Dahra) (مثلث تنس (Ténès) -شرشال –مليانة).

[1]ـ الشريف بو معزة.

[2]ـ هكذا جاء في النص.

[3]ـ هكذا جاء في النص.

[4]ـ التدخين enfumage تقنية لقتل الناس في الكهوف، بإشعال النار أمامها، لخنق من بداخلها بالدّخان. مجازر التدخين: Enfumades.

كتب أحدُ الجنود: «كانت المغاراتُ فسيحةً. أحصَيْنا 760 جثّةً؛ خَرَجَ فقط نحوُ ستّين شخصًا وهم على وشك الموت؛ أربعون شخصًا لم ينجوا؛ ونُقِلَ عشرةُ مُصابين بحال الخطر بسيّارة الإسعاف؛ وأُطلِقَ سراحُ آخِر عشرة، كانوا قادرين بعدُ على الزحف، لكي يعودوا إلى قبائلهم، لم يتبقّ لهم سوى البكاء على الأنقاض».

بعد فِعلته الآثمة، أجاب بيليسّي على بعض أصحاب الضمائر الحيّة القَلِقة قائلًا: «إن جِلْد طَبْلٍ من طبولي أغلى ثمنًا من حياة كلّ أولئك الأشقياء».

أميرُ موسكوفا (Moskowa)، وهو ابن المارِشال «ناي» (Maréchal Ney)، استجوب بيليسّي في مجلس اللوردات. لكنّ هذا لم يمنع بيليسّي من بلوغ أقصى ما يطمح إليه وأن يُعَيَّن حاكمًا عامًّا للجزائر من سنة 1860 حتى سنة 1864.

في 12 آب 1845، حَوّلَ سانت-أرنو (Saint-Arnaud) بدوره مغاراتٍ أخرى بالقرب من «تنس» (Ténès) «إلى مقبرة شاسعة»، طُمِرَ فيها «خمسمائةُ قاطع طريق (brigands)».



المصادر:

Ch. -Robert Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Que Sais -je n° 400 ; L. Le Saint,

Histoire de l'Algérie, Limoges, Eugène Ardant éditeur ; Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994, page IX ; Marc Michel, Une guerre interminable, p 46 dans L'Algérie des Français présenté par C. R. Ageron, Histoire Seuil, 1993 ; Robert Louzon Cent ans de capitalisme en Algérie: 1830 -1930, La Révolution Prolétarienne, 1er mars 1930, réédité par Acratie page 16 ; François Maspero, l'Honneur de Saint -Arnaud, Plon, Points, 1993, p. 247 -249.

21 حزيران 1957:

تمويه اغتيال موريس أودنْ (Maurice Audin) على يد المِظلّيين على أنه هروب (الجزائر)

منذ كانون الثاني،1957 امتلكت الفرقةُ العاشرة للمظليّين بقيادة الجنرال «ماسّو» (Massu) صلاحيّات الشرطة في الجزائر بغية ملاحقة الإرهاب. في 11 حزيران 1957، وحوالي الساعة الحادية عشرة، أوقِفَ موريسُ أودنْ، وهو الأستاذ المساعد الذي يُدرِّس الرياضياتِ في كليّة العلوم في الجزائر والعضو في الحزب الشيوعي الجزائريّ، أوقِف من قِبل النقيب «ديفي» (Devis) والملازم أوّل «إيرولن» (Erulin) وعدد من مِظلّيي الفوج الأول للقنّاصين المِظلّيين. ونُصِبَ فخٌّ في الشقّة التي تسكن فيها عائلة أودنْ. في اليوم التالي، أوقِفَ في الشقّة هنري علاّق (Henri Alleg) المدير السابق لصحيفة "الجزائر العاصمة الجمهوريّة" (Alger Republicain). واحتُجِزَت زوجةُ أودنْ مع أولادها الثلاثة في الشقّة لمدّة أربعة أيّام. بعد إطلاق سراحها قلِقت على مصير زوجها الموقوف لدي السلطات وعيّنَت له محاميًا. كما رَفَعَت قضيّتها أمام «لجنة حماية الحقوق والحريّات الفردية» التي شَكّلها «غي مولِّي» (Guy Mollet) في 10 أيار 1957. وفي 22 حزيران علمتْ عبر «صحيفة الجزائر العاصمة» (Le journal d'Alger) بأنّ زوجَها قد فُرِضَت عليه الإقامةُ الجبريّةُ، بينما كان اثنان من المظلّيين يأتيان لمراقبتها طوال اليوم. في 29 حزيران طَلَبَ الكولونيل «غودار» (Godard) من المحامي أن يُرسلَ له زوجة «أودن» في أول تموز، بذريعة أنّ لديه خبرًا «مُطَمْئِنًا» يَوَدّ نقله إليها. حَضَرَت زوجةُ أودن إلى الكولونيل «غودار» لكن استقبلها الكولونيلُ «ترنكيي» (Trinquier)، الذي قرأ لها تقرير المُقدّمَ «ماير» (Mayer) قائد فوج القنّاصين المِظلّيين الذي يكشف أنّ موريس أودن قد فرَّ خلال عملية نقْل. لم تُصدّق زوجةُ «أودن»، البتّة، التّأكيداتِ الواردةَ في هذه الوثيقة. في 3 تموز، كَتَبَ إليها

السيّدُ ميزونّوف (Maisonneuve)، مستشارُ روبير لاكوست (Robert Lacoste)، أنّ موريس أودن قد هَرَبَ. وأورد بول تيتجن (Paul Teitgen)، وهو الأمين العام المكلف بالشرطة في محافظة الشرطة، الخبرَ نفسه، مُبدِيًا دهشته لِكوْن مُذكّرة الإقامة الجبرية قد سُطّرَت في اليوم نفسه الذي هَرَبَ فيه أودن. «مُذكّرةُ البحث والتعميم المستعجلة» على أثر الهروب، لم تُقَدَّم إلى المكتب الرئيس للأمن الوطني في الجزائر إلا في 18 تموز. في 4 تموز، قدَّمت زوجةُ أودن شكوى بالقتْل لاقتناعها بأنّ زوجَها كان ليخبرها بهروبه لو أنّه تمكّن من الهرب. في 16 تموز، استجوب جاك دوكلو (Jacques Duclos) الوزيرَ لاكوست في قضية أودن على منبر الجمعية الوطنية (مجلس النواب الفرنسي)، ولا جواب. في 25 أيلول، اتّهم دوكلو المِظلّيين بقتْل موريس أودن. في 19 آب، لم يجد نائبُ (وكيل) الجمهورية في الجزائر، بعد استماع القاضي إلى المِظلّيين، ما يمكن أنْ يُناقِض فرضيّةَ الهرب. لكنّه رأى في 13 أيلول أنّ صمت موريس أودن أمر غريب. ومنذ تموز تَحدّثتْ بعضُ الصحف في فرنسا عن قضية أودن، وهي: «L'Humanité» و «Le Monde» و «L'Express». وظَهَرَ سخط الجامعيين بشكل خاصّ خلال مناقشة أطروحة دكتوراه الدولة لموريس أودن [نفسه]، يوم 2 كانون الأول 1957 في جامعة السوربون، في غياب الطرف المعنيّ.

تشكّلت لجنة [تحقيق] باسم «لجنة أودن» وأصدَرَت سنة 1958 كُرّاسًا بعنوان «قضية أودن» الذي أوْضَحَ، انطلاقًا من مَلَفّ تحقيق الجزائر والشهادات، أن موريس أودن، الذي أُوقِف من دون مُذكرة توقيف، قد اعتُقِلَ في «الأبيار» (El Biar) داخل مبنى تابع لفوج القنّاصين المِظلّيين الأول، وأنه قد تعرّض للتّعذيب، ثم للخنق على يدي الملازم أوّل شاربونيِّي (Charbonnier)، وهو ضابط في المخابرات، وأنّ قصّة هروبه كانت مُجرّد مسرحيّة. ورأى هنري علّاق (Henri Alleg) والدكتور «حجّاج» اللذان جرى أيضاً توقيفُهما وتعذيبُهما أنّ سلوك المظلّيين تبدّل بعد «اختفاء» موريس

أودن. وروى «علاّق»، الذي كان مع أودن خلال فترة الاعتقال، في كتابه (السؤال) «La question» أنواع التعذيب التي تَعَرّض لها.

طَلَبَ محامو السيدة «أودن» سنة 1958 مُتابعة التحقيق في المركز (métrople)[1]. في نيسان 1959، نُقِلَت القضيّةُ إلى مدينة «رانّ» (Rennes)، حيث جرى الاستماعُ إلى العسكريّين، من بينهم الجنرال «ماسّو». في 12 تموز 1961، بَعَثَ ريني سيناك (René Cénac)، النائبُ (الوكيلُ) العامُّ في مدينة «رانّ»، إلى الوزير المُختصّ عدّة ملاحظات تأخذ بالاعتبار الهروب كحقيقة وتضع موضع التّشكيك عمليات التّعذيب. أُتبِعَت اتفاقيّاتُ «إيفيان» (Evian) المُوقّعة في 18 آذار 1962 بمرسوم مورّخ في 22 آذار يمنح العفوَ العامَّ عن «الأفعال المُرْتكَبة في إطار عمليّات تثبيت النّظام الهادفة إلى القضاء على التمرّد الجزائري»[77].

نزولًا عند طلب الوزير، حَكَمَ قاضي مدينة رانّ بعدم وجود وجه لإقامة دعوى وذلك بناءً على مرسوم العفو العام ونظرًا لِعدم كفاية الأدلّة. وقدَّم مُحامو السيّدة أودن استئنافًا ورَفَعوا القضيّة إلى محكمة التمييز فرُدَّ طعنُهُم سنة 1966. في سنة 1968، قدَّمت السيّدةُ أودن تظلّمًا لدى ثلاثة وزراء تُطالب فيه بدفْع تعويض لها ولأولادها فلاقت الرفضَ. رفعت قضيّتها إلى المحكمة الإداريّة التي عارضتْها بقاعدة التقادم الأربعيّ (la prescription quadriennale)[2]. اقترح وزيرُ الدّاخليّة إحالةَ صاحبة الشّكوى على السلطات الجزائريّة! وصلت القضيةُ إلى مجلس الدولة. اعترف مُفوّضُ الحكومة بفرضية قتل موريس أودن لكنّه أعلن عدم اختصاص المحكمة الإدارية.

استعاد الجنرالُ «ماسّو» (Massu)، في كتابه «معركةُ الجزائرِ العاصمةِ الحقيقيّةُ»

---

[1]ـ المقصود هنا فرنسا، البلد المستَعمِر يسمّى (métropole) نسبة إلى مستعمراته.

[2]ـ قاعدة قانونيّة تفيد بأنّ أيّ دَيْن على أيّ جهة عامّةٍ (حكوميّة)، مهما كانت طبيعته، يُلغَى بعد مرور أربع سنوات.

(La vraie bataille d'Alger) الصادر سنة 1971، بخصوص قضيّة أودن، خرافةَ الهروب، لكنّه قال أنّه يأسف بشدّة لذلك الاختفاء «لأنه سَمَحَ بافتراض أنّ بعضَ مرؤوسيَّ «كانوا يركضون» بسرعة. وأضاف «لقد تورَّط أودن عمْدًا في أعمال التّخريب ولم يكن باستطاعته تجاهل أخطار ذلك»[78]، مُترافِعًا بذلك في الشيء ونقيضه.

سنة 1981، انتُخِبَ فرنسوا ميتران رئيسًا للجمهورية، وكان سابقًا وزيرًا للعدل في حكومة «غي مولّي» (Guy Mollet). وفي السنة نفسها، حَصَلَ شاربونيي على التقاعد برتبة كولونيل، بعد أن كان قد صار قائدًا لفرقة الشرف سنة 1976. بموجب قرار رسمي صادر بتاريخ 21 تشرين الثاني 1983، حصلت السيّدة أودن وأولادها الثلاثة على تعويض قدرُه 100000 فرنك فرنسي لكلِّ فرد. في 13 تموز، حَصَلَت زوجة أودان على وسام جوقة الشّرف. لكنْ، في 3 كانون صدر قانونُ عفوٍ عامٍّ (loi d'amnistie) أعاد إلى قادة «منظمة الجيش السري» (OAS) القدامى جميع حقوقهم، ولم تعترف الدّولةُ أبدًا بالجريمة.

في 23 تشرين الثاني 2000، أَسِفَ الجنرال «ماسّو» ضمن مقابلة أجرتها معه صحيفةُ «لوموند» (Le Monde) لحصول عمليات تعذيب، وأَقَرَّ بأنّه «قد جرى تعميمُه في الجزائر». وفي جوابه عن سؤال: «هل مات [أودن] تحت التّعذيب أم خُنِقَ؟» قال: «لم أكن إلى جانب موريس أودن لحظة اختفائه. ليس لديّ ذكرياتٌ مُحدَّدةٌ. لو كانت ظروف اختفائه ما تزال في ذاكرتي كنتُ لِأخبرك بها على الأرجح، لكنْ، ليس لديّ أيُّ شيء بخصوص ذلك». وبدا الجنرالُ أوسّاريس (Aussaresses)، العضو السابق في "مصلحة التّوثيق الخارجي ومكافحة التّجسّس" (SDECE)[1]، الذي كان آنذاك رائدًا تحت إمرة «ماسّو»، بدا أقلَّ مهارةً خلال مُقابلةٍ معه نشرتها

[1] ـ SDECE: Service de Documentation Extérieure et de Contre - Espionnage. مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسس

جريدةُ «لوموند» (Le Monde) في اليوم نفسه. في جوابه عن أحد الأسئلة، اتّهم [أوسّاريس] الملازمَ أوَّلَ شاربونيي، قائلًا: «لا أعلم شيئًا بخصوص موريس أودن. حقًّا لا أعلم شيئًا. [...] أكرّر لك أنّني لا أعلم أيّ شيء. الشيء الوحيد الذي أستطيع قولَه هو أنّه لم يكن شاربونيي. هو لم يكن في القطاع في ذلك الوقت. بل كان في مكان آخر وكان مشغولًا بتنفيذ توقيفات والإفادة من بعض المعلومات. لكنه لم يكن هناك. [...] الملازم أوّل شاربونيي لم يُقْحَمْ اسمُه في القضيّة بلا ثمن، هذا كلُّ ما أستطيع قولَه لك».

في 2 أيار 2001 نَشَرَ الجنرالُ أوساريس (Aussaresses) كتابًا يَظْهر فيه بوضوح أنّه هو مؤسّسُ فوجِ «الصدْمة الحادية عشرة» (11 ème Choc)[1]، الذراعِ المسلّحة لـ «مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسّس" (SDECE)، وأنه هو مَن أدار جميع عمليات البحث عن المُشتَبَه بهم والاستجوابات المُوَسَّعة والإعدامات الفوريّة في الفرقة العاشرة للمظلّيين (10ème DP) التي كانت تحت قيادة الجنرال جاك ماسّو (Massu)، وذلك في الفترة الممتدّة من 8 كانون الثاني 1957 حتّى الخريف من السنة ذاتها. كما كان ينسّق مختلف أنشطة ضباط المُخابرات (OR: Officiers de Renseignement). وهو يَعرف عن كَثَب كلَّ الذين كان لهم دورٌ في قضيّة «أودن»، وهم الملازمُ أوّل شاربونيي وثلاثةُ عناصر من فريقه الثاني،[79] إيف كيومو (Yves Cuomo) وبيير ميزيري (Misiri Pierre Misiry) (عند بيير فيدال-ناكي/ Pierre Vidal -Naquet) اللذان قاما بدور إلى جانب شاربونيي في رواية هروب أودن الزائفة، والثالث هو موريس جاكي (Maurice Jacquet)، وهو أحد المظلّيين الذين قاموا باستجواب أودن.

---

[1]ـ الفوج المظليّ الحادي عشر للصدمة (régiment parachtiste dechoc 11) المعروف اختصاراً بـ « الصدمة الحادية عشرة» (dioc 11).

بخصوص موريس أودن، كَتَبَ أوساريس[80]: «عُدْتُ إلى أودن بعد إلقاء القبض على «علاّق» وطلبتُ من شاربونيي استجواب هذين الشّخصين لمعرفة ما إذا كانا ينتميان إلى «الجناح العسكريّ» التّابع للحزب الشيوعي الجزائريّ (PCA: Parti Communiste Algérien) والاستفادة من الأوراق والدّفاتر [...]. من المعلوم أنّ أودن قد اختفى في 21 حزيران. لقد شكّل ذلك **الاختفاءُ** (disparition) فضيحةً وأتاح الفرصةَ لإجراء تحقيق **مدفوعٍ** (enquête poussée) إلى النّهاية». نرى هنا المهارة الأدبيّة بكاملها -لهذا المُجاز في اللغة اللاتينيّة-اليونانيّة الذي أصبح جلّادًا وقاتِلًا- في اللّعب بالمعاني المختلفة لفعلَيْ «**اختفى**» (disparaître) و«**دَفَعَ**» (pousser). على أثر صدور هذا الكتاب ادّعت جوزيت أودن (Josette Audin) ضدّ مجهول بجرْم الحبس بلا وجهِ حقٍّ وارتكاب جرائم ضدّ الإنسانيّة[81].

صرّح إيف كيومو (Yves Cuomo) في 11 أيار 2001 في صحيفة « جمهورية جبال البرانس» (République des Pyrénées)، بأنّه أثناء عمليّة النّقل، التي بحسب المظلّيين قد هَرَب أودان خلالها، كان الشّخصُ، الذي قَفَزَ من سيارة الجيب التي كان يقودها كيومو في 21 حزيران 1957، يرتدي قناعًا. لا شيْءَ، إذًا، يُثبت أنّه [الهارب] هو موريس أودن[82].

وفي الانتظار، ما زالت الجمهورية [الفرنسيّة] مُصرّةً على الكذب.

المصادر:

Pierre Vidal -Naquet, L’affaire Audin, Éditions de Minuit 1958, 1989; Henri Alleg, La question, Éditions de Minuit, Paris, 1961 ; Le Monde 23 novembre 2000 ; Général Paul Aussaresses, Services spéciaux, Algérie 1955 - 1957, Perrin, 2001

26 حزيران 1856:

رينان: «إنّ امتزاج (Immixtion) الأعراق الدّنيا بالأعراق الكبرى (العليا) لا يُؤدّي إلّا إلى إفساد (تسميم) الجنس البشري» (فرنسا)

في رسالة بتاريخ 26 حزيران 1856، أجاب إرنست رينان (Ernest Renan) على أرثور دو غوبينو (Arthur de Gobineau) مُؤلّف كتاب (دراسة حول التفاوت بين الأعراق [البشرية]، Essai sur L'inégalité des races،1853): «لقد أَلَّفْتَ كتاباً يُعَدّ واحدًا من أهمّ الكتب، إنّه مليء بالقوة وأصالة الروح، لكنّه قد صيغ بحيثُ لا يُفهم جيّدًا في فرنسا، أو، بالأحرى، لقدْ صيغ بحيثُ يُساءُ فهمُه فيها. إنّ العقل الفرنسي يخضع قليلًا للاعتبارات العِراقية[1]، إن فرنسا تؤمن قليلًا جدًّا بالعِرق، [...]».

ويتابع:

«إنّ حقيقةَ العِرق عظيمة في أصلها؛ لكنّها كانت تخسر دائمًا من أهمّيتها، وأحيانًا كانت تصل إلى حدّ الاندثار تمامًا، كما حدث في فرنسا. هل نتحدّث حتمًا عن انحطاط؟ نعم، بلا ريب، من وجهة نظر استقرار المؤسّسات وأصالة الأخلاق وشيء من النبالة الذي هو أكثر ما آخذه في الحسبان من جملة الأمور الإنسانية. يا لها من تعزية!. بلا شك، إذا ما كانت العناصرُ النبيلة الممتزجة بدم شعبٍ ما، قد وصلت إلى حدّ الاندثار، فإنّ هذا الأمرَ سيُشكّل مساواةً مُهينةً، مشابهةً لتلك الموجودة في بعض بلدان الشرق، وفي الصّين من بعض الوجوه. لكنّ الذي حصل في الواقع، هو أن كمّية صغيرة من الدم النبيل قد تمّ حقنُها في شرايين شعبٍ ما كانت كافية لرفع هذا الشعب إلى طبقة النبلاء، على الأقلّ في ما يخصّ النتائج التاريخيّة؛ هكذا فإن فرنسا، الأمّة الواقعة بأسرها في دناءة النّسب، تضطلع، في الواقع، بدور الرجل النبيل

[1]ـ (متعلّق بالعِراقة Ethnographie، وهو علم يبحث في خصائص الشعوب).

(Gentil-homme) في العالم. إذا ما وضعنا جانبًا الأعراقَ الدنيا المحضَ، التي لا يُؤدّي امتزاجها بالأعراق الكبرى إلى شيء سوى إفساد (تسميم) الجنس البشري، أَتَصَوّر، للمستقبل، إنسانيّةً متجانسةً».

التعليقات:

إنّ كتاب غوبينو «دراسة حول التفاوت بين الأعراق [البشرية]» لم يتمّ تجاهله في فرنسا كما يراد الاعتقاد بذلك، لقد قرأه رينان. مع التسليم بما يتّصف به عقلُ رينان من غنًى ودقّة، ومن نزعةٍ تفاؤليّة، فإنّ القارئ المعاصر يتفاجأ بمدى تسلّط مسألة العرق والدم عليه، خصوصًا وأنّ رينان يدّعي أنّه يتكلّم باسم العِلم. إنّه يُصرّح، بوضوح، بتراتبيّة الأعراق (hiéarchie des races). إنّ صورة الإفساد (التسميم empoisonnement) في سياق الاستعمار الذي كان رينان داعيةً، ذا حميّةٍ، له، تشير إلى تلازمٍ مع صورة الفصل العنصريّ (appartheid)، وصورة التّرحيل[1] وحتى صورة الإبادة الجماعية (génocide). إنّ رينان هو أحدُ المساهمين الرئيسيّين في فكر الجمهوريّة الثّالثة، ونَدين له بمصطلح: الأمّة «**استفتاء لكلّ الأيّام**».

(Le concept de nation «Un plébiscite de tous les jours»)



Ernest Renan, Qu'est -ce qu'une nation? et autres textes politiques, choisis et présentés par

Joël Roman, Presses Pocket, 1992, p 221.

[1]ـ Déportation: الترحيل والإبعاد الجماعي، وتشمل الأسرْ في مخيّمات التجميع على أساس عنصريّ أو سياسّي، المصحوب أحيانًا بالأشغال الشاقّة.

شهر تموز

9 تموز 1871:

صحيفة (L’Illustration) (الرسْم): «مع سكان القبائل، تفوّق الشّسْبُوّة مُرعِب» (الجزائر)

كتب قائدُ كتيبة في جيش الزواويّين (Zouaves)، مُتمركزة في معسكر «تيزي-بويرن» (Tizi-Bouiron) الواقع في سفح جبل جرجرة، رسالةً إلى مدير صحيفة L’Illustration (الرسْم):

«في حين ظلّ السّكانُ العربُ هادئين طوال فترة الحرب مع بروسيا، [...]، اندلعت فجأةً، نهايةَ نيسان 1871، ثورةٌ مُسلّحةٌ ومَهولةٌ عمّت تقريبًا كلَّ بلاد القبايل (الأمازيغ)[1] وولاية قسنطينة.

كلُّ قرى وادي السّاحل ووادي سيباو وصولاً إلى أبواب الجزائر العاصمة تقريبًا كانت مُدمّرةً ومحروقةً، وكان سكّانُها قتلى أو أسرى.

[...] برتلٍ مُؤَلَّف من 4000 رجل على الأكثر، أعدْنا غزو منطقة القبائل لا أكثر ولا أقلّ، وهي التي احتاج غزوها سنة 1857 إلى 3000 رجل.

[...] كان سكّانُ القبائل بانتظارنا أيضًا وعددهم 15.000 رجل، وضاعفوا خنادقهم وتحصيناتهم ثلاث مرات مقارنةً بما كان الوضعُ عليه سنة 1857. لكنّ هذا العدد لم

---

[1]ـ القبايل، تقع شمال شرق الجزائر، أي شرق الجزائر العاصمة، يسكنها شعب القبايل وهم جزء من الأمازيغ، الذين أطلق عليهم الرومان، بشكل عنصري، اسم: البربر.

يأخذ بالحسبان قوّة مدفع الأ 4 (Canon de 4)، والرّشاشَيْن اللذيْن تمَّ إحضارُهما، بفضل وجود الطريق، وخاصّة الشّسْبوّة (chassepot) التي تُؤدّي سرعة رَمْيها إلى إضعاف عزيمتهم بشكل تامّ.

ولقد كبَّدناهم أيضًا خسائرَ جسيمة. [...]

مع القبايل الذين ما زالوا ـ حينها ـ مسلّحين ـ بندقيّة الصوّان ـ (fusil à pierre) [بندقيّة قديمة]، فإنّ تفوّق [البندقيّة الحديثة] الشَّسْبُوَّة كان عظيمًا؛ بعد امتصاص أوّل موجة من إطلاق النّار من طرف القبايل، كان بإمكاننا الاندفاعُ بأقصى سرعة، لأنّ تلقيم العدوّ سلاحَه ثانيةً أمرٌ شبه مستحيل، فهو عمليّة تستغرق عدّةَ دقائقَ من وقته. وبفضل هذا التفوّق استطعنا التقدّم في عمليّاتنا والانتصار على الرغم من قلّة عددنا».

التعليقات:

كُتِبَت هذه السطورُ بعد أقلَّ من سنة على استسلام «سيدان» (Sedan) و»ميتز» (Metz) أمام البروسيّين. إنّ غسل العار من جرّاء الهزيمة داخل فرنسا[1] عبر القيام بحملات عسكريّة في ما وراء البحار وتحقيق انتصارات سهلة على شعوب لا تملك سوى بنادق الصوّان أصبح نظامًا سياسيًّا. وسنرى ذلك يتكرّر بعد سنة 1944 على شكل قمع لحركات التحرّر الوطني.



المصادر:

Événements d’Algérie, L’Illustration, 29 juillet 1871, Vol LVIII, N_ 1483, 1871, 2ème semestre, page 74 -75.

[1]ـ جاءت في النص كلمة L’Hégaxone (ذو الشكل المسدَّس) كناية عن فرنسا لأن الجغرافيا الفرنسية لها هذا الشكل في حدودها الخارجية.

10 تموز 1878:

«لا يُطالبون بأقلّ من استئصال عِرق السكّان الأصليين بكلّ الوسائل» (كاليدونيا الجديدة)

انخرط سكّانُ كاليدونيا الجديدة في الثورة المسلّحة يوم 25 حزيران 1878 كردّ فعلٍ على اغتصاب أراضيهم وعلى كثرة استدعائهم لتأدية السُّخرة وعلى خطف نسائهم، وقاموا بذبح كلِّ البيض من رجال درك ومستعمرين وأشغاليّين (سجناء الأشغال الشاقة/Bagnards)[1].

يَصِفُ م. ج. موجي (M. J. Mauger)، وهو مُوظّفٌ حكوميٌّ في مديرية الأمن الداخلي في نوميا (Nouméa)، عمليّةَ القمع على الشّكل التالي:

«10 تموز 1878: [...] انشغلوا [الجنود] في ذلك الوقت بحرْق ما يمكنهم حرقه من القرى المُتمرّدة؛ وبإتلاف المزروعات بمقدار ما يسمح به الوقت. لكنْ إلى اليوم لم يحصلوا إلّا على نتائجَ لا تُذكَر. منذ اللحظة التي رأى فيها الكاناك (الكاليدونّيون / Canaques) الجيشَ يتمركز في الريف اندفعوا إلى الجبال وبات التغلّبُ عليهم في ملاجئهم صعبًا جدًّا.

15 تموز 1878: [...] استعانوا [الجنود] بالكاناك الحلفاء [لفرنسا] لإحراق الأكواخ وإتلاف مزروعات المتمرّدين، لكنني لم أفهم سبب قطع أشجار جوز الهند بينما السلطة الاستعمارية مَدعوّة إلى الاستفادة منها.

قامت الخطّة على تجويع المتوحّشين وإخضاعهم «بالفاقة»[83].

الجنود الذين يعثرون على مُتمرّدين لا يأسرونهم بل يقتلونهم.

---

[1]ـ Bagnard: أشغالّي (سجين الأشغال الشاقة): نحت هذا المصطلحَ منير بعلبكي في ترجمته لقصّة البؤساء.

وقد أخبر الحاكمُ أولري (Olry) بذلك وزيرَ البحرية في رسالة بعثها إليه، بتاريخ 28 أيلول 1878، حيث قال: «[...] في كلّ مواجهة قتلنا بعضاً منهم، لم نأسر منهم أيَّ أحياء [...] أحرقنا كلَّ قراهم وأتلفنا جميع مزروعاتهم [...] ومنحنا النّساءَ للقبائل المتحالفة معنا»[84].

إنّها سياسةُ الأرض المحروقة المنهجيّة تُجاه القرى المُتمرّدة أو المُشتَبَه فيها.

في سنة 1879، جرى ترحيلُ كلِّ القبائل المتمرّدة التي استسلمت. إليكم ما رواه بالتفصيل القائدُ ريفيير[85] (Rivière): «مع ذلك أراد الحاكمُ أن يُغادِرَ الكاناكُ الذين صُفِحَ عنهم المنطقةَ الإداريّةَ وأن يُنقَلوا إمّا إلى «جزيرة الصّنوبر» (Ile des Pins) أو إلى جزيرة «بيليب» (Belep) في الشّمال. وأدّى هذا إلى القضاء على السّكان الأصليّين، ليس هذا فحسبُ، بل أَعطانا مساحةً كبيرة من الأراضي الخصبة»[86].

إنّ جملة «أدّى هذا إلى القضاء على السكان الأصليين» ذات جَرْسٍ إباديّ (Consonance génocidaire)، على الرّغم من ذلك فإنّها تَعود إلى ضابط كان يُعَدُّ بحسب روزلين دوسّي-لينارت (Roselène Dousset-Leenhardt) «إلى جانب الجنرال ترنتينيان (Trentinian)، واحدًا من الفرنسيّين القلائل الذين اعتبروا الكاليدونيّين الجددَ كائناتٍ بشريّةً»[87]. ماذا نقول عن الآخرين؟ كَتَبَ موجي في يومياته:

«2 تموز 1878 [...] بَلَغَ سخطُ المستعمرين ذروته؛ إنّهم لا يُطالبون بأقلّ من الإستئصال التامّ لعرق السّكّان الأصليّين بكل الوسائل»[88].

لم يَعُد المُبْعَدون أبدًا، إمّا لأنّ المستعمرين كانوا يعترضون على عودتهم، وإمّا لأنّهم هم أنفسُهم كانوا يرفضون العودة لأنّ أراضيهم كانت قد اُغتُصبتْ.



Roselène Dousset -Leenhardt, Terre natale, Terre d'exil, Maisonneuve & Larose, 1976, pages 238, 242, 244, 128, 272, 166, 178, 63.

14 تموز 1953:

الشرطة تُطلِق النّار على الجزائريّين في باريس، ستّة قتلى (الجزائر)

أنهى عددٌ من الجزائريّين من «حركة الانتصار للحريّات الدّيمقراطية» (MTLD) التابعة للحاج «مصالي» عَرْضًا للكونفدرالية العامة للشّغل (CGT) في ساحة «الأمّة» بمناسبة الاحتفال بالثّورة الفرنسيّة. كان الجزائريّون وَقورين ومنضبطين، وكانوا يرفعون راياتٍ صغيرةً. في نهاية التظاهرة، انقضَّ رجالُ الشّرطة على حَمَلة الرّايات وضربوهم بالهراوات فقاومهم هؤلاء. عندئذ تراجع رجال الشرطة وبدأوا بإطلاق النار فقُتِلَ ستّةُ جزائريّين بالرّصاص وأُصيبَ أربعةٌ وأربعون إصاباتٍ خَطِيرةً. في 22 تموز تَوَجَّه 20.000 شخص للمشاركة في تشييع الضّحايا.

وقتَها، كان جان بايلو (Jean Baylot) مديرَ الشّرطة. إنّه هو الذي أعاد العديدَ من رجال الشّرطة، الذين كانوا قد أُقيلوا سنة 1945، إلى مناصبهم. وكان موريس بابون (Maurice Papon) الأمينَ العامَّ لمحافظة الشرطة.



Benjamin Stora, Le Monde, 14 février 1999, page 8.

14 تموز 1904:

خرطوشة 14 تموز الدّامية في «حصن كرامبل» (أوبانغي ـ شاري، إفريقيا الوسطى حاليًّا)

في «حصن كرامبل» (Fort-Crampel) الموجود في «أوبانغي – شاري» (Oubangui-Chari) (إفريقيا الوسطى حاليّا)، كان ليوبولد غو (Léopold Gaud)، وهو موظَّف حكوميّ من الدّرجة الأولى في دائرة شؤون السّكّان الأصليّين، وزميلُه جورج توكي (Georges Toqué)، وهو إداريّ من الدرجة الثالثة، كانا من أسوأ أنواع الجلّادين. في السجلّات التي كان توكي يدوّن فيها قراراتِه تكرَّرَ ظهور عبارة «للإعدام بالرصاص» مرّات عديدة. أَمَرَ «غو» بإحراق امرأة حيّة في فرن.

جِيءَ إليهما بشخص يُدْعى «بابكا» (Papka) يُشتَبَه في أنّه استدرج بعثةً إلى كمين أوقَعَ عدّةَ قتلى. في أيار 1903، أَمَرَ توكي بإعدامه، لكنّه لن يُعْدَمَ بالرصاص. في 14 تموز، ذكرى العيد الوطني [الفرنسي]، قرّر «غو» أنْ يحتفل بالمناسبة بشكل لائق، وأن يمنح الجمهورَ فرجةً نادرةً، لقد أعدم «بابكا» بطريقة غريبة... علّق برقبته شحنة ديناميت!!!. يقول «غو»: «يبدو لكم هذا الفعلُ تسليةً، لكنّه سيذهل السّكّانَ الأصليّين. ألنْ يُحافِظوا على الهدوء بعد ذلك!..». لقد مزّق الانفجارُ الضحيّةَ شرّ تمزيق أمام أعين جمهور مذهول.

أحدَثَ هذا الخبر بلْبلةً في المركز (أيْ فرنسا/Métropole)، طَلَبَ رئيسُ الجمهورية [الفرنسية] «لوبي» (Loubet) فتْحَ تحقيق أُسْنِدَ إلى «برازّا» (Brazza). مَثَلَ «غو» و»توكي» أمام محكمة الجنايات في «برازافيل» (Brazzaville). خلال المُحاكمة، وَصَفَ توكي بطريقة مُروّعة التدابير المُتَّخَذة لتجنيد حمّالين بالقوّة في القرى الرافضة لكلّ عبودية: «لقد كانت تلك المذبحة الشاملة من أجل تسيير الأعمال». امتثالاً

لأحد التعاميم، قام «غو» و«توكي» بإنشاء مُعَسْكراتِ رهائنَ مُخَصَّصةٍ للنّساء من السّكّان الأصليّين وأولادهنّ بهدف إقناع الرجال بتأدية عملهم مجانًا. مات العديدُ منهنّ بسبب الجوع ومُنِحَت العديداتُ للرّماة. مَنحت المحكمةُ «غو» و«توكي» حالة الظروف المخفِّفة وحَكَمَت على كلٍّ منهما بالسّجن خمس سنوات، مُرفَقةً بطلب فوريّ بتخفيض فترة العقوبة.

المصادر:

Gilbert Comte, L'empire triomphant, Denoël page 209 ; Félicien Challaye, Souvenirs sur la colonisation, 1935, réédité par Les nuits rouges, 1998, pages 59 -69.

15 تموز 1871:

صحيفة «L'Illustration» (الرسْم): «مع نهاية القرن سيختفي بلا شكّ عِرق الكاناك (الكاليدونيّين)» (كاليدونيا الجديدة)

بعد سحْق كومونة باريس (Commune de Paris) في أيار كَتَبَ ريشار كورتامبار (Richard Cortambert) في جريدة «L'Illustration» بتاريخ 15 تموز 1871:

«إنّ أوروبا العجوز تُحْتَضَر من التُّخمة. [...] أمّا الهواء، والحريّة! إنّها موجودة بوفْرة في باقي العالم في حين يختنق المرء هنا. الحياة الجديدة، الحياة التي يمكن أن تجريَ، بعدُ، بغزارة، بالنسبة لأولئك الذين دَفَعتهم، أخيرًا، التربيةُ المنحرفةُ أو الدّوامةُ المشؤومةُ للأحداث إلى التمرّد، الحياةُ الجديدةُ هي العيشُ بعيدًا عن صراعاتنا اللعينة في وطن جديد وعلى أرضٍ جديدة تمامًا. من أجل هذه الولادة الجديدة، ليس هناك صُقْع (ج أصقاع) نختاره أفضل من كاليدونيا الجديدة. [...] أليس بإمكاننا القول لهؤلاء التعساء الكومونيّين (أنصار كومونة باريس عام/ 1871 Communards): أنتم

فقراء، الشّوق يُضْنيكم؛ هنا يكمن كل سرّ أحقادكم وسياستكم! أَلا تَدرون أنّه بدلًا من التعفّن وسْط اضطراب بلا نهاية كالمركب الغارق يمكنكم، بعد عبور المُحيط، أن تتمتّعوا بحياة مرغوبة أكثر بمئة مرة من حياة هؤلاء الناس السّعداء المفترضين الذين تغارون منهم بجنون؟ [...]

إنّ كاليدونيا الجديدةَ هي بلدُ أملٍ أكثرَ من كونها أرضَ منفى. ولو كنّا مغامرين أكثرَ، واستعماريّين أكثر، لَكُنَّا قد تَأَصَّلنا بقوّة في تلك الجزيرة، [...] ولكانت، الآن، تضمُّ، بلا عناء، ثلاثةَ ملايين من السّكّان، بينما لا يبلغ ما فيها، حاليًّا، ثلاثةَ آلاف مُستعمِر[...]

في غضون بضعة أيام، سَيُشَحن، بلا شكّ، إلى تلك الوجهة الجُناةُ الذين، رغم أنّهم لا يملكون من الفكر السياسيّ سوى عقليّة التّدمير، تمكّنوا من الإمساك بالسّلطة في البلد لبضعة أيّام. [...] إنّني أُصِرّ، إذًا، على توجيه التّحيّة إلى كاليدونيا الجديدة كوطنٍ ثانٍ للمتمرّدين الذين استبعدهم المجتمعُ الفرنسيُّ، القويُّ بحقوقه، بعيدًا عنه. [...]

إنّ هذا الكتابَ [كاليدونيا الجديدة، تأليف جول غارنيي] (La Nouvelle-Calédonie de Jules Garnier) يُزوِّدنا بصوَرٍ غريبةٍ حقًّا للسكان الأصليين.

إنّ الكاناك (Canaques) أو الكاليدونيين الجدد (Néo-Calédoniens) هم سُود بَشِعون وشبهُ عراة، هذا إن ارتدوا ثيابًا، ومُستَعدّون تمامًا لالتهام لحم أمثالهم. فضلًا عن ذلك، يحصدهم الموتُ بسرعة شِبه مُذهلة، وفي نهاية القرن سينقرض عِرقُهم بلا شكّ.

من بين تلك العوامل [لزوالهم]، العَرَضية في الظاهر، والتي يختبئ تحتها قانونٌ غامضٌ، شكَّلَ وصولُ الأوروبيّين سببًا لهذا الزّوال الغريب. هل تمّت مطاردةٌ لهؤلاء المتوحِّشين المساكين، هل هناك عملية إبادة؟! لا؛ لكنْ، منذ ذلك التاريخ يُفنيهم السلُّ الرِئويُّ، ويقتلهم فقرُ الدّم.

من دون أدنى إحساس، يُشاهد السّكّان الأصليّون موتَ أقربائهم من دون أنْ يُظهروا أدنى قدر من الأسف. ينصُّ العُرف على أنّه في حال امتنع المريضُ عن الأكل لمدّة ثلاثة أيّام فإنّه يُحرم من أنْ يعيش بقيّة حياته. ويتعهَّد، بشكل شبه دائم، الأبُ أو أحدُ الأبناء أو أحدُ الأرحام المقرّبين بتنفيذ هذا الإعدام الشّجاع. [...] إنّ الاستقرار في كاليدونيا الجديدة يصطدم بعَقَبة واحدة: إنّهم السكان الأصليون الذين ما زالوا يُقاومون بصعوبة إغراء اللّحم، أيْ أكلَ لحم الإنسان. لكنْ، من الثّابت أنّ عددَهم يتناقص بنسبة مُطَمْئِنة جدًّا، وأنّه سيتمّ، في نهاية القرن، عرْضُ آخر الصّامدين من الكاناك في المعارض.

مع ذلك، فالكاليدونيّون الجدُدُ قليلو المهابة: إنّ فرنسيًّا واحدًا يحمل شَسْبُوّة قادرٌ على إيقاف مئة شخص من السّكّان الأصليّين عند حدّهم ومنعهم من الاعتداء، ـ وظهور فِرقاطة في البحر كفيلٌ، وحده، بأنْ يحميَ الأجانبَ الذين يُجازفون بحياتهم في الدّاخل.

التعليقات:

إن صحيفة «L'Illustration» لا تُخفي شيئًا حول الإبادة التي حدثت في كاليدونيا الجديدة. نجد هنا مِثالًا يتعلّق بتطبيق فرضيّات الدّاروينية الاجتماعية التي تَعتبر بُيُود (من بَادَ) الأعراق الدّنيا أمرًا محتومًا، وأنّه نتيجةٌ للتقدّم، وأنّ الرّأفةَ الحقيقية للأعراق العليا بهم تتمثّل في مساعدتهم على تحقيق ذلك. هذا النصُّ هو مَثَلٌ توضيحيّ فرنسيٌّ لِإيديولوجيا الإبادة الأوروبيّة التي وصفها «**سفن ليندكفيست**» **(Sven Lindqvist)** في كتابه «**أَبيدوا جميع هؤلاء الوحوش**»

(Exterminez toutes ce brutes)[89].

المصادر:

Richard Cortambert, La Nouvelle Calédonie et les Néo -Calédoniens, L'Illustration, numéro 1482, 22 juillet 1871, numéro 1483 29 juillet 1871 dans l'Illustration reliée, Tome LVIII, 1871, 2ème semestre page 63, 75

15 تموز 1099:

نهْب مدينة القدس على يد الصليبيّين (فلسطين)

على أثر اجتياح السلاجقة الأتراك لآسيا الصّغرى على حساب الأمبراطوريّة البيزنطيّة، وعلى أثر احتلال القدس (1077)، دعا البابا أوربان الثاني (Urban 2) إلى شنّ الحرب الصليبية في مجمع «كليرمون» (Clermont) سنة 1095. وعدت الحربُ الصليبيّةُ في الأراضي المُقدّسة من يذهب للقتال هناك بالتّكفير عن خطاياه وبالتّالي بالخلاص الأبديّ.

تعاقبت عدّةُ حملات صليبيّة. في سنة 1097 انطلقت حملةُ «الفرسان» الصّليبيّة التي تألَّفت من الفرسان الأحرار الذين جاؤوا بشكل أساسيّ من فرنسا الحاليّة، وكان على رأسها نائبُ البابا «أديمار مونتيل» (Adhémar de Monteil) أسقف «بوي» (Puy). أعادت، هذه الحملةُ تجنيدَ فلول الموجة الأولى التي سُمِّيَت «الحملة الصليبيّة الشّعبيّة» أو «حملة النّاس الفقراء الصّليبيّة». حَصَلَت حملةُ «الفرسان» على مساعدة متواضعة جدًّا من إمبراطور القسطنطينية اليونانيّ ألكسيس كومّان (Alexis Commène). بعد انتصار دوريلي (Dorylée) على الأتراك، حاصَرَ الصليبيّون مدينةَ أنطاكية لِأكثر من ستّة أشهر وتَكَبَّدوا خسائرَ كثيرةً. عانَوْا من الجوع والعطش. وارتكبوا أعمالَ نهب وسلب. كتب راوول دو كان (Raoul de Caen): «في المعرّة، سَلَقَ جنودُنا الوثنيّين البالغين في القدور، وعلَّقوا الأطفالَ على القضبان والتهموهم مَشْوِيِّين». وأورَدَ «المجهول» (l'Anonyme): «البعضُ الآخَرُ كان يُقَطِّع لحمَ الجثث

ويطهو القِطعَ ليأكلها». بنظر الأتراك، سيبقى الفرنجةُ أَكَلَةَ لحوم البشر.

عندما حاصَرَ الصليبيّون مدينةَ القدس لم يكن عددُهم يتجاوز 12.000 بينما كان عددُهم عند الانطلاق [من أوروبّا] يتراوح بين مئة ألف و150 ألفًا. وعندما دخلوا المدينةَ استولت عليهم ثورةُ غضب «إلهيّ» شديدة ضدّ غير المؤمنين. وذَكرَ الـ «مجهول» في كتاب «ملاحمُ الفرنجة» (Gesta Francorum / Gestes des francs) أنّ: «البعضَ من رجالنا (وهذا ممّا يُثير الشّفقة) كان يقطع رؤوس أعدائه فيما البعض الآخر يُطلِق سِهامه عليهم فَيوقِعُهم من على الأبراج؛ وبعضهم أيضًا كان يُطيل عمليات التعذيب إذْ كان يقوم بحرقهم. كنّا نستطيع رؤيةَ أكوام من الرّؤوس والأيدي والأرجل في شوارع المدينة. كان على المرء أنْ يشقّ طريقَه بين جثث البشر والخيول. لكنّ هذا قليلٌ مُقارنةً بما حصل بالقرب من هيكل سليمان... إذا قلتُ الحقيقة [حول ما جرى هناك] فإنّها سوف تتجاوز ما يمكنكم تصديقُه. لأكْتفِ، إذًا، بالقول... أنّ الخيّالة [الصّليبيين] كانت أحصنتُهم تخوض بهم في بركة من دماء يرتفع مستواها إلى حدود الرُّكَب واللجّام.

أربعون ألف شخص، أيْ مجموع السّكّان تقريبًا، من ضمنهم نساءٌ وأطفالٌ، أُبيدوا خلال يومَيْ 15 و16 تموز[90]. لقد أوقع الصّليبيون ضحايا من يهود القدس كما أوقعوا من المسلمين، كلُّ اليهود من سكّان القدس أُحرقوا في الكنيس، وكان اليهود قبل ذلك هدفًا للحماسة المقدسة للحجّاج في وادي الرّين (Rhin).

وتوالت عدّةُ حملاتٍ عسكريّة أخرى أطلَقَها البابوات.

التعليقات:

الحروبُ الصليبيّةُ هي حروبٌ يقودها البابا بدوافع دينيّة (وُجِدَ لاهوتُ «الحرب العادلة» منذ القرن الرابع [الميلادي]). وتركت هذه الحروب أثراً عميقًا في أوروبّا وفرنسا بالدرجة الأولى. ورأينا فيها ظهورَ مصطلح "**الغرب المسيحيّ**» في مقابل

"**الشرق السّاميّ**"، علمًا أنّ هذه المقابلة ليست مقابلةً إيديولوجيّة فحسب، وإنّما هي مقابلَةٌ عسكريّةٌ أيضًا. إنّ صورة العدوّ، اليهودي وكذلك المسلم غير المؤمن، كانت قد تَبَلورت في تلك الحروب. لقد تشَكَّلَت، وقتها، البداياتُ لـ «**معاداة السّامية**». إنّ عقليّةَ الحرب الصليبية هي مُكوِّنٌ هامٌّ في الإيديولوجيا العسكرية الفرنسيّة التي دامت حتّى أيّامنا هذه إذا استذكرنا حرب الجزائر وأزمة السويس سنة 1956 أو تقاسم الأمبراطورية التركية [العثمانية] بين فرنسا والمملكة المتحدة سنة 1918. إن العسكريَّ الفرنسيَّ لا يدافع عن فرنسا فحسب، وإنّما يُدافع أيضًا عن الأماكن المقدّسة وعن الغرب المسيحيّ في وجه العالَم غير الأوروبيّ. وشهدت الحروبُ الصليبيّةُ أيضًا سلطةَ الدولة الفرنسيّة (الجنينيّة طبعًا)، المُمَثَّلة بِـ «فيليب أوغست» (Philippe Auguste) و«سان لويس» (Saint Louis)، تَتَّحد بقوة مع الكّنيسة. إنّ التعاون بين المُبشّرين والجيش الفرنسيّ لتنصير ـ استعمار (évangéliser-coloniser) الوثنيّين لم يكن سوى استكمالًا للحروب الصليبية. سيُجيب البعض بأن فرنسا قد انتهجت غالبًا سياسةً تتعارض مع سياسة الكنيسة، تدعم أحيانًا الباب العالي [الدّولة العثمانيّة]، غير أنّ تعاونَها مع الكنيسة كان مزدهرًا في عهد نابليون الثالث الذي نصَّب نفسَه «مدافِعًا» عن مسيحيّي لبنان، كما أنّ الجمهوريّة الثالثة العَلمانيّة لم تقطع أبدًا علاقتها بالكنيسة في ما وراء البحار. لقد كانت الحروبُ الصليبية مكانًا حيثُ القتلُ والذبحُ لا يُعاقَب عليهما، بل بالعكس. إنّ حربَ الصليب ضدّ الهلال وتنصير الوثّنيين، اللذيْن انخرطت الكنيسةُ فيهما بقوة، قد سمحا بارتكاب مذابحَ بضميرٍ مرتاحٍ.

ألم يُكتب: «الله يريد ذلك» (Dieu le veut) على قاعدة تمثال بيير ليرميت (Pierre l'Ermite)، واعظُ الحملة الصليبيّة الأولى، في «أميان» (Amiens)؟



المصادر:

Amin Maalouf, Les croisades vues par les arabes, J.C. Lattès, 1983;

Zoé Oldenburg Les Croisades, Gallimard, 1965 ; Jonathan Riley -Smith, Les Croisades, Pygmalion, 1990 ; Arno Mayer, La «solution finale» dans l'histoire, La Découverte, 1990, page 43 -49.

19 تموز 1972:

غرْس الأبيض (planter du blanc) (كاليدونيا الجديدة)

في رسالةٍ بتاريخ 19 تموز 1972، كَتَبَ رئيسُ الوزراء بيير ميسمير (Pierre Messmer) إلى السّيّد «دينيو» (Deniau)، سكرتير الدولة في مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار التابعة للجمهورية الفرنسية (DOM-TOM):

«إنّ كاليدونيا الجديدة، التي هي مستعمرة إسْكان (colonie de peuplement)، بالرّغم من أنّها مُخصّصة لخليط مُتعدّد الأعراق، قد تكون آخر بقعة استوائيّة في العالم غير مستقلّة،حيث يمكن لِبلد متطوّر أن يدفع رعاياه للهجرة إليها.

يجب، إذًا، انتهاز هذه الفرصة الأخيرة لتأسيس بلد فرنكوفونيّ إضافيّ. إنّ الوجود الفرنسيّ في كاليدونيا لا يمكن أن يهدّده، إذا استثنينا فرضية حرب عالمية، سوى حصول مطالبة وطنيّة من قبل الشعوب الأصليّة [...]

على الأمديْن القصير والمتوسّط، ينبغي أن تسمح الهجرةُ الكثيفة للمواطنين الفرنسيّين من أبناء المركز (أيْ فرنسا الأمّ / métropolitains) أو للذين ترجع أصولُهم إلى مقاطعات ما وراء البحار (Réunion) بتجنّب هذا الخطر من خلال تثبيت النسبة العدديّة للمكوّنات العرقيّة للمجتمع [الكاليدوني] وتحسينها [لصالح الفرنسيين].

على الأمد الطويل، لن يكون اجتنابُ المَطالِب الوطنيّة، للسّكّان الأصليّين، ممكنًا، إلّا إذا كانت المجموعات [العرقية] التي ليس أصلها من المحيط الهادئ تُمثّل ثقلًا

ديموغرافيًّا أكثريًّا. من البديهيّ أنّنا لن نحصل على أيّ نتيجة ديمغرافية [لصالحنا]، على الأمد البعيد، من دون هجرة منهجيّة للنّساء والأطفال. [...]»

هذه الرسالة ينبغي مقارنتها بكلام الجغرافيّ أوغستين برنار (Augustin Bernard) في بداية القرن، الذي نقله أ. بنسا (A. Bensa):

«لا شكّ في أنّ السّكّان الأصليّين في كاليدونيا الجديدة هم على وشك الانقراض وأنّه سيتوجّب قريبًا الحديث عنهم بصيغة الماضي. إنّ الحياة المُتحضّرة والحياة المتوحّشة تبدُوَان متنافرتيْن مع بعضهما البعض على أرض واحدة. تتضمّن كاليدونيا الجديدةُ هذه الظاهرةَ، الغريبةَ جدًّا، المتمثِّلة في كون المناخ يُلائم القادمين الجددَ أكثر من ملاءمته للمحتلّين (أيْ السّكّان) القدامى للأرض، ويُلائم الأوروبيّين أكثر من ملاءمته للكاناك».

كما ينبغي مقارنةُ تلك الرسالةَ بكتاب الجغرافيا المقرَّر للصفّ الثّالث الذي نشرته دار (Schradec & Gallouédec) سنة 1914:

«إنّ كاليدونيا الجديدة [...] مناخُها الرّطبُ والمعتدلُ، يُلائم الأوروبيّين، الذين تأقلموا فيها جيّدًا [...] يمكن أن تصبحَ مستعمرة إسكان [...]. يبلغ عددُ سكّانها 62000 نسمة. يتألّف السّكّان من 1) - السّكّان الأصليّين، الكاناك، الذين يُشكِّلون النّصفَ تقريبًا، وهم على وشك الانقراض؛ لقد كانوا مُتخلِّفين جدًّا وكانوا يأكلون لحوم البشر عند وصول الأوروبّين».

التعليقات:

تندرج رسالةُ ب. ميسمير (P. Messmer) في الخطّ المستقيم لفكرٍ استعماريٍّ ينظر إلى الإبادة الجماعيّة للسّكّان الأصليّين ببساطة تامّة[91]. طبعًا، على الرغم من القمع واغتصاب الأراضي والحجز (mise en reserve) والأمراض، فإنّ الكاناك لم

ينقرضوا. في سنة 1989، بَلَغَ عددُهم 74000 نسمة ونِسْبتهم 44.8 ٪ من مجموع السّكّان (تُشكِّل عائلات العمّال الذين استُقدِموا من البلدان المجاورة نسبة 17 ٪ من السّكّان). يمتلك الكاناك 13.5٪ من مساحة الأراضي بينما يمتلك الأوروبيون 24.6 ٪ منها. لم يبْقَ الهدفُ هو اجتثاثَ الكاناك، بل أصبحَ تثبيتَ تَبَعيِّتَهم السياسيّة. في هذا السّياق كان بإمكان ج. م. كولير (J. M. Kohler) أنْ يكتب: «إنّ اللجوءَ إلى الاقتراع العامّ يسمح بالحفاظ على الوضع الراهن الاستعماريّ وتبريره بعبارات إيديولوجيّة ومؤَسّساتيّة، تبدو في الظاهر غير قابلة للدّحض في النّظام الدّيمقراطيّ».

المصادر:

AISDPK, Kanaky Indépendance: Les données de L’indépendance kanake N_ 2 page 3 ; Alban Bensa, Nouvelle -Calédonie, un paradis dans la tourmente, Découvertes, Gallimard, 1990 ; Schradec & Gallouédec, Géographie élémentaire de la France, Classe de 3ème Hachette, 1914, Conforme aux programmes officiels du 31 mai 1902 page 259 ; Jean -Marie Kohler, Les contradictions coloniales de la démocratie néocalédonienne, Le Monde Diplomatique, juillet 1987.

20 تموز 1948:

مقتل زعيم الثوار في الجنوب ميشيل راداوْروزون (Michel Radaoroson) (مدغشقر)

بين تموز وأيلول 1947، وعلى الرغم من المقاومة الضارية، تراجعت الثورةُ المُسلّحة في مدغشقر. ومنحها موسمُ الأمطار ابتداءً من تشرين الأول هدنةً. لكن مع حلول موسم الجفاف استُؤنِفَ صَيْدُ البشر (Chasse à l’homme).

في الجنوب، قُتِلَ راداوْروزون في 20 تموز 1948. في الوسط، اعتُقِل فيكتوريان رازافيندراب (Victorien Razafindrabe) يوم 2 أيلول، ومات في السجن بعد وقت

قصير. في نهاية سنة 1948 كان بإمكان الجنرال غارباي (Garbay) أنْ يعتبر أنّ الثورةَ قد هُزِمَت.

شكَّلَ الرّماة السّنغاليّون أغلبَ القوّات التي قامت بقمع ثورة سنة 1947، الذي أَدّى بحسب الجنرال «غارباي»، القائد العام، إلى سقوط 89000 قتيل.


المصادر:

Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994, page 121.

25 تموز 1943:

قمْع الهياج الشّعبيّ في مدينة «فيليبفيل» (سكيكدة / Philippeville) (الجزائر)

اندلعت انتفاضةٌ شعبيّةٌ في مدينة «فيليبيل» (سكيكدة). وأودت حملةُ القمع التي نَتَجَت عنها، والتي نفَّذها الرّماةُ السنغاليّون، بحياة زهاء ثلاثين شخصًا من السّكّان «المسلمين». بحسب فرحات عباس، فـ «إنّ الضبّاطَ الفرنسيّين، المُسْتائين من الاستقبال الذي لاقوه في تونس، أيْ من المَهانة التي لحِقَت بهم أمام الأميركيين والإنكليز، قد صَبُّوا جام غضبهم على الجزائريين ودَفَعوا بالجنود السّود لقمع الانتفاضة»[92].

المصادر:

Boucif Mekhaled, Chroniques d'un massacre: Sétif, Guelma, Kherrata, page 44.

28 تموز 1885:

جول فيرّي: «للأعراق المُسيطِرة حقّ على الأعراق الدّنيا» (فرنسا)

إليكم بعضُ الحجج التي قدّمها جول فيّري (Jules Ferry)، الذي أُجبِرَ على الاستقالة من منصبه كرئيس لمجلس الوزراء، أمام النوّاب في 28 تموز 1885 كما

أوردتها الجريدة الرسمية (Journal Officiel). إنّها تُشكّل أُسُسَ الفكر الاستعماريّ للجمهوريّة الثّالثة:

«إنّ الشّكل الأوّل للاستعمار، هو ذلك الذي يُؤمِّن ملاذًا ويوفّر عملاً للفائض السّكّاني للبلدان الفقيرة أو لتلك التي تمتلك وفرة سكانيّة. [...].

لكنْ، ثمّة شكلٌ آخرُ من الاستعمار، إنّه ذلك الذي يتوافق مع الشّعوب التي تتمتّع، إمّا بفائض من رؤوس الأموال، وإمّا بفائض من الإنتاج. [...] إنّ المستعمَراتِ، بالنّسبة للدّول الغنية، هي الأماكن الأكثر إرباحًا لاستثمار رؤوس الأموالِ. [...] في الأزمة التي تمرّ بها جميعُ الصّناعات الأوروبيّة، يعني تأسيسُ مستعمرة [جديدة] فتْحَ سوق جديدة [...].

أيّها السّادة، يجب أنْ نرفع الصّوت أعلى، وأنْ نتكلّم بشكل أصحّ، يجب أن نقول علانيةً بأنّ للأعراق العليا حقًّا تُجاه الأعراق الدّنيا [...] [هَيَجان على مقاعد عديدة في أقصى اليسار]، لأنّ على الأولى واجبًا تُجاه الثّانية. إنّ عليها واجبَ تثقيف الأعراق الدنيا. [...].

إنّ هذه الواجباتِ غالبًا ما جرى تجاهُلُها طيلةَ القرون الماضية، وبالتّأكيد فإنّ الجنودَ والمستكشفين الإسبان، عندما أدخلوا العبوديّةَ إلى أميركا الوسطى، لم يقوموا بواجبهم كبشر من العِرق الأعلى. لكنّني، اليومَ، أُؤكِّدُ أن الأمم الأوروبيّة تقوم، برحابةِ صدْر ومُروءةٍ وصِدقٍ، بهذا الواجب الرّاقي للحضارة (devoir supérieur de la civilisation). [..].

في زمننا هذا، أنتم تعلمون بأنّ أيَّ سفينة حربيّة ليس بمقدورها، مهما بلغت بنيتُها من الكمال، أن تحمِل من الفحم ما يزيد عمّا يسدّ حاجة 14 يومًا، وأنّ أيَّ سفينة ليس فيها فحمٌ هي حُطامٌ على سطح البحر، مَتروكةٌ لأوّل مُستَوْلٍ. من هنا تأتي ضرورةُ أنْ نمتلك مراسيَ للتّموين، وملاجئَ ومراكزَ للدّفاع وللتّزويد بالمؤونة والذخيرة».

التعليقات:

رَدَّ عليه «فيرن» (Vernhes)، وهو نائب مُتشدّد عن منطقة «l'Hérault»، بالقول: «[...] كما أنّ نابليون الثّالث سعى إلى صرْف النّاس عن أفكار الحريّة بإلهائهم بالحملات البعيدة، فإنّ السياسة المُتَّبعة، من قِبل سياسيّينا الذين يحسبون أنفسهم جمهوريِّين بينما هم، بنظرنا، ليسوا بجمهوريِّين البتّة، تُحاول أيضًا إلهاءَ النّاس بالتوسّع الاستعماريّ بهدف أنْ ينسى الشعبُ الفرنسيُّ أنّه قد هُزِمَ وأنّ واجبه ليس هو المهاجمةَ البتّةَ، بل هو البقاءُ في حالة دفاع، هي في منتهى المنطقيّة، والاستقامة والعقلانيّة. [...]»

يرى شارل أندري جوليان (Charles André Julien) في ذلك «أوّلَ بيان إمبرياليّ تُليَ على المنبر [في مجلس النواب]». إنّ هذه التصريحاتِ حول الأعراق العليا والدّنيا هِي تعريف العنصرية بذاته. إنّها تفتح الطريق أمام ارتكاب أعمال إبادة جماعيّة، خصوصًا أنّها تخرج من فم أبي المدرسة الرسميّة العلمانيّة والإلزاميّة.

المصادر:

Jean Suret -Canale, Afrique Noire, Géographie, Civilisations, Histoire, Éditions Sociales, page 244.

29 تموز 1949:

ضابط فرنسي يقول: «نُدير المفتاح والسجين يبصق» (فيتنام)

يروي بيير فيدال-ناكي (Pierre Vidal-Naquet) أنّ التعذيب كان قد استُخدِمَ خلال الحرب في الهند الصينيّة [فييتنام]، ربّما لم يحصل ذلك بشكل منهجيّ، لكنْ، مع ذلك، حصل على نطاق واسع جدًّا. يستشهد ناكي بالتحقيق الصحفيّ الذي قام به جاك شيغارايْ (Jacques Chégaray) في الهند الصينية، والذي نُشِرَ في صحيفة

«شهادة مسيحيّة» (Témoignage chrétien) بتاريخ 29 تموز 1949:

في مركز عسكريّ صغير في شولون (Cholon)، شاهد [شيغارايْ] شيئًا يُشبِه جمجمةً بشريّةً فوق مكتب مساعِدٍ (adjudant) «مَرِحٍ ووَدودٍ». «سَأَلْتُ: أليست هذه جمجمةً حقيقيّةً....

أجابني: ماذا؟ تَقصِد هذه الجمجمة! بلى بالطبع. فييتناميّ قَذِرٌ، ليكنْ في علمك، أنا الذي قَطَعتُ رأسه. كان يصرخ... كان ينبغي سماعه! كما ترى، إنّها تصلح كثقّالة ورق. كم كان انتزاعُ اللحم مُشكلًا. لقد غَلَيْتُ الجمجمة لمدّة أربع ساعات بعدها قمْتُ بكشْطِ اللّحم عنها باستخدام سِكّيني...».

بعد خمسة عشر يومًا في فول ـ كونغ (Phul-Cong) في منطقة «طونكان» (Tonkin)،

أخذ ضابطٌ فرنسيٌّ شابٌّ [الصحفيَّ شيغاراي] لزيارة مكتبه في مركز قيادة السريّة:

«هنا، [...] هذا هو مكتبي. طاولة وآلة كاتبة ومغسلة وهناك، في الزاوية، آلة نزع الاعترافات (machine à faire parler)...

[قال شيغاراي]: ولمّا شعر بأنني فهمْتُه بشكل خاطئ، أضاف [الضابط]:

-نعم، إنّه المُولِّد، ماذا! فعّال جدًّا في استجواب المساجين. المفتاح، القطب الموجب والقطب السالب؛ نُدير المفتاح والسّجين يبصق (أيْ يعترف)».

يضيف شيغاراي:

«بإمكاني، بطيب خاطر، ذكر أعمال [تعذيب] أخرى من هذا القبيل. [...] إنّ ما أذهلني في ذلك التعذيب هو أنّه مقبول ومُعترَف به، وأنّه لا يستقبحه أحدٌ، أو يبدي

استياءً منه. في الحالات الثلاث التي أشرْتُ إليها قبلًا، كنْتُ أحضُرُ بصفة «صحافيّ من فرنسا». [...] لكنْ، في كل مرّة، كان الأمرُ يُعرض أمامي على أنّه طبيعيّ، طبيعيّ جدًّا، لم يكن أحدٌ منهم يفكّر في إخفائه».

وسَأَلَ [شيغاراي] عقيدًا حول موضوع التّعذيب، فبرَّر ذلك بالسّلوك الوحشيّ للـ «نّا-كِي» (Nha-Qués: كلمة مُحقِّرة للإشارة إلى الفيتناميّين) وصاغ الاستدلالَ الذي سيُجيز لبلدنا «المُتحضّر» ارتكاب جميع أنواع الفظاعات:

«فضلًا عن ذلك، أنت تعرف أهميّةَ المخابرات في معارك حرب العصابات. عندما يعترف أحدُ السجناء بالمكان الذي خبَّأَ فيه لغمًا مُفخَّخًا، فهذا يُنقِذ حياةَ عشرة من رجالنا. يجب التّفكير بذلك. [...] ألا تستحقّ حياة عشرة فرنسيّين استجوابًا لمدّة ساعة واحدة؟

المصادر:

Pierre Vidal -Naquet, La torture dans la république, Maspero, Paris, 1983, page 17 ; Pierre Vidal - Naquet, Les crimes de l’armée française, La Découverte, 2001, p. 15 -20.

شهر آب

6 آب 1870:

تضحيات الرّماة في معركة « فروستشويلير» (Froeschwiller)(الجزائر)

يَصِف أوليفيي بَن (Olivier Pain) دورَ الصبايحيّة الجزائريّين خلال الحرب التي وقعت سنة 1870 كالتّالي: «[في 4 آب قبالة ويسّمبورغ (Wissemboueg)]، فوجِئَ الجنرال «دواي» (Douay)]الذي كان تحت إمرة ماك – ماهون / [Mac-Mahon في مركزه بجيش وليّ العهد القويّ بِعديده البالغ 180.000 رجلٍ، لكنّه لم يتردّد في شَنّ معركةٍ بجيشه المُؤلّف من 9.000 رجل. [...] قامت الفيالقُ الجزائريّةُ بالهجوم من المرتفعات: صَنَعَ الفوجُ الأوّلُ (1er Turcos) بقيادة المساعد أوّل برتراند (Bertrand) الأعاجيبَ؛ وغطّت كتيبةٌ جزائريّةٌ أخرى، بقيادة الرائد لامّارز (Lammerz) المدينةَ خلال الانهزام (défaite). انتشرت الجثثُ على الأرض في جميع الأرجاء. لم يلذ السّكّان الأصليون (كناية عن الجزائريّين/ les indigènes)، المهزومين والمجروحين، بالفرار، وظلّوا يُقاتلون على الرغم من أنّهم كانوا مُثخنين بالشّظايا وعُزّلًا. راحوا يُمزّقون بأسنانهم العدوَّ، الذي قام بتسميرهم على الأرض وضربهم بالحراب. إنّ بسالةَ العرب المقتولين والمُصابين أو الذين وقعوا في الأسر، في تلك الأيام في «ويسّمبورغ» (Wissembourg) وفي «وورث» (Woerth)، قد أنقذت مجمل جيشنا الفرنسيّ من كارثة ومجزرة لم يسبق لها مثيلٌ».

نقرأ في كتاب التّاريخ للمؤلّف ألبير مالي (Albert Malet):

«في 4 تموز، تلقّى الجيشُ الفرنسيُّ ضربةً في «ويسّمبورغ»، بعد طرده من «وورث» على يد جيش ولي عهد بروسيا. لكي يُغطّي «ماك - ماهون» انسحابَه، ضحّى بآخر ما لديه من جنود الاحتياط. ظهر عندئذ الرّماة الجزائريون. قاتلوا قبل أمس طوال النهار في «ويسّمبورغ». كان عددهم 1,700. اصطفّوا كأنهم في استعراض، من دون أن يُطلِقوا طلقة نار واحدة، واندفعوا صارخين بصوتٍ واحد: «إلى الحربة!». لم يثبتْ أي شيء أمامهم. بغضون عدة دقائق، استعادوا القطع التي خسِروها، وقرية «إيلساسّوزن» (Elsasshausen) واستمرّوا، راكضين، في مُلاحقة الألمان وصولًا إلى طرف إحدى الغابات. هناك، ومقابل عدوّ محصّن بشكل جيّد، لم تُجدِ هجوماتهم الثلاثة نفعًا. تعرّض الرّماة لعملية إبادة بالشظايا فقاموا بالانسحاب تاركين وراءهم 800 رجل [قتلى]، أي نصف عددهم. وسَمَحَ هجوم الرّماة والمُقاومة الباسلة لبعض فلول الفيلق... بالانسحاب نحو «رايشْشُوفّن» (Reichshoffen)».

في أواخر كانون الأول 1870، أمَرَ وزيرُ الحرب «غامبيتّا» (Gambetta) بحشْد (الصبايحيّة) الجزائريين فورًا والإبحار بهم نحو مرسيليا. كان صبايحيّةُ «عين قيتار» (Aïn Guétar)، بالقرب من الحدود التّونسيّة، أوّلَ من عَصى الأوامر. لقد رفضوا الذّهاب للقتال في أوروبّا حيثُ لَقِيَ، في السّابق، عددٌ منهم حتفَه. وشكّلَت حركات التمرّد التي قام بها الصبايحيّةُ الجزائريّون التّمهيد للتمرّد الذي اندلع في 23 كانون الثاني 1871 في الجزائر.

المصادر:

Mehdi Lallaoui, Kabyles du Pacifique, Au nom de la mémoire, 1994, page 16 -24 ; Albert

Malet, Histoire de France 1789 à 1875, Hachette, 1921, page 486.

7 آب 1928:

«تتواصل أعمال سكّة حديد الكونغو ـ المحيط بشكل منتظم» (الكونغو)

أعلنت مُذكَّرةٌ أنّه قد «تأَسَّسَ [بنك] التسليف العقاري لِأفريقيا الاستوائية الفرنسية (Le Crédit Foncier de l'Afrique Équatoriale Française)، في 7 آب 1928. ويقع مقرُّه الرّسمي (siège social) في مدينة برازافيل (Brazzaville). غرضه هو إعطاء القروض العقاريّة وإنجاز جميع العمليات العقاريّة الحضريّة والريفيّة في إفريقيا الفرنسيّة». بعد إيراد معلومات ماليّة، تُضيف المُذكّرة: «إنّ التطوّر المُذهِل في إفريقيا الغربيّة الفرنسيّة طوال هذه السنوات الأخيرة معروف لدى الجميع. من جهتها، أحرزتْ إفريقيا الاستوائيّة الفرنسية، التي شهدت قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها وبعدها أوقاتًا صعبةً اتّسمت بوضع اقتصاديّ مُؤاتٍ قليلاً (peu favorable)، أحرزت منذ سنة 1924 تقدّما سريعًا؛ جلبتْ أعمالُ سكّة حديد "الكونغو ـ المحيط [الأطلسي]"، المتواصلة بشكل منتظم، نشاطًا تجاريًّا كبيرًا في جميع أرجاء البلد. سنة 1928، بلغت الميزانيّة العامّة 27,038,165 فرنكًا، مُتوازنةً بالكامل بفضل الموارد المحلّية. [...]»

بسبب شلّالات الكونغو، اضطُرَّ الفرنسيون إلى استخدام سكّة حديد ليوبولدفيل ـ ماتادي (Léopoldville-Matadi)، التي بناها البلجيكيّون في الجهة المقابلة من أجل النّقل انطلاقًا من المحيط وباتّجاهه. سنة 1921، بدأ الحاكمُ العامّ فيكتور أوغانيور (Victor Augagneur) بناء سكّة حديد برازافيل ـ الرأس الأسود (Brazzaville-Pointe Noire)، أو الكونغو-المحيط (CFCO: Chemins de Fer Congo-Océan)، بطول 502 كيلومتر. وتابع الحاكمُ أنطونيتّي (Antonetti) المشروعَ بشكل مُنتظم لم يُشَرْ إليه في الوثائق الماليّة المذكورة أعلاه، وجرى افتتاح سكّة الحديد سنة 1934.

تروي «الموسوعة العالميّة» (Encyclopedia Universalis) أنّ بناء السكّة كلّفَ «رجلًا لكلّ لِجاف[1] (traverse)»، حسب ما يُقال، وأنّ سكّة حديد الكونغو-المحيط (CFCO) بَقِيت أحدَ الإنجازات الفرنسيّة في إفريقيا التي أثارت أكبر قدر من الجدل. لكنها تختم بهذه المزحة: «إنّ [تاريخ] إتمامها يتوافق مع دخول الكونغو في العالم الحديث».

ماذا عن الأسلوب المُسْتَخدم في بناء سكّة الحديد؟ يَصِف «ألبار لوندر» (Albert Londres) الأسلوب في كتاب «أرض الأبنوس» (Terre d'Ebène)، بحسب ما رأى في نيسان 1928. عُهِدَ بالورشة إلى شركة «الباتينيول» (Les Batignolles) للأشغال العامّة. وُضِعَ بتصرّفها 8.000 عامل. نظرًا لندرة العمّال في الكونغو الوسطى نتيجة إفراغها منهم على أيدي أصحاب الامتيازات، فقد جرى تجنيد العمّال من الكونغو إلى سانغا (Sanga)، ومن سانغا إلى [وادي] شاري (Chari) [في إفريقيا الوسطى]، وصولًا إلى التّشاد. كان العمّال المُنتَدَبون يُشحنون على متن صنادل (قوارب مُسطّحةٌ/chalands)، يحمل كلٌّ منها ثلاثمائةَ رجل، وكانت الحمولة البشرية تُكدَّس في القسم الأسفل والقسم الأعلى. وفيما كان البعض يسقط من الصندل، كان الصندل يُكمِل طريقَه. من أصل ثلاثمائة كان يصل 260 فيمكثون على حافّة النهر لأنه لم يُعدّ لهم مُخيَّم. بدلًا من نقلهم إلى الرّأس الأسود عبر سكّة الحديد البلجيكيّة، كانوا يُجبَرون على الذّهاب إلى هناك سيْرًا على الأقدام. وكانت إقاتتُهم (ravitaillement) صُدفويّةً.

كيف كان تنظيمُ الورشة؟ كتب ألبار لوندر: «شاهدتُ بناء سكة الحديد، عادةً تعترضنا مُعدّاتٌ في الورش. هنا، لا شيءَ غير الزنوج! حلَّ الزنجيُّ مكان الآلة والشاحنة والرافعة؛ لِمَ لا يحلّ محلّ المُتفجّرات أيضًا؟

[1] - لِجاف (Traverse): قطعة داعمة، توضَع بشكل متعامد (perpendicvlaire) مع الخطين الحديديين لتحفظ المسافة ثابتة بينهما (لنحفظ التوازي).

من أجل نقْل براميل الإسمنت التي يَزِن الواحد منها 103 كلغ، لم يكن لدى شركة الباتينيول «Les Batignolles» من العدّة سوى عصًا ورأسي زنجيّيْن![...]

وصلتُ إلى درْب الحديد. كانت الغضراء (الأرض الطّينيّة / glaise) أرضًا "قياسيّة إناسيّة" (anthropométrique)؛ لم يكن يُرى فيها سوى بَصَمات أصابع القدمين. هناك يضرب 300 زنجيّ، من عمّال شركة الباتينيول، الصخورَ بواسطة المطارق. إنّه الصّياح العظيم. كان يوجد مُشرفون ينقلون الأوامر الحمقاء بضراوة [...] مُردِّدين جميعًا العبارات المألوفة «هيّا يا «سارا»! هيا!» [...] كان المُشرفون والميليشيات يضربون السّارا (شعب إفريقي يعيش في التّشاد/Saras) بقسوة، وكان السّارا، إذًا، وفي ما يشبه ردّ الفعل، يضربون الصّخور [...] كان الزّنوج ينظرون إليّ وأعينهم كأعين الكلاب المُتوعّكة كما لو أنّني أحضرْت لهم الزّيت لتسكين الحروق التي في ظهورهم! [...] كان الزّنوج منهكين، ويعاملون بسوء من قبل المشرفين عليهم، بعيدًا عن كلّ رّقابة أوروبيّة، كانوا مجروحين، ومهزولين، وحزينين جدّا، لقد كانوا يموتون بأعداد كبيرة. [...] إنّها الإذابة الكبرى للزنوج! [...]. مثالٌ: انطلق 174 رجلًا من أُويسّا (Ouessa) سيرًا على الأقدام، وصل منهم إلى برازّافيل 80 شخصاً فقط، ودخل الورشة 69 شخصًا. بعد مرور ثلاثة أشهر لمْ يبْقَ منهم على قيد الحياة سوى 36 شخصاً».

يجب، من جديد، انتدابُ رجال ليعملوا كـ «آلات». يهرب الرجال من القرى التي يمرّ عليها المُنتدِبون. عوقِبت قرًى بكاملها.

كان السّيّد «أنطونيتّي» يقول: «يجب التضحيةُ بـ 6.000 إلى 8.000 رجل أو العدولُ عن بناء سكّة الحديد. لكنّ التضحية كانت أكبرَ. مع ذلك، لم يتجاوز العددُ وقتها الـ 17.000. ولم يبقَ أمامنا سوى 300 كيلومتر من سكّة الحديد التي علينا بناؤُها!» في محلّ آخر بعد ذلك، يكتب «ألبار لوندر»: أعتقدُ أنّ 30.000 أسودَ كانوا قد عبروا برازّافيل، ما بين تشرين الأول 1926 وكانون الأول 1927، «ليعملوا

كآلات»، ولم نُلاقِ منهم سوى 1.700 بين النهر والمحيط!»

يُقدّر جيلبير كونت (Gilbert Comte) عدد من ماتوا بـ 18.000، أيْ أنّه قد مات 36 [إفريقيّ] لكلّ كيلومتر واحد [من سكّة الحديد]. وهذا التقدير هو بالتّأكيد دون الحقيقة.

كَتَبَ أندري جيد (André Gide) في ذيل كتاب «رحلة إلى الكونغو»، المنشور سنة 1926 (Voyage au Congo, 1926): «إنّ إرسال لجنة تحقيق [من قبل وزير المستعمرات ليون بيرّيي (Léon Perrier)] فور إبلاغه بالعدد المُقلِق للوفيات بين السكان الأصليين، الذين استُقدِموا للعمل في بناء سكّة الحديد من برازّافيل إلى الرأس الأسود، يدلّ على حَمِيّة إنسانية فعّالة، وعلى أنّه لا يكتفي بالكلمات».

بهذا الخصوص، يروي ألبار لوندر «المشهد» (spectacle)، الذي أُعِدَّ من أجل زيارة المُفتّش العامّ في قسم الصّحّة لاسْني (Lasnet)، المُوفَد من قِبل وزارة شارع «أودينو» (rue Oudinot) [المقصود بها وزارة ما وراء البحار، وزارة المستعمرات سابقًا]. «هل أتيتَ استنادًا إلى مزاعم الأشرار بأنّ الزّنوج يموتون في وِرش شركة (Les Batignolles)؟ سوف ترى كيف يُعامَلون. في اليوم الذي وصلْتَ فيه بغتةً إلى الرّأس الأسود كانت قد تَشَكَّلت مفارزُ نموذجيّةٌ في برازّافيل. في الوقتِ نفسه، كان رؤساءُ ورشة «مايومبي» (Mayombe) يخبِّئون المرضى في الغابة [...]. لقد أُلبِسَ كلٌّ منهم ثوبًا كاكيًّا، كان قد تمَّ صنعُه وتجهيزُه على عجل منذ ثمانية أيام. وأُعطِي كلٌّ منهم لِحافًا بوزن 1500 غرام ومِزودةً مع صحن وملعقة وعلبة شاي! ثم أُعطِيَ قطعةَ صابون ومنديلًا. [...]»

المصادر:

Albert Londres, Terre d’ Ébène, Albin Michel, 1929, Arléa, 1998 ; Gilbert Comte, L’empire

triomphant, Denoël, 1988, page 313 -316.

8 آب 1899:

أجور الرماة... أسرى (السودان، مالي حاليًّا)

كتب الملازمُ أوّلُ مَيْنيي (Meynier)، الذي كان يُرافق الكولونيلَ «كلوب» (Klobb)، عندما قُتِلَ على يد رُماة «فولي» Voulet لمّا كان يقود "حملة وسط إفريقيا" (mission Afrique Centrale)، كتب:

«إنّ المصيبةَ هي أنّنا لمْ نعدْ نجد رماةً نظاميّين منذ أن ابتدع ذلك المشؤوم (X)... نظامَ دفع أجور جنوده غير النظاميّين في شكل أسرى. إنّه، بكلّ بساطة، يمارس النّخاسة. وعند وصوله إلى إحدى القرى، سواء أَسْتسلمتْ أم لمْ تستسلمْ، يقوم بـ"تحطيمها". إنّ "تحطيم" قرية يعني أسْر كلّ من يمكن العثور عليه من "الماشية البشرية" (bétail humain). يُضاف إلى هذا تعقيدُ (complication) المذابح المُروّعة وانحلال النظام. من الواضح أنّه، كلَّ ثمانية أيام، يُطالب المساعدون بأسراهم [أجورهم] حتى يتقدّموا [في العمل]».

المصادر:

Vigné d'Octon, La Gloire du sabre, Paris, Flammarion, 1900 ; cité par Jean Suret -Canale, Afrique Noire, Occidentale et Centrale, Éditions sociales, 1968, page 273 -274.

8 آب 1951:

الحكم على هنري مارتن، المُقاوم السابق في المُقاومة الشيوعية ضدّ الاحتلال الألمانيّ، بالسجن خمس سنوات بتهمة «محاولة تحقير الجيش [الفرنسيّ]» (فيتنام)

في أواخر سنة،1945 تطوّع هنري مارتن(Henri Martin)، الذي كان سابقًا في حركة «أحرارٌ ورُماةٌ وأنصارٌ» (F.T.P)، تطوّع في البحريّة لمحاربة اليابانيّين. اكتشف مارتن أنّه قد جُنِّدَ لا للوقوف بوجه الفاشيّين، بل بوجه الهنود الصينيين (أي الفييتناميّين / (Indochinois، الذين كانوا يطالبون بالحرّيّة. وجد نفسَه على متن سفينة برفقة جنودٍ فيشيين (vichistes) كانوا قد أطلقوا النار على أنصار ديغول (gaullistes) في داكار، وبرفقة مجموعات الحرس الوطني الاحتياطي (GMR)، وهي ميليشيات بيتان (Pétain) التي كانت تُلاحِق المقاومين. لم تكن الجثث التي رأوها تطوف على سطح الماء في الهند الصينية تعود لأناس مقتولين على يد نهّابين، بل كانت جثث فلّاحين مساكين قُتِلوا على يد فرقة المرتزقة الأجانب (Lé-gion étrangère) (المُؤلَّفة بنسبة ٪40 من الألمان، الذين تجنّبوا بذلك مُخيّمات السجناء)، التي ارتكبت المذابح وأحرقت القرى. في 14 نيسان 1946 شاهد مارتن سكان «هايفونغ» (Haiphong) يموتون جوعًا. بعد عودتها إلى الجنوب، شاركت سفينته مع الطيران في حصار الشّمال من خلال إغراق الخيزرانيّات (الخيزرانيّة: سفينة شراعية كانت معروفة في الشرق الأقصى)، التي كانت تنقل الأرز من الجنوب. «أتَذَكّر عندما قُتِلَ الطّفل الصّغير [...] كانوا مدنيّين ومعهم طفل [...] كنتُ أقود الفُلَيْكة (canot) [...] أنا الذي جلبتُ الموت مع رشّاشين صغيرين. هذا يُعَدّ تواطؤًا على القتل». كما شاركتْ سفينته في قصف «هايفونغ» في 23 تشرين الثاني 1946.

بعد عودته إلى فرنسا في كانون الأول 1946، وزَّع منشوراتٍ في «تولون» (Toulon)، يدعو فيها البحّارة إلى المُطالبة بوقْف الأعمال العدائيّة في الهند الصينية (فييتنام). أوقِفَ وحُكِمَ عليه بالسجن خمس سنوات وبتجريده من الرتبة العسكريّة.

دافع عنه الحزبُ الشيوعيّ الفرنسيّ (PCF) وعددٌ من المُثَقّفين من بينهم جان ـ

بول سارتر (Jean-Paul Sartre)، الذي نشر أواخر سنة 1953 كتابًا بعنوان «قضية هنري مارتن» (L'affaire Henri Martin)، حيث كَتَبَ «بريفار» (Prévert) التالي:

اسمعوا أنتم

اسمعوا أنتم، يا سكّان فييتنام

اسمعوا في أريافكم

في حقول الأرزّ في جبالكم...

إن هذه الكائنات الدنيا

لم تكن تعرف أنْ تكره إلا الكُرْه

ولم تكن تحتقر سوى الاحتقار

لكنْ،

كان ثمّة أيضْا، أولئك الذين جاؤوا من البعيد البعيد

سكّان المركز (الاستعماريّ/ métropolitains)

أولئك القادمون من المركز (métropole)، والمنهومون بالرِّبح

كان ثمّة أيضْا، تجّار الجملة والمُهرّبون والأعيانُ والسفراءّ المُقيمون مع

المرتزقة ومُصدّري البضائع وأصحاب الامتيازات

والمندوبين السّامِين.

فضلا عن ذلك، كان هناك المُبشّرون وأصحابُ العقائد

الذين جاؤوا إلى هناك لعلاج إخوتهم الأدنَيْن

ولشفائهم من حُبّ الحياة

هذا الداء المُخزي والمجنون والقديم

... وكان البؤس مُسَعَّراً في البورصة

باسم (تحت غطاء)،

وفي ثنايا وطيّات العَلم ثلاثيّ الألوان [العلم الفرنسيّ]

...

فجأةً

جرفَتْ قطاراتُ التّاريخِ السريعةُ

سفنَهم المُحمَّلةَ بالأوراق النقدية

وكما في كتب التاريخ المُستَورَدة من المركز (métropole)

يُطالَب في فييتنام

بحقوق الإنسان

... وكبارُ أصحاب مزارع شجر المطّاط،

وَسَادَةُ مصرف الهند الصينية،

وكبار بائعي الفحم

في طونكان

يدعون من دون تأخير إلى الجمهورية الرابعة

التجريبيّة والبابَويّة (apostolique) والديموقراطية الجديدة (néo-démocratique)

إذًا،

الابنة البِكر للكنيسة

دمُها لا يقوم إلّا بدورةٍ واحدة

راهِبٌ كبّوشي وأميرال كبير للقوادس (Galères)...

وصل بأقصى سرعة بالبحر

وبعد القيام بالإنذارات العادية

هذه هي حملتي العسكرية

وهذا دمكم،

بطلقة من المدفع الأيمن وبّخَ (عاقب) هايفونغ

أنجز الملائكةُ المُدمِّرون مهمّتَهم

وأبادوا الشعبَ

مجزرة صغيرة وبسيطة

نُذُر في السماء

درسٌ قاسٍ لكنْ شافٍ

ولنَدَعِ الأمورَ تجري في أعنَّتها

بعد أنْ أدّى دورَه على أكمل وجه في التّاريخ

انسحب الأميرال إلى بيته

وهو يستخفّ بالمجد

...

والوقت يتراءى فقط وكأنه يمرّ

هنا لا يأتي زمان «قِفْ» بأيّ حركة

مواسم أشجار الكرز المُزهرة المُقتَلعة من الأرض والمُبخّرة [المنهوبة].

وبالرغم من التهديدات المُقلِقة للسلام

فإنّ أصحاب "تجارة القروش» الممنوعة

يحتفلون بكلّ الأعياد من دون أن ينسوا واحدًا منها

...

غير أنّ المصابيح الصّينيّة تُشعَل بعيدًا

مصابيح بالنابالم فوق الخُصَص الحقيرة

وينام نساء ورجال وأطفال فيتناميون

وأعينهم شاخصة نحو الأرض المحروقة

وهذا كحالِ «أورادور» (oradour)

هذا كحال "مدغشقر" و"غرنيكا" (Guerinca)

وهذا بشكل أخسّ كحال هيروشيما

التعليقات:

كان الأميرال «أرجونليو» (Argenlieu) رجلَ دِين في أَخَويّة «كارم» (Carmes)



المصادر:

Jacques Prévert, Oeuvres complètes, La Pléiade, pages 651, 1321c éditions Gallimard ; Jean -Luc Einaudi, Vietnam ! La guerre d'Indochine 1945 -1954, Le Cherche -Midi, 2001, p. 93 -107.

13 آب 1730:

قاموس «تريفو»: «الزنوج يبيعون نساءهم أحيانًا» (فرنسا)

يحتوي القاموس العالمي للغة الفرنسية واللاتينية المُسَمّى على نحو شائع قاموس «تريفو» (Dictionnaire de Trévoux) الذي أصدره اليسوعيّون على التعريف التالي لكلمة «زنجيّ»:

«اسم علَم للشعب الذي أصلُهُ من «بلاد الزنوج» (Nigritie)، أثيوبيا (Aethiops)، النيجر (Niger)، بلاد الزنوج (Nigra, Nigrita). ليست كلمة «زنجيّ» (Nègre)، اليوم، مرادفًا لكلمة «أثيوبي» (Ethiopien)، كما كان يُقال في العصور القديمة. فأثيوبيا لم تمتدّ بمقدار امتداد بلاد الزّنوج. ولا نُسَمّي أثيوبيّين إلا الشّعوب التي تَسكن جنوبَ مصر وشرق بلاد الزّنوج. لا يبيع الزنوجُ للأسبان وللبرتغاليّين وللهولنديّين الزّنوجَ الآخرين من جيرانهم، الذين قد يقبضون عليهم فحسب، وإنّم يبيعونهم نساءَهم وأولادَهم أحيانًا. إنّهم سُودٌ، لكنّهم أكثرُ سوادًا في جنوب نهر النيجر منه في الشمال؛ يبدون أقوياء لكنهم جَهَلةٌ وجبناءُ وكسالى وأقلُّ فظاظةً من شعوب بلاد البربر وبلاد الجريد (Bidulgérid) والصحراء الكبرى (Zaara). البعض يتبع المحمّدية [الإسلام] فيما البعض الآخر وثنيّون؛ بل إنّ هناك مَن ليس لهم أيُّ حسّ دينيّ تقريبًا. في البيرو، يُحظّر بشكل قاطع على السود، نساءً ورجالًا، القيام بأيّ تواصل شخصيّ مع الهنود الحمر، رجالًا ونساءً، تحت طائلة بتْر الأعضاء التناسلية (parties naturelles) للرجال (الزنوج)؛ والجلْد بقسوة للنساء (الزّنجيّات).

المصادر:

Dictionnaire Universel François et Latin vulgairement appelé dictionnaire de Trévoux,

Nancy, chez Pierre Antoine, 1734, Tome IV.

20 آب 1953:

خلْع السّلطان محمد الخامس عن العرش (المغرب)

في سنة 1927 عُيِّنَ محمد الخامس من قبل فرنسا سلطانًا على المغرب على حساب أخويه اللذيْن يكبَرانه سنًّا. في عهد حكومة فيشي رفض محمدُ الخامسُ تطبيقَ الإجراءات المُعادية لليهود، والوقوفَ بوجه الإنزال البريطانيّ ـ الأميركيّ. مُتشجّعاً بوجود الأميركيّين وبروز جامعة الدول العربية، أبدى [محمدُ الخامسُ] تعاطفَه تجاه قضية الاستقلال المدعومة من حزب «الاستقلال» الوطني. في سنة 1947، وعلى أثر مذابح الدار البيضاء، تجاهل السلطان محمدُ الخامس، في خطابه في «طنجة»، الحديث، عن «العمل المُحضِّر» (Action civilisatrice) لفرنسا وتحدَّث عن جامعة الدول العربية. صرَّح بيدو (Bidault) أمام مجلس الوزراء في 14 أيار 1947 بعد خروج الوزراء الشيوعيين من الحكومة: «إنّ هذا الرجل [السلطان]، الذي ما يزال ماضيه حتّى الآن مُضنيًا لنا، يُعادي فرنسا وهو قد أظهر ذلك. يجب إعادته إلى القعر». نَسيَ «بيدو» أيضًا أنّ ديغول قد جعل محمد الخامس رفيقًا للتحرير بفضل الدور الّذي قام به الجنود المغاربة في الحملة على إيطاليا وفي تحرير فرنسا. عيَّنت الحكومةُ خَلَفاً للمقيم [العامّ] لابون (Labonne) المُتسامح جدًّا، الجنرالَ «جوان» (Juin) الذي اتّخذ إجراءات قاسية. في سنة 1952، حشد «جوان» القبائل البربرية وباشا مراكش [التّهامي] الكلاوي ضدّ السلطان. أَمَرَ الجنرالّ «غِيُّوم» (Guillaume)، الذي خَلَفَ «جوان»، بخلع السلطان عن عرشه في

عهد حكومة «لانيال» (Laniel)، التي احتفظ «بيدو» فيها بحقيبة وزارة الشؤون الخارجية. نُفِيَ السلطانُ محمد الخامس إلى جزيرة كورسيكا ثم إلى مدغشقر سنة 1954. وعُيِّن ابنُ عمّه «ابن عرفة» مكانه، ممّا شَكَّلَ انتهاكاً لمعاهدة سنة 1912 التي تتنافى مع الإدارة المُباشرة، التي اعتمدها فعليًّا نظام الحماية.

بدأ الوطنيون الكفاح المُسلّح بسلسلة من العمليات واستأنفوا حرب العصابات في «الرّيف»، فلجأت فرنسا إلى القمع ومارَسَ المستعمِرون الإرهاب المُضادّ.

إستدعت حكومةُ «إدغار فور» (Edgar Faure) المشغولة بحرب الجزائر، محمدًّا الخامس في سنة 1955، عاد [السلطان] إلى المغرب عودة المنتصر. اعترفت فرنسا باستقلال المغرب في 3 آذار 1956 واعترفت به إسبانيا في 7 نيسان من السّنة نفسها.

المصادر:

Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994, p. 136, 160, 163.

20 آب 1955:

إعدامات فوريّة في «الحالية» (الجزائر)

عُيِّنَ بول أوسّاريس (Paul Aussaresses)، وهو محاربٌ سابقٌ ومؤسّسُ قسم «أكسيون» (Action) في مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسّس (SDECE)، وصديقٌ قديمٌ لـ «جاك فوكّار» (Jacques Foccart)، عُيِّنَ ضابطًا في المخابرات في فوج القنّاصين المِظلّيين(RCP) الأول في «فيليبفيل» (سكيكدة). من خلال علاقته بالشرطة المحليّة واستخدام أساليب «خاصّة»، عَلِمَ أوسّاريس أنّ هجومًا يُحَضَّر له من قِبل «يوسف زيغود» (Zighoud Youssef). يومَ 20 آب حوالي منتصف النهار، قُتِل -بالأسلحة الأوتوماتيكيّة- المتمرّدون وسكّانُ الأرياف، الذين ظهروا

فجأةً في «فيليبفيل» (سكيكدة)، وهم ضعيفو التّسليح ويرافقهم النساءُ والأولادُ. ونعى الجيشُ قتيلين فيما نعى الجزائريون 134 قتيلًا بحسب أوسّاريس. بحسب إيف كورّيار (Yves Courrière) خسر الجيشُ 12 جنديًّا. وقُتِل عددٌ من المدنيّين الأوروبيّين.

في المُقابل، كانت المُفاجأةُ كاملةً، في منجم الحديد في «الحالية» (El-Halia)، على مسافة 20 كيلومترًا لجهة الشرق. هاجم العمّالُ العرب، بمؤازرة رجال «زيغود»، العائلاتِ الأوروبيّةَ التي كانوا يعيشون معها بوفاق تامّ. قَتَل الجنود الذين أُرسِلوا لتحرير المنجم 80 عنصرًا من الفلّاقة (المجاهدين/Fellaghas - Fellagas) وأسروا 60. عُثِر على 35 جثّة تعود لأوروبيّين (71 بحسب كورّيار) وخمسة عشر جريحًا. واتّصل الملازم أول «نيكتو» (Nectoux) هاتفيًّا بقائد فوج القنّاصين المِظلّيين «مايي» (Mayer).

«مايي: أَلديك أسرى؟

نيكتو: نعم، حوالي 60 أسيرًا. ماذا أفعل بهم حضرة الكولونيل؟

مايي: ما هذا السؤال! تُنزِلهم (يقصد: تقتلهم / Vous les descendez) طبعاً! [...]

بعد ربع ساعة وصل «نيكتو» مع عدد من الشاحنات.

مايي: لِمَ كل هذه الشاحنات «نيكتو»؟

نيكتو: حسنًا، لقد أتيتُ مع الأسرى حضرة الكولونيل، لأنّك قلتَ لي أن أُنزِلهم (بمعنى: أوصِلهم/les descendre). حبسْتُ أنا [أوسّاريس] وبروسبي (Prosper) [مايي] ضحكةً عصبيّة [...]. التفتُّ إلى «نيكتو» قائلًا:

هل السّبب في أنّك لا تفهم اللّغة الفرنسيّة هو كونُك برغونيّ (bourguignon)

(من مدينة: Bourgogne)، يا «نيكتو»؟

فقلتُ للكولونيل: إنني ذاهب للاهتمام بذلك. [...] أخذتُ رجلًا كي أستجوبه بنفسي. لقد كان رئيسَ عمّال مسلمًا، كان قد قتل عائلةَ أحد عمّاله الفرنسيّين. [...] أجبتُه بالعربيّة:

لا أعلم ما هو رأي الله في ما فعلتَ لكنّك ستذهب الآن لتبرِّرَ سلوكك أمامه. يجب أن تموت أنت أيضًا لأنك قتلتَ أناسًا أبرياء. هذا هو قانون المظّلّيين.

ناديْتُ «إيسّولا» (Issolah):

-أحضِرْه، يجب إعدامه فورًا! بالنسبة للآخرين اذهَبْ وأحضِر لي «بيبي» (Bébé).[...]

كان «بيبيي» مساعدًا (Adjudant) في المقاومة [الفرنسيّة]. [...]

قال «أوسّاريس» لـ «بيبيي»:

«- اليوم لديّ عمل لأجلك. اذهبْ وأحضِرْ كلَّ رجالك مع مسدّساتهم الرشّاشة (رُشَيِّشاتهم Pistolets mitrailleurs) وكلِّ الأمشاط الممتلئة التي يمكنك أنْ تجدها.

قُمْتُ بصفّ الأسرى سواء الفلّاقة (المُجاهدين) أو العمّال المسلمين الذين كانوا قد ساعدوهم. من الواضح أنّ «بيبي» كان أقلّ هِمّةً عند الأمر بإطلاق النار. [...] أُجبِرتُ على تنفيذ الأوامر بنفسي. كنتُ غير مُبالٍ: كان يجب قتلهم، هذا كل شيء، وقد فعلتُ ذلك.

تظاهرنا بترْك المنجم. [...]

بعد عدّة أيام عاد الفلّاقة (المُجاهدون) كما توقّعنا. وما إن أَعلَمَنا راصِدونا بذلك حتّى صَعدنا مع الكتيبة الأولى. أسرنا حوالي المائة، وقُتِلوا فورًا.

وجرت إعداماتٌ أخرى بأمرٍ منّي بعد معركة «فيليبفيل» (سكيكدة). كُنّا قد أسرْنا حوالي 1500 رجل. [...]

طبعًا كان من بين أولئك الأسرى جَبَليّون (montagnards)، أناس من الريف كنّا قد جنَّدناهم بالقوة. كنّا نعرفهم غالبًا. هؤلاء أطلقنا سراحهم بسرعة. لكن كان هناك الآخرون. [...] بعد استجوابهم وسحب ما أمكن سحبه من معلومات منهم ماذا كان يجب أن نفعل؟ [...] لكن مع العلم أنهم عناصر يتعذّر إصلاحهم، فضّل الجميعُ تفويضَ الأمر إليّ لِأهتمّ بهم. [...] عندئذ اخترتُ فِرَقًا مُؤلّفة من ضبّاط صفّ وأمرتُهم بالذّهاب لإعدام الأسرى».

انتقمت ميليشيات بنكي-كريفو (Benquet-Crevaux) عمدة «فيليبفيل»، التي سلَّحها «أوساريس» للقتلى الأوروبيّين.

«في «فيليبفيل» (سكيكدة)، سقط أكثر من 2.000 قتيل جزائريّ في الأيام الخمسة عشر التي تلت 20 آب»، هذا ما كتبه إيف كورّيار، الذي يُحصي 12.000 ضحية من الجزائريين نتيجة القمع في قسنطينة.

زار ماسّو «فيليبفيل» (سكيكدة) بعد فترة قصيرة واكتشف مواهب النقيب «أوسّاريس». في كانون الثاني 1957 دعاه ماسّو لِيكونَ بقربه وينقَل، إلى الجزائر العاصمة، أسلوبَه الذي أثار «الدهشة» في «فيليبفيل» (سكيكدة) ولِيُصبح «قائد أوركسترا الرعب المُضادّ» (contre-terreur).

التعليقات:

في أيار 2001، تلقّى الرأيُ العامُّ، وبالدّرجة الأولى السياسيّون، صدمةً قويّة بفعل ما كتبه أوسّاريس. وزاد من إرباك أولئك السياسيين استمرارُ هذا الأخير (أوسّاريس)

في تكرار أنّ الأوامر كانت تقضي بتصفية جبهة التحرير الوطني (FLN)، وأنه قد قام بعمليات التّعذيب والإعدامات تلك من أجل فرنسا. وبيَّنَ ذلك بشكل خاصّ في الفصل التّالي[96]: «أثناء المقابلة ـ الخلوة التي جمعته وماكس لوجون (Max Lejeune) [الذي كان وقتها سكرتير الدّولة في وزارة الدّفاع الوطنيّ]، أخبره ماسّو بأنه اعتقل مجموعةً من الإرهابيين وأنّه كان يتساءل في نفسه هل من الأفضل تسليمهم إلى العدالة أو تصفيتهم.

سأل ماكس لوجون: هل تذكُر طائرة DC3 التابعة لشركة الأطلس الجوية (Air-Atlas)، أيْ الطّائرة التي كانت تُقِل بِنْ بلّة زعيم جبهة التحرير الوطني (FLN) ومُرافقيه الأربعة في 22 تشرين الأوّل الماضي؟

فأجاب ماسّو: سيدي الوزير مَن لا يذكر ذلك!

لوجون: إنّها مسألة أعرِفها جيّدًا، فالرئيس «غي مولّي» (Guy Mollet) ترك لي المجال لِأتدبّر أمري مع الجنرال «لورِيّو» (Lorillot). وعندما علمت الحكومة بأن هؤلاء الرجال سيذهبون بالطائرة من المغرب إلى تونس أَمَرَت طائراتِها المُقاتلةَ في قاعدة وهران بإسقاطها. وألغينا هذا الأمر عندما عَلمنا في اللحظة الأخيرة أنّ طاقمَ الطائرة كان فرنسيًّا. بالنسبة للحكومة [الفرنسيّة]، من المُؤسِف أن بِنْ بلّة لا يزال على قيد الحياة. لقد كان توقيفُه وصمةً (bavure). كان يجب علينا قتلُه.

فهِمَ ماسّو ما يُريد ماكس لوجون قولَه. [...] سوف يكون عندي في الليلة التّالية 12 شخصًا إضافيًّا للإعدام».

من أجل تدعيم هذه التّأكيدات، يمكن تقديم الكثير من الأدلّة الأخرى. هكذا نقرأ في برنامج الوزير المُقيم جاك سوتال (Jacques Soustelle) لسنة 1955 الذي يستشهد به إيف كورّيار(Yves Courrière) [97]:

«كلُّ متمرّد يُقبَض عليه، وهو مُسلَّح، يجب قتله». وفي الصفحة 168: «أَسر رجالُ «بوفْر» (Beaufre)، بسرعة كبيرة، بعض «الفلّاقة المُفترضين» وبعض الأعضاء في «جبهة التحرير الوطني»، سيقوم [بوفر] إذًا بتسليمهم للعدالة. سمع مُدَّعي «تيزي -وِزّو» يُجيبه: «ماذا تُريد أن أفعلَ بسجنائك من الفلّاقة (المجاهدين) لديك؟ اُقتلهم!» وعَلِمَ أنّ [فرانسوا] ميتران، الذي كان لا يزال وزيرًا للداخلية، كان قد قال، في بداية الأحداث، الشيءَ نفسَه من دون أنْ يكتبَه: «ليس عليك سوى قتلهم»»[98].

المصادر:

Paul Aussaresses, Services Spéciaux Algérie 1955 -1957, Perrin, 2001, p. 51 -70 ; Yves Courrière, La guerre d'Algérie - Le temps des Léopards, Fayard, 1969, 113, 168, 183 -189 ; Pierre Péan, L'homme de l'ombre, Éléments d'enquête autour de Jacques Foccart, l'homme le plus mystérieux et le plus puissant de la Vème République, Fayard, 1990, p. 214 -220.

22 آب 1955:

قمْع عدد من الانتفاضات في قسنطينة (الجزائر)

شكَّلت الانتفاضاتُ الشعبية التي وقعت يومي 20 و21 آب 1955 في قسنطينة، من وجوه عدّة، تكراراً للاضطرابات التي وقعت في أيار 1945. لقد مثّلت نقطة اللّاعودة.

اندلعت الفِتن على ما يبدو على أثر مبادرة قام بها يوسف زيغود المسؤول عن شمال قسنطينة، وذلك بهدف إبراز قوّة «جبهة التحرير الوطنيّ» (FLN)، والتصدّي لمبادرات سوتال (Soustelle) للانفتاح على بعض الجزائريّين المعتدلين. في منطقة

«القلّ (Collo) - فيليبفيل (سكيكدة) - قسنطينة - قالمة»، من جهة هاجَمَ مئاتُ الجنود من "جيش التّحرير الوطنيّ" (ALN) عددًا من رجال الدّرك ومراكز الشرطة دون تحقيق نجاح كبير، بينما اندفع عدّةُ آلاف من القرويّين، غير المسلّحين تسليحًا جيّدًا، إلى الهجوم على حوالي ثلاثين مدينة وقرية وراحوا يقتلون بواسطة الفؤوس والمعاول. قُتِلَ 123 شخصًا بينهم 71 أوروبيّ.

قام الجيش سريعاً بهجوم مُضادّ. شُكِّلَت ميليشياتٌ خاصّةٌ، كما حصل سنة 1945، تلبيةً لنداء بنكي كريفو (Benquet-crevaux) عُمْدة مدينة «فيليبفيل» (سكيكدة) الذي شكّلت خُطَبُه الحماسيّةُ تحريضًا على القتل. استقرّت الحصيلةُ الرسمية للقمع على 1273 قتيلاً. ممّا لا شكّ فيه أنّ الحصيلة كانت أعلى من ذلك بكثير وأنّ عدد الضحايا هو حوالي 12.000. حوَّلت هذه المأساة «سوتال» إلى قامع مُفرِط في قمعه، لقد أطلق العنان للجيش. بعد أنْ كان في معرض التشنيع لدى وصوله، أصبح المستعمرون يتملّقون له. وتحالف المُمَثّلون (النّواب) الجزائريّون المُعتدلون مع جبهة التّحرير الوطنيّ (FLN).

يقول النّقيب في الفيلق الثالث للرّماة الجزائريّين إدوارد فاليري (Edouard Valéry) في شهادته: «[في الخرّوب (Kroubs) التي تبعد عن قسنطينة ما يقارب خمسة عشر كيلومترًا] طوال نهار 21 آب، كانت تَصِل شاحناتٌ عسكريّةٌ تَحمل مدنيّين جزائريّين إلى ثكنة الدّرك: كُوِّمَ أكثر من 150 شخصًا من جميع الأعمار في الساحة آتين على ما يبدو من «عين عبيد» و «وادي الزّناتي».

جاء ملازمٌ أوّلُ، من شعبة قسنطينة، إلى «الخرّوب» مُكلَّفًا، كما يقول، بمهمّة قمع. في مساء اليوم نفسه وصلت فصيلةٌ من فرقة المرتزقة الأجنبية (Légion étrangère)، يرأسها ضابط برتبة ملازم، وفصيلةٌ أخرى من الرّماة السّنغاليّين تابعة لِفيلق الرّماة

السّنغاليّين الخامس عشر. [...] في اليوم التالي، 22 آب 1955، في وقتٍ مُبكّر جدًّا، أنذرتْني رشقاتٌ طويلةٌ من رُشَيِّشات أُطلِقت من مكان ليس ببعيد عن هناك، باتّجاه الجنوب الشرقي، وحركةُ شاحنات كانت تنطلق من ثكنة الدّرك أو تعود إليها، فتوجَّهتُ بسرعة إلى الثكنة. منذ الوهلة الأولى عرفتُ ماذا كانت تعني عبارة «مهمة قمع»!... كانت الساحة التي جرى تجميع الجزائريّين فيها فارغةً... كانت مفرزة المرتزقة التي وصلت الليلة الماضية منهمكة في إعدام السجناء، في حين أخذ الرّماة السنغاليون يطوّقون ثكنة الدرك، مسلَّحين ببنادقهم الرشّاشة. كانت المأساة بادِيةً على وجوه جميع العسكريّين ورجال الدّرك الذين التقيتهم. وكان وجه الملازم أوّل «ج.» (G.)، قائدّ سَرِيّة الصيانة رقم 64 [CRD: Compagnie de Reparation Divisionnaire]، التي التحقتُ بها، كان شاحبَ الوجه جدًّا. معه، لم يَسمح لنا الوقتُ سوى بالإمساك بولدين بعمر عشر سنوات واحتجازهما، كُنّا نتهيّأ لإركابهما في الشّاحنة الأخيرة التي أقلعت حاملةً جزائريّين. ورُمِيَ شابٌ في مقتبل العمر مبتورُ الساقين في الشاحنة التي كانت قد انطلقت.

حينها قدّم لي الملازمُ أوّلُ في الـ (CRD)، الذي كان مُضطرِبًا، روايةً موجزة لمشاهد الفظاعات التي كان للتّوِّ شاهدًا عليها: «أُحضِرَ الجزائريّون ضمن مجموعات ذات عشرة أشخاص إلى جانب حفرة كبيرة جرى تجهيزُها على عجل. كانوا يصلّون ثم يُقتلُون، عن كثب، على أيدي المرتزقة. [...]»

حوالي الساعة الثامنة والنصف عاد الملازم الأول لِشعبة قسنطينة، الذي يبدو أنّه كان قائد «العملية» إلى (CRD)،واتّصل أمامي هاتفيًّا بقيادة ركنه لِيرويَ بأسلوب التّلميح وقائعَ مهمّته: «أرسِلوا إليّ جرافتين من أجل أعمال الحفر والرّدم؛ إذْ بالمجارف والمعاول سيستلزم ذلك وقتًا كثيرًا».

[...] الحقيقة كانت ماثلة هناك بكل وحشيّتها: بعد مرور 48 ساعة من أحداث 20 آب، قُتل 161 رهينة بدم بارد».

أعترف المديرُ العامُّ للأمن العامّ جان مَيْراي (Jean Mairey)، في تقريره الصادر بتاريخ 13 كانون الأول 1955: «لكنّها [أي أحداث 20 آب] أفسحت في المجال لعملية قمع من دون تمييز، سواء أكانت مدنية أم عسكرية. والمُؤسف أكثر في نتائج مذابح 20 آب يُترجَم اليوم من خلال استعادة أسوأ أساليب الشرطة التي، للأسف، أكسبها الغَستابو شهرةً، والتي أثارت بحقّ سخط الناس المُتحضّرين.

المصادر:

Bernard Droz, Evelyne Lever, Histoire de la guerre d'Algérie, Seuil -Histoire, 1982, page 75 -

78 ; Edouard Valéry, 11 octobre 1955. Une séance ordinaire au tribunal militaire, L'Humanité, 4 janvier 2001, page 10 -11 ; Pierre Vidal -Naquet, La Raison d' État, Les Éditions de minuit, 1962, page 79.

22 آب 1871:

صحيفة «L'illustration» (الرسْم): «درسٌ قاسٍ قد آن الأوان لِتلقينه لتلك الشّعوب المُتمرّدة التي لا يمكن إصلاحها». (الجزائر)

خلال الثورة الجزائرية سنة 1871، كتب شارل فيرو (Charles Feraud) من مُخيّم «الميلية» (El-Milia) لجريدة (L'Illustration): «كان رتْلُ الحملة العسكريّة، الذي توجّه لقمْع التمرّد في منطقة القبائل الشّرقيّة، مُجتمعًا في 2 آب

بالقرب من مدينة «المِيلية» الصغيرة، تحت إمرة الجنرال «لاكروا» (Lacroix) قائد فرقة قسنطينة. في 5 آب، اخترق جيشُنا أرض العدو وخيَّم على التّوالي، في «عين نخلة» (Aïn Nakhela)، و«وادي أنجة» (Oued Endja)، ثم في «فجّ باينان» (Fedj-Baïnen) بعد أن أنزَلَ عقوباتٍ قاسيةً بالوَحَدات التي حاولت الوقوف بوجه زحفهم. خضعت جميعُ قبائل كونفدرالية «زوارة» (Confédération de Zouara)، وقامت بتقديم رهائن ودفْع غرامات.

[...] تكبّد المتمرّدون خسائر فادحة، فقد أُحرِقَت قُراهم وأُبعِدوا إلى الأودية المُحرَّجة في «وادي إيتيرا» (Oued Itera)، وجرى تضييق الخناق عليهم عند سفْح صخرة «سيدي معروف» (Sidi Mârouf) الضخمة. إنّ الأثر المعنويّ لهذه الدروس القاسية، التي آن أوان تلقينها لتلك الشعوب المُتمرّدة، والتي لا يمكن إصلاحها، كان عظيمًا [...]

في التّاريخ نفسِه، سارعت كلُّ القبائل الواقعة ضمن دائرة «جيجل»، وتلك التي في الضفّة اليمنى من «الوادي الكبير» (وادي الرّمال) (Oued-el-Kébir / bas Roumel)، والتي دبَّ الذّعرُ فيها بعد العقوبات التي أُنزِلَت بسكان زوارة ووداي إيتيرا، إلى التماس الرحمة وطلب العفو [...] وهكذا في وقت قصير، من 2 إلى 22 آب، [...] عادت جميع القبائل الواقعة ضمن مُربّع: قسنطينة والقلّ وجيجل والميلية إلى حضن النّظام والواجب الذي لن ترغب أبدًا في تركه.

المهمّ أن يُخيّم الهدوء وأن تولَدَ الثّقة من جديد من أجل أن يتوصّل العنصر الأوروبيّ في أسرع وقت ممكن إلى فرْض التوازن مع العنصر الأصلي المُخِلّ بالنظام. إنّ الحراسة القضائيّة (sequestre) لمساحات شاسعة من الأراضي يسمح بالأمل

بأنّ هذه النتيجة المطلوبة جدًّا لأجل ازدهار البلد، ستُبلَغ في وقت قريب جدًّا. إنّ الأوروبيَّ سيجد في المنطقة التي نجول فيها أوديةً خصبةً [...] بالإضافة إلى مناخٍ صحّي ومعتدلٍ؛ كما سيجد، لتمتيع العيون، مواقعَ خلّابة وتشكيلة لامتناهية».

في كانون الأول،1871 صودِرت كلّ أموال القبائل المتمرّدة، المنقولة منها وغير المنقولة، التي نجت من النّهب والتدمير وفق الإجراءات التي أوصى بها الجنرال «لاكروا»:

«الوسيلة الوحيدة لتدارك الثورات هي إدخال أعداد كبيرة من الأوروبيّين وتجميعهم على الطّرقات والخطوط الاستراتيجيّة بشكل يسمح بتقسيم الأرض إلى مناطق ليس بإمكانها في أيّ وقت الالتقاء ببعضها البعض.

إنّ الأراضيَ الواقعةَ ضمن مناطق نفوذنا غير كافية وسيِّئة من ناحية الموقع ومُبعثرة. إنّ تلك التي يمكن الحصول عليها عن طريق الحراسة القضائيّة هي وحدَها التي تَحوز الشروط المطلوبة، لكنْ ينبغي أنْ تكون جاهزة على الفور».

المصادر:

Charles Fraud, L’insurrection en Algérie, L’Illustration, 9 septembre 1871, Vol LVIII, Numéro 1489, 1871, 2ème semestre, page 170 ; Medhi Lallaoui, Kabyles du Pacifique, Au nom de la mémoire, 1994, page 33.

26 آب 1973:

اغتيال أوتال بونو في باريس (التشاد)

كان أوتال بونو (Outel Bono) رئيسَ الأطبّاء في مستشفى «حصن لامي» (Fort-Lamy) [الاسم الذي كان الفرنسيون يطلقونه على نجامينا، عاصمة التّشاد حاليًّا]. تزوّج من فرنسية مُتعاطفة مع الشيوعيّة. بعد أن اتّصل به الرئيس التشادي تومبالبي (Tombalbaye) عارضًا عليه سلسلة من الإصلاحات. أوقِفَ بونو بتهمة التّآمر في آذار 1963 من قِبل أحد المُفوّضين الفرنسيين وحُكِمَ عليه بالإعدام ثم جرى تخفيف الحكم إلى السّجن مدى الحياة على أثر حملة قام بها الحزب الشيوعيّ الفرنسيّ. في سنة 1965، استفاد بونو من نظام نصف حريّة، الأمر الذي مكّنه من استئناف نشاطاته الطبّية. في سنة 1968، عُيِّنَ مديرًا للصّحّة. خلال وجوده في زيارة تدريب في فرنسا طُلِبَ منه عدمُ العودة إلى التّشاد، حيث تتوالى التوقيفاتُ. اتّصل به جيغيمباي (Djiguimbaye)، مدير بنك التّطوير، ودعاه إلى إنشاء حركة سياسيّة جديدة، هي الحركة الدّيمقراطية التّشادية للتّجديد (MDRT: Mouvement Démocratique de Renovation Tchadienne). جاء جيغيمباي إلى فرنسا وقدّم له أخاه في المحفل الماسونيّ الفرنسيّ (المحفل الوطنيّ الفرنسيّ الأعظم / GLNF: Grande Loge Nationale Francaise)، هنري بايون (Hen-ri Bayonne). إن، بايون، في الواقع، كولونيل متقاعد ومُوظّف سابق في المكتب المركزي للمخابرات والعمل الديغولي (BCRA) وعنصر في المخابرات. أقام بونو علاقة صداقة وثيقة مع بايون وصاغ في منزله بيانًا تأسيسيًّا للحزب الجديد. خُطِّطَ لإقامة مؤتمر صحافي يومَ 28 آب 1973. في صباح يوم 26 آب، قُتِلَ بونو برصاصتين من مسدّس وهو يهمّ بالصعود إلى سيّارته في باريس. وفَرَّ القاتل بسيارة سيتروان (قوة حصانين 2CV). وصلتْ زوجتُه بالطائرة ورافقها، لمدّة ثمانية أيّام، «لأجل مراقبتها»، بايون وزوجتُه اللذان منعاها من التحدّث مع أيٍّ

كان. مع ذلك، تمكّنت نادين بونو (Nadine Bono) من الاتّصال بالأستاذ كالدور، محامي زوجها. اختفت محفظة الوثائق الخاصّة بِـ«بونو» وجرى تفتيش شقّته بغياب نادين بونو.

أخذ آلان برنار (Alain Bernard)، القاضي المُكلّفُ بقضيّة بونو، فرضيّةَ الجريمة الغراميّة بعين الاعتبار، ثم رُقّيَ ونُقِلَ إلى جزيرة كورسيكا. عُيِّنَ مكانَه القاضي بينسو (Pinsseau). أراد أحدُ التّشاديّين يعمل لدى آل بايون التكلّم لكنّه مات بسبب «إسهال». كشف تييرّي ديجاردان (Thierry Desjardin)، وهو صحافيّ في جريدة «لو فيغارو» (Le Figaro)، أنّه عَلِمَ من حسين حبري (Hissène Habré) بأنّ القائدَ «غالوبان» (Galopin)، مُساعدَ الكولونيل «غورفِناك» (Gourvenec)، والمسؤول عن مصلحة التوثيق الخارجيّ ومكافحة التجسّس (SDECE) في «فور-لامي» (Fort -Lamy) [نجامينا]، قد أَسَرَّ إليه بهويّة القاتل. ربما يكون شخصًا يُدعى «جاك بوكيل» (Jacques Bocquel)، وهو عميل في الـ (SDECE)، وكان سابقًا في خدمة «بوكاسا» (Bokassa) في إفريقيا الوسطى. خضع «بوكيل» هذا للاستجواب من قِبل الشّرطة لكنّ القاضي تباطَأَ في القضيّة ورفض إجراء مواجهات الشّهود والتحقيقات، وخلص، أخيرًا في 20 نيسان 1982، إلى عدم وجود وجه لإقامة دعوى.

لجأت نادين بونو إلى النّقض، لكنْ رُدَّ طعنُها وحُكِمَ عليها بدفع تكاليف الدّعوى بحجّة أنّها «لم تتمكّن من إثبات أنّ القضيةَ قضيّةُ قتْل».

تورّط فرنسا:

أمام تقلّب تومبالبي يبدو أن جاك فوكّار ـ إذا صدّقنا مجلّة جون أفريك المُرتبِطة به ـ فكّرَ في لعب ورقة بونو. لكنّ الأخيرَ ربّما صُفِّي بسبب طابعه الشَّموس (intraitable). وكان صديقهُ هنري بايون عميلًا في الـ (SDECE). ولقد عمل الماسونيّون في المَحفِل الوطنيّ الكبير في فرنسا (GLNF) لخدمة المصالح الاستعماريّة الجديدة لفرنسا.

سنة 1975، أُطِيح بتومبالبي وقُتِل بعد أن وافق غورفِناك.

سنة،1978، مات غورفناك بسبب إصابته بعسْر هضم غير مُتوقّع بعد تناوله قطعةً من الحلوى، في وقت كان صديقُه جاك بوكيل قيد الاستجواب في فرنسا. تبرَّأَ فوكّار، في «مذكِّراته»، بشدّة من العميل المُزعج.

المصادر:

François Xavier Verschave, La Françafrique - Le plus long scandale de la République, Stock, pages 155 -172.

شهر أيلول

1 أيلول 1878:

مقتل الزعيم الكبير «آتاي» على يد خائن كاناكيّ (كاليدونيا الجديدة)

بتحريض من المُبشّرين والآباء المرْيَميّين (pères maristes)، الذين وصلوا إلى جزيرة كاليدونيا سنة 1843، استولت فرنسا على الجزيرة في 24 أيلول 1853. السّكّانُ الأصليون، الكاناك (الكاليدونيّن)، الذين كانوا يطبّقون نظام مداورة زراعة الأرض (لإراحتها) (pratiquant de longues jachères tournantes)، حُبِسوا داخل مُفرَدات (reserves) (المُفرَدة: هي أرض محجوزة في بعض البلدان للسّكّان المَحليّين)، وأُعلِنت بقيّةُ الأراضي مِلْكًا للدولة (قرار رسمي باغتصاب الأراضي صادِر في 20 كانون الثاني 1855)، وأُجبِروا على العمل الإلزاميّ (قرار رسمي بتاريخ 6 أيار 1871 و6 آذار 1876). زادت مساحةُ الأراضي الممنوحة للمُسْتعمِرين (colons) من 1,000 هكتار إلى 230,000 هكتار بين عامي 1860 و1878. يجب أن نُضيفَ إليها الأراضيَ التي استَوْلَت عليها مصلحةُ السُجون لا سيّما من أجل مزارعها. قال الزعيمُ الكبير «آتاي» (Ataï)، الذي طرده الاستعمار من أرضه، للحاكم الفرنسيّ «أولري» (Olry) في «تيرمبا» (Teremba)، وهو يُفرغ أمامه كيسًا من التّراب: «هذا ما كُنّا نملكه»، ثم أفرغ كيسًا من الحصى وقال: «هذا ما تركتموه لنا». وردَّ على الحاكم الذي نصحه ببناء حواجز لحماية مزروعاته من الأضرار التي تُسبِّبها ماشية المستوطنين قائلًا:

«عندما يصبح القلقاسُ (بقلة زراعيّة/taros) يأكل الأبقارَ سأَبْني الحواجز». اختار «أتاي» الكفاحَ المُسلَّحَ نظرًا لكون الجهود التي بذلها للتفاهم مع البيض لمْ تُجْدِ نفعًا. نجحت السلطةُ الاستعماريّة في أن تضمن لنفسها دعْم قبائل الكاناك الأخرى، لا سيّما قبائل «باكسيا» (Baxéa) في «كانالا» (Canala)، في مواجهة «آتاي» وأنصاره. من دون هؤلاء المُعاونين ما كان بإمكان السلطة أنْ تلاحق عدوًّا كان متجذِّرًا في الطبيعة. خَرّبت الثورةُ الوسطَ الغربيَّ من منطقة «الأرض الكبيرة». قاتل «آتاي» حتّى النّهاية، وقُتِل في المعركة في 1 أيلول 1878 على يد خائن كاناكيّ من رتل «لو غولّور - غالّي» (Le Golleur-Gallet) المُؤلَّف من كاناكيّين وجنود غير نظاميّين (هم مَنْفيّون سياسيّون)، ومن أتباع «مركوري» (Mercury) (هم مَنْفيّون بموجب الشريعة العامة، حيث كان على رأسهم «مركوري» وهو حارس سجن). أُرسِلَ رأسُه إلى باريس ووُضِعَ في متحف التّاريخ الطبيعيّ. أُحرِقت قرى المتمرّدين وصودِرَت الأراضي وقُتِل السكّان أو جرى نفيهم. لمْ يُقْضَ على الثورة إلّا في نيسان 1879.

المصادر:

Roselène Dousset -Leenhardt, Terre natale, terre d'exil, Maisonneuve et Larose, pages 93 -

94, 123 -138 ; Roselène Dousset -Leenhardt, Colonialisme et contradictions - Nouvelle -Calédonie 1878 -1978, L'Harmattan, 1978 ; Temps Modernes, mars 1985, n° 464.

3 أيلول 1958:

مصرع زعيم «اتّحاد شعوب الكاميرون «روبن أوم نيوبي» (Ruben Um Nyobé) (الكاميرون)

«روبن أوم نيوبي» (Ruben Um Nyobé) هو نقابيّ [كاميرونيٌّ]، كان قد درّبته الكونفدرالية العامّة للشغل (CGT) الفرنسيّة. أسّس روبن في 10 نيسان 1948 اتّحادَ شعوب الكاميرون (UPC: Union des Poulations du Cameroun)، الفرع الكاميرونيّ لحزب التجمّع الديمقراطي الإفريقي (RDA) الذي حورِبَ، في الشمال، من قبل الأعيان (الوجهاء) المرتبطين بالبنى الاستعماريّة، وفي منطقة ياوندي (Yaoundé)، من قبل الكنيسة الكاثوليكية، التي كانت تُجنّد [الأتباع] في الجنوب في بلاد «باسّا» (Bassa) وفي "باميليكي" (Bamiléké)، المنطقتيْن اللّتيْن يوجد فيهما أكبر عدد من المدارس. لم يتّبع الاتّحاد (UPC)، الذي أعلن نفسه «شيوعيًّا»، سياسةَ التعاون مع المُستعمِر، التي أوصى بها التجمّع الديمقراطي الإفريقي (RDA) بزعامة هوفويت بوانيي (Houphouet Boigny). في سنة 1953، رأى الاتّحاد عبثيّة الكفاح على الصعيد القانونيّ، والتجأ [روبن] أوم نيوبي إلى الأدغال [الكفاح المسلَّح]. في سنة 1955 اندلعت عدّة انتفاضات أعقبتْها حملاتُ قمع. حُظِرَ الاتّحاد (UPC) في 13 تموز 1955. حُدِّدَ موعدُ الانتخابات الكاميرونية في 23 كانون الأول 1956 بحيث لا يتمكّن الاتّحاد من أنْ يتمثّل فيها. في 9 كانون الأوّل 1957، استدعى رئيسُ الوزراء «أندري -ماري مبيدا» (André Marie Mbida) القوّاتِ الفرنسيّةَ من أجل «إعادة النظام» في منطقة «ساناغا» (Sanaga) البحرية (بلاد «الباسّا»/pays Bassa). دامت «حملة الإخماد» (campagne de pacification) أحد عشر شهرًا. في 3 أيلول 1958، قُتِلَ روبن أوم نيوبي بالقرب من مسقطِ رأسه، قريةِ «بومنايبال» (Boumnyeb-el). بحسب بيار بِيان (Pierre Péan)، يُحتَمَل أنّ أمرَ تصفيته صَدَرَ من «موريس

دولوني» (Maurice Delauney) الذي خلَّف وراءه «وضعًا هادئًا» عند رحيله في كانون الأول 1958. في 19 شباط 1958، أصبح «أحمدو أحيجو» (أحمد الحاج) (Ah-madou Ahidjo) رئيسًا للوزراء خلفًا لِ «مبيدا». في 19 تشرين الأول 1958، أعلن المندوبُ السامي كزافيي تور (Xavier Torre) عبر الراديو أنّ فرنسا جاهزة لمنح الكاميرون استقلاله. أصبح الاستقلال فعليًّا في 1 كانون الثاني 1960، لكنه لم يضع حدًّا لحملة القمع التي شنّتها القوّاتُ الفرنسية ضد الاتّحاد (UPC). في سنة 1959، عادت الاضطرابات إلى بلاد الباميليكي. شنَّ الجيشُ الفرنسي «حملة إخماد» (campagne de pacification) بين شباط وتشرين الأول 1960.

المصادر:

Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994 ; Marianne Cornevin, Histoire de l'Afrique contemporaine, Payot, 1978 ; François Xavier Verschave, La Françafrique - Le plus long scandale de la République, Stock, page 98 ; Mongo Beti, Le Cameroun d'Ahidjo, Temps Modernes, novembre 1972, numéro 316 Extrait de Main basse sur le Cameroun Maspero, saisi ; Georges Chaffard, Les carnets secrets de la décolonisation II, page 347 ; Pierre Péan, l'Homme de l'ombre, Fayard, 1990, p. 283 -284.

8 أيلول 1926:

الذين يرفضون جنْي المطّاط مدْعوُّون إلى «حفلة بامبيو الراقصة» (أوبانغي ـ شاري / إفريقيا الوسطى)

في كتابه (رحلة إلى الكونغو) يروي أندري جِيد (André Gide) هذه الأحداث التي حصلت في غرب «بانغي» والتي يرويها شخص يُدعى «غارّون»:

«في«بامبيو» (Bambio)، حُكِمَ، يومَ 8 أيلول [1926]، على عشرة من عمّال جنْي المطّاط (تُفيد المعلومات التكميليّة أنّهم عشرون) من فريق «غوندي» (Goundi)، كانوا يعملون لحساب شركة الغابات، حُكِمَ عليهم بالدّوران حول المستعمَرة في جوٍّ من الحرارة السّاحقة (soleil de plomb)، حامِلين (هكذا) عوارض خشبيّة ثقيلة جدًّا، وذلك بتهمة عدم قيامهم بجنْي المطّاط الشهر الماضي (مع العلم أنهم أَمَّنوا في هذا الشهر حصادًا مُضاعَفًا يتراوح بين 40 إلى 50 كيلوغرامًا). وكان الحرّاس يضربونهم بالسّياط لإجبارهم على النّهوض حين يسقطون على الأرض.

استمرّت الحفلةُ الرّاقصةُ (bal) التي بدأت عند الثّامنة صباحًا طوال النهار تحت أعين السّيّدين «باشا» (Pacha) و«مودوريي» (Maudurier)، مُمثّل شركة الغابات. حوالي الساعة الحادية عشرة، سقط المَدْعوُّ «مالينغي» (Malingué) من دون أن يتمكّن من النهوض ثانيةً. أُبلِغ السّيّد «باشا» بذلك فقال ببساطة: «لا أُبالي»، وأكمل «الحفلة الراقصة». كان كلُّ ذلك يجري بحضور سكّان بامبيو (Bambio) المجتمعين، وحضور جميع زعماء القرى المُجاورة الذين جاؤوا من أجل التّسوّق»(100).

ويُضيف جِيد شهاداتٍ أخرى وردت في يوميّات «غارّون» (Garron) حول أعمال «باشا»:

«أعلن السيد «باشا» أنّه قد أتمّ حملاتِ القمع بحقّ جماعة «بايا» (Bayas) السّاكنين في جِوار «بودا» (Boda). وقدَّر (اعتمادًا على إقراره) عدد القتلى بـ «ألف» من جميع الأعمار ومن الجنسين. كان الحرّاس والمُناصِرون مُجبرين، من أجل إثبات قتلهم لضحاياهم، على انتزاع آذان الضحايا وأعضائهم التناسليّة وجلْبها للقائد؛ كان يتمّ إحراق القرى واقتلاع المزروعات. يعود أصل القضية إلى شهر تموز من عام 1924.

«لم يكن السّكّان الأصليّون يَقبلون العمل في إنتاج المطّاط. في ذلك الوقت أَرسل

حاكمُ المستعمَرة السيد بوكي (Bouquet) أربعةَ جنود من الميليشيا يرافقهم رقيبٌ من السكان الأصليّين، بهدف إرغام الناس على العمل، فوقعت مُشاجرة. أطلق أحدُ الجنود النّار. في تلك اللحظة، طُوِّقَ الجنودُ من قِبل السكان الأصليين الذين قاموا بتقييدهم. بعد أربع وعشرين ساعة، قُتِلوا [الأسرى] على أيدي قلّة من المتحمّسين، الذين ربّما كان إيقافهم يكفي لتصفية المسألة. وبدلًا من ذلك، انتُظِرَ وصولُ الباشا، في بداية سنة 1925، الذي شَرَعَ بحملات قمع اتّصفت بوحشيّة فظيعة.

«إن السّببَ الكامنَ وراء كلّ ذلك، هو «شركة غابات سانغا -أوبانغي» (C.F.S.O: Compagnie Forestière Sanga-Oubangui) التي، باحتكارها إنتاج الكاوتشوك وتواطؤ الإدارة المحلّية معها، أخضعت جميعَ السكان الأصليين لعبوديّة قاسية. أُرغِمَت كلُّ القرى، دون استثناء، على تأمين الكاوتشوك والمَنيهوت (manioc) لشركة الغابات (C.F.S.O). [...]من أجل تأمين 10 كيلو من الكاوتشوك، أُجبِرَ كلُّ فرد من السكان الأصليين على قضاء شهر كامل في الغابة، التي تبعد غالبًا عن القرية مسافة 5 أو 6 أيام سيرًا على الأقدام؛ [...].

«أنجزتِ النساءُ الخدماتِ وعمليّاتِ النقْل على الظّهر على الرّغم من قرار الحاكم العامّ.

«شُقَّت طرقاتُ المنطقة على أرض مُرمِلة حيث لا يوجد حصًى. عملت كلُّ نساء القرى طوال العام، من الصباح حتى المساء، في جلْب التّربة إلى الطريق المُعبَّدة.؛ [...] لم تكن لديهنّ أدواتٌ لاستخراجه، وكنّ يَقمن بنقل التراب في سِلال على رؤوسهن. كانت معظمُ النساء يحملن أطفالًا في أرحامهنّ. نتَجَ عن ذلك حالاتٌ من وفيات الأطفال وتناقصٌ في عدد السكان.

«لقد كان ذلك العملُ، الذي كان يُعتبر عملًا قانونيًّا، غيرَ مدفوع الأجر، وكانت تلك العاملاتُ لا يُعطَيْن شيئًا لِيأكُلْنه» [101].

المصادر:

André Gide, Voyage au Congo, Gallimard, 1927, Idées -Gallimard, n° 443, page 98, 459, 469.

13 أيلول 1930:

الجِياع يُطالِبون بتخفيض الضّرائب فتُرسَل الطائراتُ لقصفهم (فيتنام)

شكّلتِ الأزمة الاقتصاديّة لسنة 1929 وانخفاض أسعار الأرز الشرارة التي أشعلت نار الحقد المتراكم في الهند الصينية [فيتنام] بوجه النظام الاستعماري الفرنسي: غياب المدرسة للجميع، والسحق بفعل الضرائب، واحتكار المستوطنين للأراضي، والفساد المستشري لدى كبار المُوظّفين. نظَّم حزب (VNQZD) الوطني، تمرّد الرّماة في «ين بي» (Yen Bay) في 9 شباط 1930. على أثر المحاصيل السيّئة، ثار عدد من الفلّاحين في «نغي ـ تنه» (Nghê-Tinh) (منطقة فقيرة تضمّ «نغي آن» (Nghê An) و«ها تنه» (Ha Tinh). هاجموا المراكزَ الإدارية، وأطلَقوا سراح المساجين ودمّروا مستودعاتِ الخمور التّابعة لِ «الوكالة» (la Régie) [وكالة الخمور]، وشجبوا قضايا الضّرائب الاستعمارية واستغلال المالكين العقاريّين. أسّس عددٌ من المُناضلين الشيوعيّين ما سُمِّيَ «سوفيات نغي -تنه». أمعنت السلطة الاستعمارية في القمع. قُتِلَ 3,000 فلّاح في «نغي - تنه»، وأُوقِفَ ما بين 3,000 إلى 4,000 شخص، وجرت محاكمةُ 3,000 شخص. بلغ مجموعُ التّوقيفات ما بين 9,000 و 10,000، إضافةً إلى بضعة آلاف من القتلى والآلاف من المحكومين [102].

تابعت أندري فيولّيس (Andrée Viollis) زيارةَ وزير المستعمرات بول راينو (Paul Reynaud)، وكتبت في صفحة يوميّاتها بتاريخ 5 تشرين الثاني 1931: «غادرنا، منذ الساعة السادسة صباحًا، «فينه» (Vinh)، حيث مَكَثَ

الوزيرُ [بول راينو] بهدف استجواب بعض السجناء السياسيين [...]

كان المطر ينزل. كنّا نسير بين الحقول المُوحلة. رفيقي في السيارة، وهو إداريّ في المنطقة، شرح لي بارتباك شديد، الاضطراباتِ الخطيرةَ التي حدثت العام الماضي وهذا العام. قال لي أنّ المنطقة خِصبة دائمًا بالثُّوّار. وهي، إضافةً إلى ذلك، من بين المناطق الأكثر محرومِيّةً في «أنَّام» (Annam). ويتعرّض سكّانُها، كثيرو العدد والمضغوطون داخلَ الأودية الضيّقة، والمُعَرَّضون إمّا لجفاف شديد أو لفيضانات، يتعرّضون للمجاعة في أغلب الأحيان...

في مكان أبعدَ، دلَّني [رفيقي في السّيّارة] على بعض القبور الضخمة التي تنقش النهر (bossuent la rivière)، قائلًا: إنّها تعود إلى 13 أيلول من العام الماضي. في صباح ذلك اليوم، رأينا فجأةً جيشًا ضخمًا قِوامُه ما بين 5,000 إلى 6,000 شخص كانوا يسيرون في صفوف متراصَّة في «فينه»...

سألتُ: هل كانوا مُسلَّحين؟

أجاب: صدِّقْني (ma foi)، لا أعلم شيئًا كثيرًا عن ذلك. لقد جاؤوا –على حدّ قولهم - ليرفعوا شكاواهم إلى المقيم العامّ (المندوب السامي) ضدّ الضرائب التي يعتبرونها باهظة. هكذا دائما تبدأ حركاتُ التمرّد. أُمِروا بالتوقّف، لكنهم لم يُطيعوا واجتازوا جميعَ الحواجز. توجّب إرسال طائرات تحمل قنابل. سقط ما بين 100 إلى 120 رجل (103). لاذ الآخرون بالفرار كالأرانب... لِسوء الحظّ أنه في المساء جاء عدد من سكان القرى، التي لم تتمرّد، لدفْن الموتى. اعتُقِدَ أنّ تظاهرة جديدة ستحصل، فأرْجِعَت الطائرات: والنتيجة حوالي خمسة عشر قتيلاً... لقد كان ذلك خطأً مُغضِبًا قد أحدث أثرًا سيِّئًا جدًّا» [104].

نُسِب الخطأ لـ «الدّافنين» (fossoyeurs). كتبت أندري فيوليس في محلّ آخر بعد هذا:

«لم يكن الطيّارون العسكريون قلِقين؛ كانوا مَحميّين وكانو قد تلقَّوْا، قبل عدّة أسابيع، تعميمًا من المقيم العام في «أنَّام» (Annam)، يسمح لهم بل يأمرهم بإلقاء القنابل فوق كل التجمّعات من دون إقامة وزن لِأيّ إخطارات رسميّة. أُحرِقَت قرى «يان - تو» (Yen-Tho) و«يان -فو» (Yen-Phu) و«تانغ -دان» (Thang-Dan)، الموجودة في إقليم «فينه»(Vinh)، بشكل كامل بقنابل الطائرات. وحُرِصَ على قطع الأشجار الضخمة لإفساح المجال أمام الطائرات لتقوم بعملها بسهولة وراحة. قال أحد الطيّارين، كان قد عاد بعد عدّة أيام فوق مسرح مفاخره: «كان النَّتَنُ رهيبًا، بحيث شعرتُ بسببه بالغثيان وأنا في الطائرة». ذُكِرَت أمامي أسماءُ ستّ قرى موجودة في محطة «يان كزوان» (Yen-Xuan)، على بُعد عشرة كيلومترات من «فينه» (Vinh)، لا سيّما اسم قرية «فوي - آن» (Phui -An)، التي تبعد 60 كيلومترًا عن «فينه»، والتي قُصِفت مرّاتٍ عديدةً وسُحِقت بالكامل. أُكِّدَ لي أنّ عدد الضحايا المعروفين والمجهولين في المنطقة يتجاوز عدّة آلاف»[105].

قال الثائر المُسِنّ «فان بوا شو» (Phan Boi Chau) لِـ «أندري فيوليس»:

«كانت مواكِبُ المتظاهرين، تبعًا لتقليدنا القديم، تذهب طالبةً العدالة من الزّعيم الكبير، أيْ من المقيم العام، الذي هو، بنظرهم، «الأب والأمّ»، وتلتمس منه العون والشفقة، أتعرفين كيف استقبلوهم[؟]: [استقبلوهم] بالقنابل والرّصاص... رغم أنّهم لم يكونوا يريدون، بتصرّفهم على هذا النّحو، النّيلَ من سلطة الدّولة الفرنسيّة. إنّهم لمْ يكونوا يحملون سلاحًا..» [106].

المصادر:

Andrée Viollis Indochine SOS, 1935, réédité par Les éditeurs français réunis, Paris, 1949, p. 87, 88, 133, 145, 146 ; Pierre Brocheux, Daniel Hémery, Indochine, la colonisation ambiguë -1858 -1954, La Découverte, Paris, 1994.

24 أيلول 1945:

المستعمِرون يُطلقون النّار على المُضرِبين (الكاميرون)

نَظّمَ «اتّحاد النقابات المُتَحالفة في الكاميرون» (USCC)، وهو نقابة أُنشِئَت بتحريض من الفرنسي «غاستون دونّا» (Gaston Donnat)، وحصلت على دعْم الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) [الفرنسيّة]، نظّم إضرابًا في «دوالا» (Doua-la)، فـ «بادَرَ المستعمرون (colonat) وأرباب العمل (patronat)، الذين استبدّ بهم الغضب، إلى ردّ الفعل». بعد نهْب عدّة مبانٍ من قبل عدد من الشبّان الأفارقة العاطلين عن العمل، والذين يُحتمل أن يكون المستعمرون هم الذين يُوجّهونهم، استولى البيضُ على مستودع أسلحة ونظَّموا حملة مطاردة تأديبيّة بحقّ النقابيّين. كانت الحصيلة الرّسميّة 80 قتيلًا. هوجِمَ أحدُ النقابيّين البيض، ويُدعى «لالوري» (Lalaurie) فقَتَل «واحدًا من الأعضاء الأكثر تحمُّسًا من المستعمرين الأبيض». كان الحاكمُ «نيكولاس» (Nicolas)، في الواقع، أسيرًا بيد المستعمرين.

التعليقات:

إنّ التشابه مع أحداث «سطيف» بيّن.

المصادر:

Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994, p. 78 -79; Mongo Beti, Le Cameroun.

d'Ahidjo, Temps Modernes, novembre 1972, n° 316 Extrait de Main basse sur le Cameroun Maspero, saisi ; François Xavier Verschave, La Françafrique - Le plus long scandale de la République, Stock,1998.

28 أيلول 1957:

تعرَّضتْ للتعذيب على يد المِظلّيين وبحضور الكولونيل «بيجار» [الجزائر]

كانت «لويزة إغيل اهريز» (Louisette Ighilahriz) تبلغ من العمر عشرين عامًا عندما أُصيبَت إصابة بالغة، يومَ 28 أيلول 1957، خلال هجوم قامت به مجموعة من الفيلق الأجنبيّ الثالث للمِظلّيين (3e REP: Régiment Étranger de Para-chutistes). كانت «لويزة» حينذاك عنصرًا في إحدى الوحدات القتاليّة في «جيش التحرير الوطني» (ALN). اخترقت عدّةُ رصاصات جانبَها الأيمَن، فوقعت في قبضة المِظليّين الفرنسيّين. قالت «لويزة» خلال مقابلة أجرتها معها صحيفةُ«L'Humanité» (الإنسانية) في حزيران 2000:

«كنّا تسعةَ مقاتلين مُختبئين بداخل أحد المعاقل. بدأ الاشتباك مع المِظلّيين عند السّاعة الخامسة صباحًا وانتهى بعد أكثر من ساعة. قُتِل منّا سبعةُ أشخاص: كان معظمهم قد أُجهِزَ عليهم، ورأيتهم يموتون أمام عينيّ. كانت أعمارهم تتراوح ما بين 20 و25 سنة. ثُقبَت جمجمةُ أحدهم وهو على قيد الحياة. أنا، اليومَ، الناجية الوحيدة من المجموعة. [...] بادروا إلى إسعافي أوليًّا لكي يتمكّنوا من استجوابي. [...] تعرّضتُ للتّعذيب في مبنى «بارادو» (Paradou) في «حيدرة» (Hydra)، في الجبال المُطلّة على

الجزائر العاصمة، مقرّ الفرقة العاشرة للمظلّيين بقيادة الجنرال «ماسّو» (Massu).

[...] كان «بيجيار» (Bigeard) على بُعد خطوتين منّي. والرّجلُ الغريبُ الأطوار الضّخمُ (gros zèbre)، الذي قام شخصيًّا بتعذيبي تحت نظر رئيسه، هو النقيب «غرازياني» (Graziani). لقد قُتل في منطقة (القبائل) سنة 1958. [...] لم يخرج من فم «بيجيار» سوى الكلام البذيء الذي لا أسمح لنفسي، مُراعاةً للّياقة والأدب، أنْ أرويَه لك. أنت تُدرك جيّدًا، امرأة مُقاتلة! سأعرِض لك أشكالَ العنف التي تعرّضتُ لها. إنّها، بكل بساطة، مقزّزة، يتعذّر عليَّ ذكرُها. لقد كان ذلك قاسيًا جدًّا. عجبًا! لقد كانوا عنيفين معي. كنتُ أتبوّل وأتغوّط في ثيابي. لقد كانت تفوح منّي رائحة النتانة. أصابني التعفُّنُ... [...] سواء أأنكَرَ «بيجيار» ما فعله أم اعترفْ به، سأظلّ دائمًا، من خلال حالات آلاف الجزائريّات والجزائريّين، الكابوسَ الذي يُسبّب له تأنيبَ الضمير. [...] كان التّعذيبُ يُمارَس بشكل صناعيّ. لقد مارس [بيجيار] الكثيرَ من التعذيب لدرجة أنّه لم يَعُدْ، من دون شكّ، يتذكّرنا. لقد تعرّضت لصدمة لا زالت تلازمني (مزمنة). لستُ سوى حالة من بين آلاف الحالات الأخرى. بَقيتُ في مقرّ الفرقة العاشرة للمِظلّيين من 28 أيلول حتى 26 كانون الأول 1957. لقد قاموا بتعذيبي طيلة أيام اعتقالي تقريبًا»

في 15 كانون الأول 1957، قام الرائد «ريشو» (Richaud) بزيارتها في حجرتها، وأَمَرَ بعلاجها في مستشفى «مايو» (Maillot) في «باب الواد».

«سمعتُ المُمرّضات يُجبنَ بعض العسكريّين: «إنّه أمر الرائد ريشو»، حتى لا يقوموا ببتْر ساقي اليمنى التي كانت بحالة حَرِجة. خضعتُ لعدّة عمليات جراحيّة. استُخرِجت الرّصاصاتُ من جسدي، وجُصِّصتْ ساقي المكسورة في عدّة مواضع. ثمّ أعادوني إلى الفرقة العاشرة للمِظلّيين تنفيذًا لأوامر الرّائد ريشو. [...] في ذكرى الميلاد،

جاء الرائد ريشو ليتأكّد بنفسه ما إذا كانت أوامره تُنَفَّذ. أنت تعلم، تساءلتُ: أيّ ملاك مرَّ من هنا! لم أكفَّ عن الترديد في نفسي: «هذا غير صحيح، بل هذا غير ممكن، بعد الذي تعرّضتُ له!»

قام الرائد ريشو بنقلها إلى السّجن المدنيّ في «باربروس» (Barberousse) في الجزائر العاصمة. حُكِمَ عليها بالسجن 5 سنوات من قبل قاضٍ عسكريّ، واقتيدَت إلى سجن «الحرّاش»، ثم جرى احتجازها في فرنسا. لكنّها هربت في 16 شباط 1962.

يؤكّد «مارسال بيجيار» في كتابه أنّه «لم يلتقِ «لويزة» أبدًا، ويشجب مقالة (قاتل وكذّاب) لصاحبها «فلورانس بوجي» (Florence Beaugé). ويكتب (في الصفحة 32) أنّ «هذه المرأة جرى نقلها، في 28 أيلول 1957، إلى مركز قيادة الفرقة العاشرة للمِظلّيين التابعة للجنرال «ماسّو»، وكانت مُصَابةً إصابةً بليغةً. لكن في 3 أيلول غادرتُ الجزائر العاصمة لِأعود على رأس فيلقي وأقاتل ضدّ مقاتلين حقيقيّين في الجبال». أيّ جبال حضرة الجنرال؟ ولِكَم من الوقت؟ لماذا لا تُحدّد بدقة؟ مع تأكيد أنّ ماسّو وغرازياني وهو [بيجيار] نفسَه كانوا قد جاؤوا لرؤيتها، فإنّ كلّ ما استطاع قوله هو أن يسأل: لِمَ لا سالان (Salan) أو الرّئيس كوتي (Coty). بيَّن «بيجيار»، بخَرَقٍ، في موردٍ تالٍ من كتابه، أنّه يُتقن اللّجوء إلى الكذب عند اللزوم «أخبرْنا، إذًا، وسائلَ الإعلام بأنّه [زرّوق/Zerrouk] قد هرب. إنّ الضحكة لا تقتل [...]. هذه الإنكارات ضعيفة الإقناع.

المصادر:

Le Monde, 22 juin 2000 ; Lila réclame le jugement de ses tortionnaires, L'Humanité, 29

Juin 2000 ; Marcel Bigeard, J'ai mal à la France, éditions du Polygone, 2001.

شهر تشرين الأوّل

4 تشرين الأول 1948:

محاكمة برلمانيّين مدغشقريّين من الحركة الديمقراطية للإصلاح المدغشقري (MDRM)

في مدغشقر، بينما كانت الحركة الديمقراطية للإصلاح المدغشقري تتوسّط مرّات عديدة من أجل ردْع أيّ عمل ينطوي على العنف، اتُّهِمَ نوّابُها الثلاثةُ، الذين انتُخِبوا عام 1946 بنسبة 80 ٪ من الأصوات، بالوقوف وراء ثورة 29 آذار 1947.

أوقِفَ مُناضِلو الحركة الديمقراطية للإصلاح المدغشقريّ، وحُلَّت الحركةُ في 10 أيار، وجرى التّصويتُ على رفع الحصانة عن نوّابها في الجمعيّة الوطنيّة (البرلمان الفرنسيّ) في 6 حزيران، مما جعل الثورة تخرج عن السيطرة.

في 4 تشرين الأول 1948، أصدرت المحكمة الجنائية في تاناناريف (أنتاناناريفو (Antananarivo / Tananarive) حكْمًا بالإعدام بحقّ اثنين من نوّاب الحركة وهما رازيتا (Raseta) ورافوهانجي (Ravoahangy)، وأربعة مُتّهمين آخرين. كما حَكمت المحكمةُ بالأشغال الشاقّة المُؤبّدة على النائب الثالث رابمانانجارا (Rabemananjara)، فيما حكمت على مستشارَي الجمهورية، راهيريفيلو (Rahe-rivelo) بخمس سنوات أشغال شاقّة، ورانيْفو (Ranaivo) بالسجن عشر سنوات مع الأشغال الشاقّة. كانت تلك المحاكمةُ مؤامرةً سياسيّةً تَهدف إلى تحطيم الشعبيّة الكبيرة للنوّاب الثلاثة والشرعيّة المُعتَرف بها لهم. أُجرِيَت الاستجوابات مع المُتّهمين

بغياب محاميهم. انتُزعَت منهم اعترافات تحت التعذيب خلال الاستجوابات التي قامت بها وزارة الأمن، لا سيّما التعذيب بالمغطس. كان المقصود من ذلك إجبار الأشخاص الموقوفين على أن يُظهّروا (avaliser) فَرَضيات الإدارة الاستعمارية حول أصل التمرّد. وهكذا، صارت البرقيّةُ المُرسَلة في 27 آذار والتي تدعو إلى الهدوء، تنطوي على معنًى مُتّفق عليه سَلَفًا [كلمة سرّ]، كان في الواقع هو إشارة الانطلاق للتمرّد. باستثناء «كانا» (Kana) و«رافيلوناهينا» (Ravelonahina)، لم يتمّ الاستماع إلى أيّ من قادة التمرّد في المحاكمة. لقد ماتوا أو أُعدِموا. طلب النوّابُ مواجهةَ «ساموبل راكوتوندراب» (Samuel Rakotondrabe)، رئيس جمعية «جينا» (Jina) السرّية، الذي أقحمهم في الدعوى، لكنّ قاضي التحقيق رفض. حُكِمَ على راكوتوندراب بالإعدام من قبل المحكمة العسكرية، وأُعدِم في 19 تموز 1948 أيْ قبل ثلاثة أيام من بدء محاكمة النواب الثلاثة، حيث كان ينبغي أن يَمْثُلَ راكوتوندراب كمُتّهم (108). في 22 أيلول 1948، جرى استعراض، عمليات التعذيب التي مورِسَت بحق المُتّهَمين مع الإطناب في إيراد التفاصيل أمام الجمعيّة الوطنيّة (البرلمان الفرنسيّ). لكنّ ذلك لم يمنع من إصدار الحكم ومصادقة محكمة التمييز عليه (حزيران 1949).

صدر قرارٌ بالعفو عنهم في تموز 1949، وتأخّر تنفيذه حتى سنة 1956، لكنهم لم يستعيدوا حريّتهم إلا حين تحقّق الاستقلال سنة 1960.

المصادر:

Jacques Tronchon, L'insurrection malgache de 1947, Karthala, 1986 ; Pierre Vidal -Naquet,

La torture dans la République, Maspéro, 1972, page 18 -19.

9 تشرين الأول 1915:

مرسوم تعبئة يشمل كلَّ الشبّان من السّكّان الأصليّين ذوي بعمر 18 سنة (إفريقيا الغربيّة الفرنسيّة/ AOF)

في سنة 1910، دعا شارل مانجن (Charles Mangin)، الذي كان من رفاق مارشان في «فاشودا» (Fachoda)، في كتاب «القوة السوداء» (La Force Noire)، دعا إلى تطويع السكان الأصليّين للخدمة العسكرية. في منظور الحروب الحديثة، يؤكّد مانجن أن «نقص العصبيّة (nervosité) عند العِرق الأسود سوف تجعل منه عِرقًا ثمينًا... إنّ لامبالاة الأسود وقَدَريّته تُصبحان، إذًا، ميزتين إيجابيّتين».

لم تلقَ حملةُ الدعاية الحماسَ المَرجوَّ. سمح مرسوم التعبئة، الصادر يومَ 9 تشرين الأول 1915، بتجنيد 51,000 ألف رجل في السّنغال والسّودان (مالي حاليًّا). فُرِض على الزعماء التقليديّين، الذين هم أصلًا مُجبَرون من قبلُ على تأمين اليد العاملة للأعمال الإجبارية، فُرِضَ عليهم، الآن، أنْ يُؤمّنوا للحرب الدائرة في أوروبا رجالًا، يَعرفون أنّهم لن يعودوا منها. وقعت اضطراباتٌ عدّة منذ نهاية سنة 1915، منها ثورة شعب البامبارّا (les Bambarras) في «بيليدوغو» (Bélédougou) في السودان (مالي)، والاضطرابات العنيفة في «باندياغارا» (Bandiagara) و«دوري» (Dori) و«بوبو - ديولاسّو» (Bo-bo-Dioulasso) و«سان» (San) و«جينّي» (Djenné). حاصَر الجيشُ القرى واحتجز البالغين واقتادهم مُكبَّلين. كثيرون منهم جَرحوا أنفسَهم أو هربوا. في دائرة «ديدوغو» (Dédougou)، حمل 130,000 رجلٍ السّلاحَ. سحق الكولونيل «مولار» (Molard) المُتمرّدين مستخدمًا الرّشّاشاتِ وسلاحَ المدفعيّة. امتدّ التمرّد ضدّ عمليات الاستيلاء لِيشملَ «الداهومي» (Dahomey) (البنين حاليّا)، حيث ثار هناك شعب الباريبا (les Baribas) ثم شعب السّومبا (les Sombas) فسحقهم الكولونيل «موران» (Mourin).

ناضل جوست فان فولّنهوفن (Joost Van Vollenhoven)، الذي عُيِّنَ حاكمًا عامًّا لإفريقيا الغربيّة الفرنسيّة (AOF) سنة 1917، ناضل بيأس في وجه السلطة بهدف منعها من سحْب الرّجال بالقوة من أجل الحرب. يقول فان فولّنهوفن: إنّ «هذه الأمبراطوريّة الإفريقيّة الفقيرة سكّانيًّا، هي غنية بالمُنتجات، فاتركوا لها سكّانها البؤساء من أجل التّموين خلال الحرب ولِما بعد الحرب». لكنّ النّائبَ السنغاليَّ بليز دیانيي (Blaise Diagné) الماسونيّ الطّموح، بعد أنْ أدان، في الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسيّ)، المجزرةَ التي ارتكبت بحقّ مواطنيه في طريق السيّدات (Chemins des Dames)، تلقّى وعدًا من كليمنصو بتعيينه مُفوَّضًا للجمهورية في إفريقيا الغربيّة الفرنسيّة (AOF)، قام [بليز دیانيي]، بين شباط وآب سنة 1918، بجولةٍ شملت داكار وباماكو بغية إقناع مواطنيه بالذهاب للقتال في فرنسا. وكان يعدهم بالمنْح التّلقائيّ للمُواطنية الفرنسية لكلّ شخص يحمل الميداليّة العسكريّة وصليب الحرب.

استقال فان فولانهوفن ومات على الجبهة.


المصادر:

Gilbert Comte, L'Empire triomphant, Denoël, page 246 -248.

13 تشرين الأول 1671:

قمع الإباق (هروب العبيد) (جزيرة مارتينيك)

في 13 تشرين الأول 1671، اتّخذ مجلس جزيرة «مارتينيك» (la Martinique) قرارًا يُجيز للسّكّان قطع مأبِض (باطن الرّكبة/jarret) كلّ عبد من عبيدهم الذين يُضبَطون بجرم معاودة جرم الإباق (هروب العبد من مالكه/marronage). وقد استُعيدَ هذا الإجراء في القانون الأسود (قانون السّود/le Code Noir).

المصادر:

Annales de la Martinique ; V. Schoelcher, Des colonies françaises, abolition immédiate de

l'esclavage, 1842, réédition C.T.H.S., 1998, page 102

15 تشرين الأول 1960:

اغتيال «فيليكس مومِيْبي»، رئيس اتّحاد شعوب الكاميرون (الكاميرون)

خَلَف «فيليكسُ مومِيْي» (Félix Moumié) روبنَ أوم نيوبي (Ruben Um Nyobé) على رأس اتّحاد شعوب الكاميرون (UPC)، الذي كان يُناضل ضدّ النظام الاستعماريّ الجديد (néocolonial) برئاسة أحمدو أحيجو (أحمد الحاج) الذي نصّبه جاك فوكّار (Jacques Foccart).

سُمِّمَ مومِيْي بمادّة التاليوم على يد عميل فرنسي من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسّس (SDECE)، يُدعى «ويلّيام بَشْتال» (William Bechtel). ادّعى بشتال أنّه صحافيّ فأعطاه مومِيْي ببساطة موعدًا والتقيا في مطعم في جنيف عشيّة سفره إلى إفريقيا. لوحِقَ بشتال، لاحقًا، من قِبل السّلطات السّويسريّة. وجرى توقيفه في بروكسيل سنة 1975 وتسليمه، لِيتمَّ بعدها تبرئته سنة 1980 على أثر ضغوط يمكن التّنبّؤ بها.

تورط فرنسا:

بحسب بيار بيان (Pierre Péan)، قال جاك فوكّار بشأن هذا الاغتيال سنة 1995: «لا أعتقد أنّ ذلك كان خطأً».



Pierre Péan, L'homme de l'ombre, Fayard, 1990, page 286 -287 ; François Xavier Verschave,

La Françafrique - Le plus long scandale de la République, Stock, page 104 ; Mongo Beti, Le Cameroun d'Ahidjo, Temps Modernes, novembre 1972, numéro 316 Extrait de Main basse sur le Cameroun Maspero, saisi ; Emission «Monsieur X» sur France Inter.

15 تشرين الأول 1896:

إعدام الوزير ريْناندرياماباندْري بأمرٍ من غالّييني (مدغشقر)

كانت مدغشقر في القرن التاسع عشر تتألّف من ممالك صغيرة أهمها مملكة «إيميرينا» (Imérina). حدث الاختراقُ الأوروبيُّ عن طريق مُبشّرِين بروتستانت ذوي أصول بريطانيّة. في سنة 1869، تحوّلت الملكةُ «رانافالونا» (Ranavalona) إلى المسيحيّة. شنّت فرنسا، تحت ضغط اللّوبي الرّئينيوني (نسبة إلى جزيرة الرّئينيون) التابع لها، الحربَ على مملكة «ميرينا» (Mérina) بهدف تقويض الهيمنة البريطانيّة. سنة 1885، فرضت فرنسا نظامَ حمايةٍ (protectorat) بشروط ماليّة أدَّت إلى تقويض اقتصاد المملكة. في سنة 1890، فرضت فرنسا على بريطانيا العظمى الاعتراف بسلطتها على مدغشقر. على أثر الانهيار الاقتصاديّ، شكّلت الاعتداءاتُ على الأوروبيّين ذريعةً لتدخّل عسكريّ فرنسيّ جديد انتهى باحتلال «تاناناريفو» (أنتاناناريفو) (-Tanana rivo / Antananarivo) في 30 أيلول 1895.

تُبرّر صحيفةُ «Le Petit Journal» (الصحيفة الصغيرة) التدخّل بتاريخ 9 كانون الأول 1894 على النّحو التّالي: «سنبدأ قريبًا حملةً عسكريّةً ضدّ مدغشقر، والعالَمُ كلُّه سيُنصفنا بأنّنا لسنا نحن المُهاجمين وأنّنا لم نكن مدْفوعين بعقليّة الغزو، ولا

بالتّوق إلى الكسْب؛ لكنْ، تمنعنا كرامتُنا من تحمّل إهاناتِ المُتوحّشين هناك. ماذا نقول عن فرنسا إذا كان سلطانُها لا يُفيدها في الانتقام من إهانات مماثلة؟»

عيّنت فرنسا حكومةً ضمّت ريناندريامامبندري (Rainandriamampandry)، المُثقّف البروتستانتي، كوزيرٍ للداخليّة. أثار ذلك الغزوُ حركةَ عودة إلى القيم التقليديّة والدِّين التّقليديّ، ما أفضى إلى ثورة شعب «الميناﻻمبا» (Menalamba)، التي كان المسيحيون والأوروبيون أوّلَ ضحاياها. اعتُبِر أعضاءُ حكومة «ميرينا» متواطئين مع المحتلّ. أراد غاليبيني(Galliéni)، الذي عُيّنَ حاكمًا مدنيًّا وعسكريًّا في 27 أيلول 1896، من خلال محاكمة عدد من المسؤولين، أراد أن يُحدِث إثارةً بأنْ يجعلهم عبرةً لغيرهم. أُعدِمَ ريناندريامامبندري بالرّصاص أمام الملأ بشكل تعسُّفي تمامًا بعد محاكمة شكليّة. وفي حين أنّه لا يُمثّل شيئًا في التمرّد، فقد جرى تلفيق اتهام ضدّه بالتآمر. كتبت صحيفةُ «Le Petit Journal» (الصحيفة الصغيرة)، بتاريخ 22 تشرين الثاني 1896: «وإذْ كان لا بدَّ من إعطاء درس للمتمرّدين، فقد جرى احتجاز شخصيّتين كبيرتين تواطأتا معهم، وهما الأمير راتسيمامانغا (Ratsimamanga) ووزير الداخلية ريناندريامامبندري؛ كلاهما حوكِم وأُعدِم بالرصاص بسرعة أوْحت في ما بعد بأفكار مُلائمة لشركائهم في الجُرْم.

كان القمع شديدًا. اعتزلت فرنسا نخبةَ «ميرينا»، وألغت المَلِكيّة. وازدادت الفوضى. وانقضَّ نظامٌ قمعيّ على مدغشقر.



المصادر:

Stephen Ellis, L’insurrection des menalamba, Karthala, 1998, page 157 ; Janine Harovelo,

La SFIO et Madagascar - 1947, l’Harmattan, 1995, page 115.

15 تشرين الأول 1987:

اغتيال الرئيس «توماس سنكارا» (بوركينا فاسو)

في 15 تشرين الأول 1987، وعند الساعة الرابعة بعد الظهر، اغتالت قوّة خاصّة مُؤلّفة من رجال «بلاز كومباوْري» (Blaise Compaoré)، توماس سنكارا (Thomas Sankara) في «مجلس الوفاق» (Conseil de l'Entente)، وعددًا من مساعديه وحرّاسه الشخصيّين. وكان سنكارا قد استولى على الحكم بانقلاب قام به في 4 تموز 1983 بمساعدة «بلاز» نفسه. انطلق في حملة ضدّ الفساد، حملة رفعت شعار تغيير اسم البلاد من «فولتا العليا» (Haute Volta) إلى «بوركينا فاسو» (Burkina Faso) أو «وطن الناس النّزهاء»(partie des hommes intègres). كانت المُحاكماتُ المُتعلّقةُ بالفساد تُبَثُّ عبر الراديو. أراد سنكارا أنْ يفرض على موظّفي الدولة المشاركة في ورشات، وأن يُنشئ حركة سياسيّة جديدة اسمها «لِجان الدفاع عن الثورة» (CDR: Comités de défense de la Révolution)، وأنْ يفرض ضرائبَ على استهلاك المنتَجات المحلّية. لكنه اكتفى بالكلام الفارغ الثّوريّ الذي لا يفهمه الشّعبُ كثيرًا، واصطدم بالأحزاب والنقابات. أثار ذعر باريس بسبب علاقاته الوثيقة مع العقيد القذافي، وبسبب قرار بوركينا سنة 1986 بتأييد قرارٍ للأمم المتحدة يدعم استقلال كاليدونيا الجديدة. كتب رئيسُ الوزراء جاك شيراك (Jacques Chirac) في ذلك الوقت لوزير التعاون ميشيل أوريّاك (Michel Aurillac): «هذا يتجاوز الحدّ. من المناسب استخلاص النتائج منه والذهاب أبعد ممّا رأيناه في ما يتعلّق بخفْض المساعدة لهذا البلد لسنة 1987»(109). واشترطت فرنسا توقيعَ بوركينا فاسو اتّفاقًا مع بنك النقد الدولي (FMI) لمنحها قرضاً (110).

اغتِيلَ سنكارا على يد أفضل أصدقائه «بلاز كومباوْري»، الذي استولى بعده على السلطة. قال كومباوْري أنّه وضع حدًّا لِ «النظام الاستبدادي» لِ «سنكارا» الذي،

برأيه، كان ينوي اعتقالَه. نسَجَ الرئيسُ كومباوْري عن طريق زوجته التي هي ابنة أخ «فيليكس هوفويت ـ بوانيي» (Félix Haphouet-Boigny) شبكةَ علاقات مع رجال الأعمال العاجيّين (من ساحل العاج، الكوت ديفوار/Côte d'Ivoire)[111].

تورُّط فرنسا:

كانت العلاقات مع فرنسا صعبة على الأقلّ. قد يكون «فيليكس هوفويت ـ بوانيي» مُتورّطًا في الاغتيال. كان الرئيسُ الطّوغولي «إياديما» (Eyadema) أوّلَ رئيس يعترف بنظام «بليز كومباوْري» (112). لم يُطرَح موضوعُ تعاون فرنسا مع النّظام الجديد للبحث ثانيةً، في حين علَّق البرلمانُ الأوروبيُّ كلَّ أنواع المساعدات، ثمّ زاد منها بعد عدّة أشهر. وبسرعة أرسل الرئيس الجديد إشارات لفرنسا: وهكذا امتنعت بوركينا فاسو عن التّصويت خلال جلسة للأمم المتّحدة بشأن كاليدونيا الجديدة(113). كانت فرنسا، على الأقل، قد تمنّت إقصاء سنكارا. لا شكَّ في أنّها فعلت الكثير عن طريق الأصدقاء الوسطاء.


المصادر:

François Xavier Verschave, La Françafrique - Le plus long scandale de la République, Stock page 173.

16 تشرين الأول 1945:

القمعُ في كوناكري (غينيا)

يوميْ 16 و17 تشرين الأول 1945، وعشيّة الانتخابات، نُظِّمَت تظاهراتٌ بسبب عمليات الغِشّ التي سُجِّلت خلال التحضير للانتخابات. أودى القمع بحياة خمسة أشخاص. لم يعد هناك شكّ في موضوع التدخّلات المُستمرّة للإدارة الاستعماريّة في

الانتخابات. استفاد النائب الاشتراكي ياسين ديالو (Yacine Diallo) حتى وفاته من دعم تلك الإدارة. حتى سنة 1956، نشبت نزاعات حادّة مرتبطة بانتظام العمليات الانتخابية، وسقط قتلى آخرون...

المصادر:

Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994, page 79.

17 تشرين الأول 1961:

شرطة باريس ترتكب مذبحة بحقّ الجزائريّين بناء على أوامر «بابون» (الجزائر)

ليلة السابع عشر من تشرين الأول سنة 1961، نظّمت جبهة التحرير الوطني تظاهرة في باريس احتجاجًا على منْع التجوّل الذي فُرِضَ على الجزائريّين في العاصمة. توجَّه حوالي 30,000 جزائريّ من الضّواحي إلى وسط المدينة. التزم الحشد الهدوء. في المقابل، كان الكثيرُ من رجال الشّرطة «مُستَثارين» (chauffés à blanc) بفعل موت بعض زملاءهم، الذين سقطوا برصاص جبهة التحرير الوطنيّ. وقد جاء العديد منهم من الجزائر، واستعملوا بعض الأساليب. قائدُهم محافظُ الشرطة موريس بابون (Maurice Papon)، اشتهر في الجزائر سنة 1956 بأشياء، من بينها كمدير لشرطة قسنطينة.

ادّعت الشرطة أنّه قد جرى إطلاق النار عليها. في الواقع، لقد كان الجزائريّون مُسالمين تمامًا. وكان يتمّ إيقافهم اعتمادًا على سحنات وجوههم ما إن يخرجوا من مداخل محطّة المترو (114). ضربات بأعقاب البنادق، استعمال الأسلحة، الدم يسيل في قلب باريس، بعض الجثث رُمِيت في نهر «السّان» (Seine). كانت قيادة الشرطة تَذَرهم يفعلون ذلك، كذلك فعلت الحكومةُ، وفعل شارل ديغول في الإليزي. بحسب إدارة الشرطة، فقد جرى «استجواب» 11.538 جزائريًّا وجُمِعوا، أوّلًا، في باحة دائرة

الشرطة، ثم اعتُقِلوا في قصر الرياضة (Palais des sports) في ملعب «كوبرتَنْ» (Coubertin) وفي «فنسان» (Vincennes). بيّنت الحصيلة الرسمية سقوط ثلاثة قتلى. طُمِسَت القضية. بات الجوّ في فرنسا جوًّا يسكت فيه الجزائريّون ولا يذهب الجرحى [منهم] إلى المستشفيات لتلقّي العلاج.

جاء كتابٌ ألّفه «جان ـ لوك أيْنودي» (Jean-Luc Einaudi)، وصوَرٌ لـ «إيلي كاغان» (Elie Kagan)، وأحدُ الأفلام، لِتُناقضَ الروايةَ الرسميّةَ. عادت القضية لِتظهر من جديد خلال محاكمة «بابون» (Papon) سنة 1998، حيث وُجّهتْ له تهمةُ توقيف اليهود إبّان الاحتلال النازي، عندما كان أمينًا عامًّا لدائرة شرطة «بوردو» (Bordeaux)، وإرسالهم إلى مُخيّماتٍ، حيث تمّ تسليمُهم إلى النّازيين، ثم تمّت إبادتُهم.

في شباط 1999، وعلى أثر صدور مقال لـ «جان-لوك أيْنودي» في جريدة «لوموند» (Le Monde) أقام «موريس بابون»، الذي أُدينَ بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية بحقّ اليهود خلال الاحتلال الألمانيّ، لكنْ تُرِك طليقًا، أقام دعوى [قضائية] ضدّ «أيْنودي» بِتهمة «الاشتراك في جُرْم قدْح مُوظّف في القطاع العامّ». أسِفَ «أيْنودي» بشدّة في ذلك المقال لانعدام إمكانيّة الوصول إلى الوثائق بالرغم من وعود وزيرة الثّقافة. وفضح قضيّةَ اختفاء بعض الوثائق أو إتلافها كتلك الخاصّة بالفرقة النّهرية (جرى انتشالُ العديد من الجثث من نهر السّان)، وجادَلَ في استنتاجات تقرير «مندلكارْن» (Man-delkern)، الذي طلبه وزير الداخلية جان-بيار شوفنمان (Jean-Pierre Chevène-ment)، والذي يُحدّد عدد الضحايا بِـ «عدّة عشرات وهو رقم كبير لكنّه أصغر بكثير من بضع مئات من الضحايا الذين جرى أحيانًا الحديث عنهم». فبالنسبة لِـ «أينودي» قد يكون هناك ما بين 200 إلى 300 قتيل. يُذكّر «أينودي» بشهادة جاك ديروجي (Jacques Derogy) «فتحت قوّاتُ الشّرطة النّار على الـ «الجادّات الكبرى» (Les

(Grands Boulevards)، وأكّد أنّ هناك عددًا من الضّحايا لم يتمّ نقلهم إلى «معهد الطّبّ الشرعيّ» (Institut Médico-Légal)، الذي استند إليه تقريرُ «مندلكارْن» في تعداد الضحايا. «سأتناول كمِثال واحد جثث أولئك الجزائريّين الذين ماتوا داخل حَرَم «قصر الرّياضة»، الموضوع تحت حِراسة «رجال الدّرك الدّرّاجين» (gendarmerie mobile). وأضاف «أيْنودي» أنّ التّقرير يحذف بعض الوقائع «على سبيل المثال ما جرى في باحة دائرة الشرطة ليلة 17 - 18 تشرين الأول 1961. وبحسب عدّة مصادر في الشّرطة في ذلك الوقت، قُتل هناك العشرات، ما يُقارب الخمسين جزائريًّا».

خلال الدّعوى التي أقامها «بابون»، جرى الاستماعُ إلى العديد من الشّهادات: «في الداخل [قصر الرياضة]، رأيتُ شخصيًّا على الأقلّ اثنين فارَقا الحياة بسبب الضّرب بالهِراوات الذي تعرّضا له» (115). في اليوم التالي، أيْ 18 تشرين الأول، «على مقربة من جسر «تورنال» (Tournelle)، هاجمني عناصرُ من الشّرطة وقاموا بضربي فسقطتُ على الأرض، وقام اثنان منهم بقذفي في نهر «السّان» (116). «عَبَرَ أحد المتظاهرين إلى الجانب الآخر من دَرابَزون الجسر (rambarde du pont) [...] كي يحمِيَ نفسَه من هجوم الشّرطة فضربه دَرَكِيٌّ درّاجٌ (garde mobile) بعَقِب البندقيّة ضرباتٍ قويّةً فأفلَتَ وسقط في الماء» (117). في قصر الرياضة، «أراد أحدُ الجزائريّين الذهاب إلى الحمّامات. في لمحة بصرٍ سمِعتُ رشقة رشّاش ورأيتُ الآثار [آثار الدماء] على الجدران. [...] في داخل [ما يُشبه خِزانة مكانس]، أَحصيتُ تسعَ جثث. في اليوم التالي في حديقة المعارِض، رأيتُ عددًا من الأشخاص كانوا قد ضُرِبوا على رؤوسهم وكُسِرَت أيديهم وأرجلهم» (118). اعترف المُدَّعي العامُّ في مُرافعته بوقوع مذبحة لكنّه طالب بِحكم مَبدئيّ ضدّ «أيْنودي» بتهمة «نقص التبصّر» (manque de circonspection)، وخلص إلى أنّه «لا يمكن القولُ أنّ قوّات النّظام تصرّفت بناءً على أوامره [بابون]»

أقرّت المحكمةُ، في الحكم الذي أصدرته بتاريخ 26 آذار 1999، بأن «الرّواية الرّسميّة لأحداث سنة 1961 قد تأثّرت بشكل كبير بالمصلحة العليا للدّولة [...] وأن القسوة الشديدة للقمع يجب أن تستَتْبع، في أيامنا، تحليلاتٍ مختلفةً لا تستبعد استخدام كلمة «مذبحة». [...] إنّ ذلك العنف لم يكن يُبرّره سلوكُ العسكريّين في ذلك المساء. [...] وهو مورِسَ لا فقط «بسخونة» خلال التظاهرة نفسها، بل مورس أيضًا «بِبرودة» في مراكز الاعتقال التي أُنشِئت على عجل لاستقبال الموقوفين».. وتُبيّن المحكمة أنّ «مجموعة الشهادات» التي ذكرها «أيْنودي» «ليست منقوضةً» وتُسلِّم له بِ «مَزِيّة الصدق» (حسن النيّة / bonne foi).

في 5 كانون الثاني 1998، قدَّم أفرادٌ من عائلات ضحايا 17 تشرين الأول 1961 شكوى بتهمة ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانيّة. رفض القاضي «فالا» (Valat) التحقيق في القضية مُستندًا إلى حكم «بودارال» (arrêt Boudarel) الصادر عن محكمة النّقض (التّمييز)، مُذكِّرًا بأنّ «مبدأ عدم قابليّة التقادُم للجرائم ضدّ الإنسانية لا ينطبق إلّا على التصرّفات السيّئة لِصالح دول المحور الأوروبيّة خلال الحرب العالميّة الثانية». جرى تقديمُ طلب استئناف (119).

المصادر:

Jean -Luc Einaudi, La bataille de Paris, Seuil, 1991 ; Jacques Panijel Une journée portée

disparue, _lm ; Octobre à Paris, _lm , 1962 ; Jean -Luc Einaudi Octobre 1961: pour la vérité enfin, Le Monde 20 mai 1998 ; Le Monde 5, 6, 7, 13, 14 février, 28 mars 1999.

21 تشرين الأول 1926:

مذبحة «بودمبيري» (أوبانغي ـ شاري / إفريقيا الوسطى حاليًّا)

جاء الرئيس «سامبا نغوتو» (Samba N'Goto) ذات ليلة وأخبَرَ أندري جِيد (André Gide) التالي:

«في 21 تشرين الأول الماضي [سنة 1926]، أُرسِلَ الرقيبُ «يمبا» (Yemba) من قِبل مدير مستعمرة «بودا» (Boda)، [المُلقَّب بالباشا]، إلى قرية «بودمبيري» (Bo-dembéré) لتنفيذ العقوبات بحقّ سكان القرية بسبب رفضهم أمر نقْل مساكنهم الواقعة على طريق «كارنو» (Carnot) [إفريقيا الوسطى الحاليّة]، راغِبين في عدم التخلِّي أبدًا عن مزروعاتهم. وقد احتجّوا، بالإضافة إلى ذلك، بأنّ النّاس الذين أُسكِنوا في طريق «كارنو» هم شعب «البايا» (Baya)، بينما هم ينتمون إلى «البوفي» (Bofi).

غادر الرقيب «يمبا»، إذًا، «بودا» مع ثلاثة من حرّاسه [...]. كان يُرافق هذه المفرزة الصغيرة «بووِي» (Boué) ورجلان تحت إمرته. في الطريق كان الرقيب «يمبا» يأسر رجلين أو ثلاثة من كل قرية يمرّ بها، ويصطحبهم معه بعد أن يُقيِّدهم بالأصفاد.. عند وصولهم إلى بودمبيري بدأت العقوبات: جرى تقييد 12 رجلًا بالأشجار في حين لاذ زعيمُ القرية ويُدعى «كوبيلي» (Cobélé) بالفرار. أطلق الرّقيب «يمبا» والحارس «بونجو» (Bonjo) النّارَ على المُقيَّدين الاثني عشر وقتلوهم. ثم وقعت مذبحةٌ كبيرةٌ بحقّ النّساء، اللّواتي ضربهنّ «يمبا» بساطور. ثم أمسك بخمسة أطفال صغار السنّ واحتجزهم داخل كوخ وأشعل النّار فيه. يُخبرنا «سامبا نغوتو» أنّ المجموعَ كان 32 ضحية».

بعد الإدلاء بشهادته، وبعد عودته من بودا، أُدخِلَ «سامبا نغوتو» السّجنَ مع عدد من أفراد عائلته بأمر من «الباشا»، الذي ذهب في جولة مع «يمبا» سابقًا. نقلَ أندري جِيد هذه الشهادة برسالة بعثها إلى الحاكم الذي أمرَ بفتْح تحقيق إداريّ عُهِدَ

به إلى «مارشيسّو» (Marchessou) الذي أكّدَ الوقائعَ. ربّما جرت مُحاكمةُ «الباشا» (120). روى جِيد تفاصيلَ رحلته في جريدة «Le Populaire» (الشّعبيّ) التي يملكها «ليون بلوم» (Léon Blum). ردَّ مديرُ «شركة الغابات سانغا ـ أوبانغي» (C.F.S.O.: Compagnie Foresrtière Sangha-Oubangui) على الصحيفة وكتب فيها أنّ «سامبا نغوتو» هو آكِل لحم بشر (anthropophage) حقيقيّ، وتاجر عبيد، ونهّاب وسارق» (121)، وأنّه، في ما يخصّ الوقائع المُشار إليها أعلاه، "القضية كانت تتعلّق بنزاع بين زنوج (122).

المصادر:

André Gide, Voyage au Congo, Gallimard, 1927, Idées n_ 443, page 93.

25 تشرين الأول 1961:

نشيد العار (الجزائر)

بينوا راي (Benoist Rey)، وهو مُجنّد ومُمرّض في مغاوير المُطاردة في منطقة «جيجل» (شمال قسنطينة)، كتب ما يلي:

لن أنسى أبدًا التّمزيقَ الجزائريَّ،

في أربعة أقطار العالم من الاحتضار

ولا الأولادَ الذين يبحثون بين الأنقاض عمّن يبكونه.

ولا الرّجالَ، الذين يُعدَمون فجرًا ويُذبَحون ليلًا بين جدران العار.

ولا النساءَ المغصوبات.

ولا الابتسامةَ القبيحة للرّاشي، صديقي.

لن أنسى أبدًا الحرائقَ في الجبل،

والحمْلانَ المَبقورة بصدفة القسوة،

ولا طرقاتِ الكُره، ومواكبَ الألم.

ولا النظرةَ الزائغة للرؤساء، وآمري المذابح،

ولا ضحكَهم أمام التّعذيب، والقرعَ بالعصا، والتّشويهَ.

وإذ أَعرضْتُ عن التعسّفِ والعبثِ فإنّني لن أنسى أبدًا

ما صنعته حربُنا،

حربُنا، ونحن في العشرين من العمر.

أن تُحارب

يعني أن تكون أقلَّ من إنسان وأكثرَ من قذِر.

التعليقات:

يوم 25 من شهر تشرين الأوّل هو تاريخ اعتباطيّ .(Le jour du mois, le 25 est arbitraire)



المصادر:

Sources: Vérité Liberté n° 12, octobre 1961 ; reproduit dans Benoist Rey Les égorgeurs, Éditions Los Solidarios, Le Monde Libertaire, 145 rue Amelot, 75011 Paris, 1999, p. 105

26 تشرين الأول 1956:

سلام قبائل «النمامشة»: الجرحى يُذبَحون بسكّين المطبخ (الجزائر)

في 25 تشرين الأول، شارك روبار بونّو (Robert Bonnaud)، وهو مُؤرّخ، كان قد جُنّدَ في الجزائر، شارك في عملية ضدّ الفلّاقة (المُجاهدين/fellaghas) في جبل «بوكّماش»، الواقع في مرتفَعات النمامشة في جنوب «الشريعة» (Chéria) (جنوب غرب ولاية تبسّة). قصف سلاحُ الجوّ المُتمرّدين. في اليوم التّالي صَدَرَ أمرٌ بمُباشرة «التنظيف».

«كانت أغلبُ إصابات الجرحى الذين لم يتمكّنوا من الفرار في سيقانهم، وبالتّالي كان من الممكن إسعافُهم، على الرّغم من خسارتهم كمّيات من الدم، وعلى الرّغم من البرد اللّيليّ [الشديد] الذي ازرقّ منه لحمُهم. [لكنْ، رغم ذلك]، ذُبِحوا في ظروف شنيعة تفوق الخيالَ الطبيعيَّ، لكنّها لا تفوق الواقعَ الجزائريَّ.

تميَّز بصورة خاصّة ضُبّاطُ المجموعة المُتنقّلة للحماية الريفية (G.M.P.R: Groupe Mobile de Protection Rurale)، الذين أَشرفوا على التّنظيف. كانوا يركلون الجريح بضراوة على جرحه، فيختنق المسكينُ من شدّة الألم. كانوا يمزحون مِزاحًا بغيضًا أثناء التقاط الصور: «هيّا، جمِّل نفسك، ابتسم للعصفور الصّغير، أَمتِعنا...»، ويُضاعفون فظاظتَهم بحجة الاستجواب. [كان الإعدام يتمّ على هذا النّحو]: في النهاية يُخرجون سكّين مطبخ ويَسنُّوه طويلًا على الصّخر تحت نظر المحكوم عليه. كان الإعدام يُنفَّذ ببطء وعلى نحوٍ أخرقَ، تُحَزُّ رقبتُه من دون قطْع وِداجه. لكنْ كان لا بدّ من بعض الكلمات التاريخية المُبتذَلة بعد الذبح: «مرة أخرى، إنسانٌ مجهولٌ يموت كما عاش...». مُبالغةً في الاحتياط، تُهشِّم رصاصةٌ، تُطلَق عن قرْب من بندقية «ماس 36» (Mas 36)، وجهَه وتُحوّله إلى شيء مُقزّز لا اسمَ له في لغة الفظاعة... [...]

إذاً، لقد قَتلوا الجرحى، ومن بينهم شخصٌ سليم البنية إلى درجة أنّه استطاع أنْ يحمل على ظهره، طيلة السّاعات التي استغرقتها عمليّة التّنظيف، جهازَ 300 [للاتّصال] (le poste 300) التّابع للسَرِيّة.

المصادر:

Robert Bonnaud, La paix des Némentchas, Esprit avril 1957, Itinéraire, Minuit, 1962 ; sprit, Ecrire contre la guerre d'Algérie, Hachette, Pluriel, 2002, p. 199, 204, 205 ; Pierre Vidal -Naquet, Les crimes de l'armée française, La Découverte, 2001, p. 56 -62.

29 تشرين الأول 1965:

خطف «بن بركة» في باريس على يد شُرطيَّيْن فرنسيَّيْن (المغرب)

يوم الجمعة 29 تشرين الأول 1965، خُطِف «مهدي بِنْ بركة من أمام «مجمّع سان جرمان التجاري الترفيهيّ» (drugstore St Germain) في قلب «باريس». «بِنْ بركة» هو مُناضل وطنيٌّ مغربيٌّ منذ عهد نظام «الحماية» (Protectorat)، وزعيمُ «الاتحاد الوطني للقوّات الشعبية» (UNFP: Union Nationale des Forces Populaires)، الحزب الأكبر في المعارضة، ومُنسّق مؤتمر القارات الثلاث الذي كان من المفترض انعقادُه في«كوبا». بعدها لم يُرَ «بِنْ بركة» ثانية ولم يُعثَر أبدًا على جثّته.

إعادة تأليف الأحداث:

- بهدف إخراج فيلم عن تصفية الاستعمار (décolonisation)، التقى «جورج فيغون» (Georges Figon) (الذي كان قد خرج مؤخّرًا من السّجن، وكان مرتادًا في

الوقت نفسِه لوسط الأوباش والسَّفلة، ولدوائر المُثقّفين)، والصّحافيّ «فيليب برنيي» (Philippe Bernier)، التقيا بـ «مهدي بن بركة» في «القاهرة» وجنيف» يومَيْ 3 و20 أيلول سنة 1965. وتولّى نقلَهم «أنطوان لوبيز» (Antoine Lopez)، الذي كان يشغل منصب مدير محطة (chef d'escale) في مطار «أورلي» [باريس]. كان يمكن أن تتمّ محاولة لتنفيذ عملية خطف في تلكما المناسبتين.

- حُدِّد لـ «بن بركة» موعدٌ في 29 تشرين الأول مع «برنيي» والمُخرج «جورج فرانجو» (Georges Franju) و«جورج فيغون» من أجل الفيلم، وذلك في مَشرَب «ليب» (Lipp) في «جادة سان جرمان» (Boulevard St Germain) بالقرب من المتجر.

- في 28 تشرين الأوّل، قابَلَ المغربيُّ «شتوكي» (Chtouki) «لوبيز» في «مطار أورلي»، وطلب منه توقيف «بن بركة». اقترح «لوبيز» الاستعانة بالشرطيّ «سوشون» (Souchon)، الذي اتّصل به.

- في 29 تشرين الأوّل ذهب «بن بركة» إلى الموعد برفقة طالب مغربيّ يُدعى «[التّهامي] الأزموري» (El Azemouri).

- كان بانتظاره شرطيّان فرنسيّان، هما: «سوشون» – الذي زعم أنّه نال من قيادته الموافقة على مهمّته في صباح اليوم نفسه، - وفواتو (Voitot). أومأ «لوبيز»، الذي كان على مقربة من المكان، للشّرطيّ «سوشون» مشيرًا إلى «بن بركة». نادى «سوشون» «بن بركة» وأركبه في سيارته. وكان في المكان أيضًا «فيغون»، وربّما شرطيّ من «المخابرات العامّة» (RG).

كان في السيارة «لوني» (Le Ny) وصعد «لوبيز» أيضًا. قصدوا «جورج بوشسيش» (Georges Boucheseiche) في «فونتيناي - لو - فيكونت» (Fontenay-le-Vicomte).

فرَّ الطالبُ «الأزموري» ولم يرفع شكوًى، لكنّه أبلغ، حوالي الساعة الواحدة ليلًا، مسؤولًا في «الاتّحاد الوطنيّ للقوّات الشّعبيّة» (UNFP) لدى مجموعة من الطلاب المغاربة.

في «فونتيناي»، قام «سوشون» و«فواتو» و«لوبيز» بتسليم «بن بركة» إلى «بوشسيش» وعادوا إلى «باريس». أخبر «بوشسيش» و«دوبايْ» (Dubail) «بن بركة» بأنّه سيلتقي «المسؤول». انضمَّ إليهم «فيغون».

وصل الخبرُ إلى «محمد أوفقير» و«أحمد الدليمي» في «المغرب» عن طريق «لوبيز» وأزلام (comparse) «بوشسيش».

يوم السبت 30 تشرين الأول، وصل تِباعًا إلى «مطار أورلي» كلٌّ من «الدليمي» و«أوفقير»، وتوجَّها إلى مكان «بوشسيش» في «فونتيناي ـ لو ـ فيكونت». قال «الدليمي» أنّه يجب تصفية «بن بركة». راح «لوني» و«دوبايْ» و«بوشسيش» و«باليس» (Palisse) يوسعون «بن بركة» ضربًا. وصل «أوفقير» وبدأ «بِثقْب (pic-oter) عنقه بالخنجر».

من أجل **توريط** «لوبيز» قاموا بنقل «بن بركة» وهو فاقد للوعي إليه وقيَّدوه داخل القبو.

«لوبيز»، بعد عودته إلى منزله، لاحظ، طوال الليل، حركة روْحات وغدْوات لسيّارات مغربيّة. أوصل «لوبيز» «أوفقير» و«الدليمي» إلى «مطار أورلي» يوم الأحد عند الساعة الخامسة فجرًا.



المصادر:

Jacques Derogy, Frédéric Ploquin, Ils ont tué Ben Barka, Fayard, 1999 ; Robert Arnaud,

France -Inter, L'affaire Ben Barka, dimanche 25 octobre 2000 ; Gilles Perrault, Notre ami le Roi, Gallimard, 1990.

شهر تشرين الثاني

2 تشرين الثاني 1965

تحقيق حول اختفاء «بن بركة» يفيد أنّ جهازَ الدولة الفرنسية متواطئ (المغرب)

لم يرفع الطالبُ المغربيُّ [التّهامي الأزموري]، الذي كان برفقة «بن بركة» لحظة خطفه في 29 تشرين الأول 1965 في «باريس»، لم يرفع شكوًى. امتلك تحقيق الشرطة الذي تسبّب بفتحه بعضُ الصحافيين وشقيقُ «بن بركة»، «عبد القادر»، امتلك عناصرَ للتقدّم سريعًا، لكنّ ذلك لم يحصل. مع العلم أنّ ذلك اليوم كان يوم عطلة نهاية الأسبوع لِعيد جميع القدّيسين (week-end de la Toussaint). أشارت الصحافة إلى أنّ وزير الداخلية المغربي «أوفقير» قد زار «باريس» - عبورًا - يوم السبت 30 تشرين الأوّل. سوف تكون [الصّحافة] غالبًا أسرعَ وأكثرَ اطّلاعًا من القاضي «لويس زولّينجر» (Louis Zollinger) المُكلَّفِ بالتّحقيق. غير أنّ هذا [التحقيقَ]، الذي بدأ بإجرائه المُفوّضُ «موريس بوفيي» (Maurice Bouvier) ابتداءً من يوم الثلاثاء 2 تشرين الثاني، أظهر أنّ «بن بركة» كان قد أُوقِفَ من قِبل شرطيّيْن اثنيْن هما «سوشون» (Souchon) و«فواتو» (Voitot)، اللذين ينتميان إلى مفرزة المُخدّرات، وأنهما تصرَّفا بناء على طلب «لوبيز»، الذي كان يشغل مدير محطة في «مطار أورلي» [باريس]، وهو أحد العملاء المُخلِصين لـ «مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسّس» (SDECE)، وكما يبدو فقد تمّ ذلك بالتّنسيق مع قيادتهما. روقِبَ منزل «جورج بوشسيش»، وهو لصّ يقطن في «فونتيناي» (Fontenay)، ومنزل «لوبيز» القريب منه، يوم الثلاثاء 2 تشرين الثاني، فيما فُتِّشَت الأماكنُ المُجاورةُ بواسطة المروحيّات

بحثًا عن «بن بركة». اتّجهت الشكوك نحو المغاربة الذين سلَّمهم الخاطفون «بن بركة»، زاعمين أنّ الأمر كان يتعلّق بلقاء لدراسة احتمال عودة «بن بركة» إلى المغرب.

لم يُعكّر هذا الأمرُ، ولو قليلًا، صفوَ حفلة كوكتيل جمعت في 3 تشرين الثاني في ساحة «بوفو» (place Beauvau)، جمعت وزيرَ الداخليّة المغربيّ الجنرال «أوفقير»، ونظيرَه الفرنسيَّ «روجي فراي» (Roger Frey) ومُحافظَ الشّرطة «موريس بابون»، وتَبِعه استقبالٌ رسميّ في السّفارة المغربيّة.

عند انتهاء استجواب «لوبيز» ليلة 3 - 4 تشرين الثاني، قرَّر «روجي فراي» و«جورج بومبيدو» [رئيس وزراء فرنسا]، بعد تلقِّيهما تحذيراتٍ، عدمَ احتجاز «أوفقير» و«الدليمي»، اللذين أقلعا باتّجاه «المغرب» في 4 تشرين الثاني. في الخامس من الشهر نفسه، رفض الملكُ «الحسن الثاني» رغبةَ السفير الفرنسيّ تنحية «أوفقير». في اليوم نفسه، أُودِعَ «لوبيز» السّجنَ، ثمَّ سُجِنَ «سوشون» و«فواتو» في 13 من الشهر نفسه. في 8 تشرين الثاني، صدرت مذكّرةُ طلب تسليم بحقّ «جورج بوشسيش» الذي «**فَرَّ إلى المغرب مثل بقيّة مُدبّري عمليّة الخطف**». في 29 تشرين الثاني، وُجِّهَ الاتّهامُ إلى «فيليب برنيي»، الصحافيّ الذي كان على موعد للقاء «بن بركة» في 29 تشرين الأول لِبحث موضوع إخراج فيلم. إلا أنّ شريكَه في الفيلم، المُجرمَ المحكومَ عليه سابقًا، «جورج فيغون» لم يكن قَلِقًا أبدًا، لمّا استرسلت الصّحافة في إعلان ضلوعه في عمليّة الخطف. وفي حين كانت الشرطة تَجهد للعثور عليه كان صحافيّون من مجلة «مينوت« (Minute) ومجلة «باري ماتش(Paris Match) « يلتقون به. في 10 كانون الثاني، نشرت صحيفة «الاكسبراس» (Express) مقالًا بعنوان: «لقد شاهدتُ مقتْل بن بركة (J'ai vu tuer Ben Barka)، وفيه اعترافات «جورج فيغون». في 17 كانون الثاني أعطت «مُكالمةٌ هاتفيّةٌ من مجهول» الشّرطةَ عنوانَ «جورج فيغون». طوَّقت

قوّاتٌ كبيرة من الشرطة منزله. عُثِرَ على «فيغون» ميِّتًا. خَلَصَ قاضي التحقيق إلى أنّ «**فيغون انتحر من دون مساعدة شخص آخر**»، وحرصت النيابة العامّة على تكليف قاضٍ آخر، غير القاضي «زولّينجر»، بالتحقيق.

بِما أنّ شرطيّيْن اثنيْن قد شملهما الاتهام في عملية الخطف، فإنّ القاضي «زوّلينجر» لا يعُدْ بإمكانه الاستعانة، بحسب القانون، بأجهزة الشرطة. وهذا ما عطَّل التّحقيق. صدرتْ مُذكّرةُ توقيف في 20 كانون الثاني بحقّ «أوفقير» و«الدليمي». واتُّهِم «مارسيل لوروا ـ فِنفيل» (Marcel Le Roy-Vinville)، رئيس «لوبيز» في «مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسّس» (SDECE).

بدأت جلساتُ المُحاكمة في أيلول سنة 1966. توقّفت في 19 أيلول بوصول «الدليمي» الذي سلَّم نفسَه للعدالة. افتُتِحت جلساتُ المحاكمة [من جديد] في 5 حزيران 1967. حكمت المحكمةُ بالسّجن المُؤَبّد مع الأشغال الشاقّة على «جورج بوشسيش» و«جان باليس» و«جوليان لوني» و«بيار دوبايْ» (Pierre Dubail)؛ فيما بُرِّئَ «أحمد الدليمي» و«غالي الماحي» (Ghali El-Mahi) و«روجي فواتو» و«مارسيل لورَوا - فِنفيل» و«فيليب برنيي». وحُكِم على «أنطوان لوبيز» و«لويس سوشون» بالسجن ستّ سنوات مع الأشغال الشاقّة. وحُكم على «محمد أوفقير» غيابيًّا بالسجن مدى الحياة. إنّها أحكام تُرضي الجميع.

في عام 1975، قدَّم نجل «بن بركة»، «بشير»، شكوًى جديدةً. استمع القاضي «بينسو» (Pinceau) إلى المحامي «بيار لومارشان» (Pierre Lemarchand)، المُفترَض أنّه صاحب الورقة التي وُجِدَت فوق جثّة «فيغون». لم يُوَجَّه أيُّ اتهام إلى «لومارشان». في عام 1982، حصل القاضي على إذن من الحكومة الاشتراكية لِمُراجعة وثائق «مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسّس» (SDECE) المُتعلّقة ب«مهدي

بن بركة». لم يُعْطَ، تقريبًا، الوقتَ لِقراءتها. ولم يكن مسموحًا الاطّلاع عليها بشكل حُرّ سوى وثيقتين اثنتين كانتا قد رُتّبتا بلا شكّ، تتّهمان فقط «لوبيز» و«لوروَا ـ فنفيل».

اختفى الكثيرُ من الفاعلين والشهود بينما كان التحقيق لا يزال جارِيًا:

"**انتحر**" «أوفقير» في 16 آب 1972 إثر الهجوم على طائرة «الحسن الثاني» [ملك المغرب]، **مات** «الدليمي» "**في حادث سير**" سنة 1983؛ **مات** «الأزموري» سنة 1970؛ بعد موت «أوفقير **قُتِلَ** كلٌّ من «لوني» و«دوبايْ» (Dubail) و«بوشسيش»، الذين كانوا قيد الإقامة الجبريّة في «المغرب». **مات** «باليس» سنة 1979.

يجتمع «بشير بن بركة» وعائلته وأصدقاؤه، يومَ 29 تشرين الأول من كل سنة، أمام مشرب «ليب» عند الساعة الواحدة ظهرًا.

تورّط فرنسا:

إنّ الدولة الفرنسية هي، على الأقلّ، متواطئةٌ. والشرطةُ مُتورّطة من خلال «سوشون» و«فواتو»، كذلك «مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسّس» (SDECE) متورّطة من خلال «لوبيز» و«لوروَا - فِنفيل». من المُحتمل أنّ هؤلاء الرجال لم يتصرَّفوا من تلقاء أنفسهم. لذلك تدخّلت «المخابرات العامّة (RG)» لِكبْح التحقيق، وربما لتسهيل القضاء على طرف وشاهد مُزعج هو «فيغون». وبدا أنّ المُفوَّضَ «كايْ»، رئيس «الشعبة الثانية في المخابرات العامّة»، يُوفّر الغطاء لِـ «فيغون»، ويبدو أنّه كان مُطّلعًا بشكل دقيق على القضية. تدخّلت الشبكات المُعادية لِـ «منظمة الجيش السرّي» (OAS: Organisation de l'Armée Secrète)، والمُخبرون السرّيون للمحامي الديغولي «بيار لومارشان» نائب مدينة «ليون» (l'Yonne)، وورَّطوا عصابة لصوص «جو عطيّة» (Jo Attia) (بوشسيش، لوني، باليس)، الذين استخدموهم

لتنفيذ الأعمال الدنيئة للنظام الديغولي، لا سيّما خطف الكولونيل السابق «آرغو» (Argoud) في 25 شباط 1963 في «ميونيخ». ربما كان «لومارشان» هو مَن حرّك «فيغون»، و«لومارشان» نفسه هو محامي «فيغون» لكنّه لم تقع ملاحقتُه. وزيرُ الداخلية «روجي فراي» (Roger Frey) –**الذي أمضى أسبوعَ عُطلة في المغرب» في أيلول 1965 [في ضيافة] «أوفقير» في أحد أملاكه، وذلك قبل شهر واحد من وقوع الجريمة** (123) ـ هو ومُديرُ الشرطة «موريس بابون» والمُفوّضُ «كاي»، الذين كلّفوا المُستخدَمين الصّغار «لوبيز» و«سوشون» و«فواتو» و«لوروَا ـ فِنفيل». أما «جاك فوكّار» (Jacques Foccart)، في قصر الإليزي، فـ «كان على اطّلاع» (est au par-fum)، لكنْ لم يَذكر ذلك سوى «سوشون».

استفادت الأجهزة السرّية المغربية، المسؤولة بشكل مُباشر عن مقتل «بن بركة»، من جميع تلك المساعدات. رأى البعض يدًا لـ «الموساد» الذي كانت تجمعه علاقات طيبة بالجنرال «أوفقير». من دون امتلاك دليل، فإنّ هذا الاختفاء يخدم مصالح «الولايات المُتّحدة [الأميركية]»، ويرى البعض أنّ «وكالة الاستخبارات المركزية» (CIA) تقف خلف كل هذا الإخراج المُعقّد. ولم يُسمح بالاطّلاع على ملفّ الـ «CIA» المُتعلّق بالقضية. يجب التذكير بأنّه طوال السّتينات، وفي عزّ حرب الفيتنام، جرى التخلّص من الكثير من الزعماء أو القادة الذين أعلنوا سياسة عدم انحياز إزاءَ الكتلتين، وهم «موميِي» (Moumié) (الكاميرون، 1960)، و«لومومبا» (Lumuba) (الكونغو البلجيكية سابقًا، الزّائير لاحقًا، ثمّ الكونغو الديموقراطيّة حاليًّا، 1961)، و«أولمبيو» (Olympio) (الطوغو، 1963)، و«كامانو» (Caamano) (سان دومينغ، 1965)، و«بن بلّة» (الجزائر، 1965)، و«سوكارنو» (Soekarno) (أندونيسيا، 1968).

قِيلَ أيضًا أنّ الـ «CIA» كانت تُريد توجيه ضربة للجنرال «ديغول» قبل الانتخابات

الرئاسية المُقرَّرة في 5 كانون الأوّل (حيث اُضطُرّ إلى خوض دورة ثانية لكيْ يفوز أمام منافسه «ميتران»).

المصادر:

Jacques Derogy, Frédéric Ploquin, Ils ont tué Ben Barka, Fayard, 1999 ; Robert Arnaud, France -Inter, L'affaire Ben Barka, dimanche 25 octobre 2000 ; Gilles Perrault, Notre ami le Roi, Gallimard, 1990

7 تشرين الثاني 1805:

القانون المدني: «تمييز غير البيض أمر ضروري». (المستعمرات)

ينصّ القرارُ (arrêté) الصادرُ في 16 شهر برومَر (Brumaire) السنة 14 (7 تشرين الثاني 1805)، وهو القرار الذي أعلن نابليون الأول، من خلاله، القانونَ المدنيَّ في المستعمرات، يَنص في مادّته الثالثة: «إنّ أحكام القانون المدني المُتعلّقة بالزواج والتبنّي والاستلحاق (الاعتراف بالولد)، وحقوق الأولاد في ميراث أبيهم وأمهم، والهِبات المبذولة عن طريق الوصيّة والتبرّعات، والوصايات شِبه الرسمية أو الشرعية، لن يُعمَلَ بها في المستعمرة إلا في ما يخصّ البيض في ما بينهم، وفي ما يخصّ المُعتَقين وأخلاف المُعتَقين في ما بينهم، من دون تحقُّق أيٍّ من الأحكام المذكورة من طبقة إلى أخرى بأيِّ طريق مباشِرة أو غير مباشِرة». يُشير سكولشير (Schoelcher)، تعليقًا على ذلك، إلى أنّ حيثيّةَ (سبب الحكم/considérant) هذه المادّة جديرة بـ [هذا] القرار (décision): «آخذين بالاعتبار أنّه في كل زمان، شهدنا في المستعمرات تمييزَ غير البيض(distinction des couleurs)، الذي يُعدّ ضروريًا في بلدان العبيد، وأنّه من الضروريّ تثبيت الخطّ الفاصل، الذي كان دائمًا موجودًا، بين طبقة البيض وطبقة مُعتَقيهم أو أخلاف مُعْتَقيهم، إلخ..».

التعليقات:

نُلاحظ أن القضيّةَ هي قضيّةُ خطّ فاصل بين البيض والمُعتَقين، بينما العبيد الذين هم، بحسب **القانون الأسود** (قانون السّود/Code Noir)، أموالٌ منقولة قد جُهّزَت للاستخدام، ليس لهم أيُّ حقّ يُذكَر.

المصادر:

Victor Schoelcher, Des colonies françaises, abolition immédiate de l'esclavage, 1842, réédité par C.T.H.S., 1998,page 189.

18 تشرين الثاني 1892:

الكولونيل «دودس» ينهب «أبومايْ» ويحرقها (الدّاهومي، البنين حاليًّا)

كانت مملكة «أبوماي» (Abomey) على درجة عالية من التّنظيم وتمتلك جيشًا قويًّا. زعم الفرنسيون أنّهم قد حصلوا على تنازل عن كوتونو (Cotonou) ثم استقرّوا في بورتو - نوفو (Porto-Novo) سنة 1882. أعاد الملك بيهانزان (Béhanzin) النظر في الوجود الفرنسي فقصفت البحريّةُ الفرنسية كوتونو ردًّا على ذلك. كان منَ المُتوقّع أن يخضع بيهانزان. لكنّ الوزير إيتيان (Etienne) في باريس كان يُريد الحرب. كان بيهانزان في نزاع مع جيرانه. تعرّضت السفينة المدفعية «توباز» (Topaze)، التي دخلت نهرَ «أويمي» (Ouémé) في آذار 1892، لنيران الدّاهوميّين وكان على متنها الحاكمُ الفرنسيُّ فيكتور بالّو (Victor Ballot). وُجِدت إذًا الذريعةُ.

كتب جان سوري ـ كانال (Jean Suret-Canale): «كُلِّفَ رتْل «دودس» Dodds [...] المُؤَلَّف من 3,000 رجل، باختبار أحدث المعدّات العسكرية من رصاص مُتفجّر وقنابل الملْينيت (مُتفجّر قوي/mélinite). كان المَسير إلى أبوماىْ صعبًا للغاية. عَبَثًا،

ضاعَفَ بيهانزان عروض السلام، وكان كلما وافق على شروط «دودس»، يضع هذا الأخيرُ شروطًا جديدةً. وهكذا ترك بيهانزان، كعربون حسْن نِيّة، رتْل «دودس» يدخل «كانا» (Cana)، بل وأرسل له كمّياتٍ من لحوم البقر لتموينه: عندما قَبِلَ بالشروط الفرنسية، من ضمنها احتلال أبوماي (Abomey)، وبدأ بتسليم عتاده الحربيّ، طالَبَ «دودس» فجأةً أنْ تُسلَّم الأسلحةُ وأنْ يُدْفَع التّعويضُ الذي قدرُهُ 15 مليونًا، كما نصَّ الاتّفاق، في غضون أربع وعشرين ساعة! لم يكن بالإمكان تلبيةُ هذا الشرط الجديد - فاتّخذ «دودس» ذلك ذريعةً! - وأعلن فورًا فسْخ الاتّفاق واستأنف الهجوم على عدوّه المُسلَّح بشكل جزئيّ. أخيرًا، أُحرِقَت أبوماي واحتُلَّت بعد جلاء بيهانزان منها. نهب رتْلُ «دودس» القصورَ والقبورَ. وأعلن «دودس» عزْلَ «بيهانزان».

أقام بيهانزان في الرّيف سنتيْن. وسلَّم نفسَه بعد خيانة أخيه له ونُفِيَ إلى جزيرة «مارتينيك» (Martinique) ثمّ إلى الجزائر.



المصدر:

Jean Suret -Canale, Afrique Noire, Occidentale et Centrale, Éditions sociales, 1968, p. 288 ;

Gilbert Comte, L'empire triomphant, Denoël, 1988, p. 98 -103.

18 تشرين الثاني 1801:

بونابرت يشرع في القضاء على حكومة السود في «سان ــ دومينغ» (هاييتي)

أرسل القائدُ العامّ لجيش «سان - دومينغ» (Saint-Domingue) توسّان لوفرتور (Toussaint Louverture) إلى فرنسا دستورًا للتّصديق عليه. ينصّ الدستور في المادّة الثالثة «لا يمكن للعبوديّة أن تُوجَدَ في هذه الأرض؛ فالرقّ قد أُلْغِيَ فيها للأبد. كلّ

النّاس يولَدون فيها ويعيشون ويموتون أحرارًا وفرنسيّين». ردَّ نابليون بونابرت على هذا «العبد المُتمرّد» برسالة، بتاريخ 27 بروماڕ من السنة 10، مُعلنًا بدء الحملة العسكريّة لإعادة غزو الجزء الفرنسيّ من سان ـ دومينغ.

في تلك الرسالة، جمع بونابرت التهديدَ والتملُّقَ والكذبَ.

أمّا عن التهديد: «لقد أرسلنا إلى هناك [سان-دومينغ] صهرَنا المواطنَ ليكليرك (Le-clerc) بصفته قائدًا عامًّا، كأوّل حاكم للمستعمرة. تُرافقه قوّاتٌ لا يُستهان بها [54 سفينة، 23,000 رجل]، بهدف فرْض احترام سيادة الشعب الفرنسي... يطيبُ لنا أن نُعرب عن أملنا بأنك ستُبرهن لنا، ولكل فرنسا، عن صدق المشاعر التي عبَّرتَ عنها دائمًا في الرسائل العديدة التي بعثتَها إلينا. [...] إنّ الدستور، الذي قُمتَ بصياغته جامِعًا فيه الكثير من الأمور الجيّدة، يحوي أمورًا أخرى تُناقض كرامة الشعب الفرنسي وسيادته التي تُؤلّف سان-دومينغ جزءًا منها. [...] إنّ سلوكًا مُنافِياً لذلك لا يتوافق مع الفكرة التي كُنّا قد تصوّرناها عنكم، الأمر الذي قد يتسبّب في حرمانكم من العديد من الحقوق في اعتراف الجمهورية بكم وفي تمتّعكم بخيراتها، وقد يحفر تحت خطواتكم هُوّةً يمكن في حال ابتلعتكم أن تُساهم في تعاسة هؤلاء السود الشجعان الذين نُحبّ شجاعتهم؛ والذين نرى أنفسنا مُضطرّين بعناء إلى معاقبة المُتمرّدين منهم»[124].

أمّا عن التملّق: «إنّنا نُقدِّركم، ويَطيب لنا الاعترافُ بالخدمات الكبيرة التي قدّمتموها للشعب الفرنسي وإعلانُها. إنّ الفضل يعود لكم أنتم وللسود البواسل في رفع العلم الفرنسي خفّاقًا فوق سان ـ دومينغ».

وأمّا عن الكذب: «فِيمَ ترغب؟ في حريّة السّود؟ أنت تعلم أنّنا، في كل البلدان التي كُنّا فيها، أعطينا الحرية للشّعوب التي لم تكن تملكها» (125).

ثمّة رسالة أخرى وجّهها القنصلُ الأوّلُ، يومَ 8 تشرين الثاني 1801، إلى سكّان سان -دومينغ تُؤكّد أنّه: «مهما يكن أصلكم ولونكم، أنتم فرنسيّون، أنتم كلُّكم متساوون أمام الله وأمام الجمهورية. [...] إذا قِيل لكم: "إنّ هذه القوات [الفرنسيّة] مُخصّصةٌ لِتَسلبَكم حرّيتكم". فأجيبوا: "إنّ الجمهورية لن تسمح بأن يتمّ اختطافها منّا"».

في الوقت عينه، أبلغ بونابرت بريطانيا العظمى عن طريق «تالّيْران» (Talleyrand) أنّ «القرار الذي اتّخذه بالقضاء على حكومة السّود في سان ـ دومينغ» هو قرار يصبّ في مصلحتها.

يقول فوشي (Fouché) في مُذكّراته ببساطة: «لقد تقرّر، سلفًا، أنّه بعد الغزو سيُعمل على تثبيت العبوديّة وفقاً لقوانين وأنظمة ما قبل سنة 1789، وأنّ تجارة السود واستيرادهم ستجري تبعًا للقوانين السائدة في ذلك الوقت [السابق لسنة 1789]».

توسّان (Toussaint) **لم يكن مُغفَّلًا**.

تأكّد **نِفاق** نابليون من خلال إعادة العبوديّة في 20 أيار 1802.

التّعليقات:

نُقِرُّ، مع سكولشير (Schoelsher) الذي صاح قائلًا: «**أيّ جانٍ هو هذا الإنسان**» [يقصد نابليون]، نُقِرُّ بأنّه توجَد، في هذه النّصوص، نِيّةٌ سيّئةٌ مُبيَّتةٌ (كامنةٌ) (un concentré de la mauvaise foi)، ظهرت جليّةً من المستعمِرين الفرنسيّين، لاحقًا، بهدف توقيع اتفاقيات مع الزعماء المحلّيين، تُخضعهم بشكل فعليّ هم وشعوبهم وثروات بلادهم لطمع الأوروبيّين ووحشيّتهم.



المصادر:

Victor Schoelcher, Vie de Toussaint Louverture, Ollendorf, 1889, Karthala, 1982, page

316,321; Aimé Césaire Toussaint Louverture, la Révolution française et le problème colonial., Présence africaine, 1981, page 287.

23 تشرين الثاني 1946:

قصف «هايفونغ»: 6000 قتيل (فيتنام)

في 9 آذار 1945، استولى اليابانيّون على كل السّلطات في الهند الصّينيّة، في حين أنّهم كانوا، من قبلُ، قد تركوا الأميرالَ دوكو (Decoux)، المُعيَّنَ من حكومة فيشي، يعمل على تثبيت النّظام. أعلن أمبراطورُ «أنّام» (Annam) باو داي (Bao Daï) إلغاءَ نظام الحماية الفرنسيّ. بدأت حركةُ الـ «فييت منه» (Vietminh)، وهي حركة وطنيّة ذات فكر شيوعيّ، ثورةً مُسلّحةً في آب 1945. وفي تموز تقرَّر، في اتّفاقيات بوستدام (Postdam)، أنْ يقوم الصينيّون بتجريد اليابانيّين من السّلاح في شمال دائرة العرض 16، وأنْ يفعل الإنكليزُ الأمر ذاته في الجنوب منها. في 15 آب عيَّن ديغول الأميرال تييرّي دارجنليو (Thierry d'Argenlieu) مندوبًا ساميًا لفرنسا في الهند الصينية، وليكليرك (Leclerc) قائدًا أعلى للجيش. أعلن «هوشي ـ منه» (Hôchi-Minh) زعيمُ حركة «فييت منه» استقلالَ فيتنام في 2 أيلول 1945 بحضور الجنرال ليكليرك، الذي كُلِّفَ من قِبل ديغول بإعادة احتلال الهند الصينية. كذلك فعلت لاوس وكمبوديا، تنحّى «باو داي» عن منصبه. في 23 أيلول، نال الكولونيلُ (سيديل Cédile) موافقة الجنرال الإنكليزي غرايسي (Gracey) على إعادة تسليح السّجناء الفرنسيّين السابقين، واسترجع الأبنية العامّة في سايغون (Saïgon) من مُمثّلي الحكومة الفيتنامية. في تشرين الأول،

قامت قوّاتُ الجنرال ليكليرك (Leclerc) بإنزال واحتلّت من جديد جنوبَ أنّام ولاوسَ وكمبوديا. في 6 كانون الثاني 1946، أحرزت حركةُ «فييت منه» فوزًا كبيرًا في الانتخابات التي جرت في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومةُ الفيتناميّة. في باريس، ترك ديغول السلطةَ في 21 كانون الثاني. في 6 آذار 1946، وقَّع سانتيني (Sainteny) في هانوي، التي مازالت القوّاتُ الصّينيّة موجودةً فيها، باسم فرنسا مع «هو شي ـ منه»، الذي ظلَّ، بخلاف الوطنيّين الآخرين، منفتحًا على الحوار، وقّع اتفاقًا «تعترف فرنسا بموجبه بجمهورية الفيتنام كدولة حرّة لها حكومتها وبرلمانها وجيشها وعملتها النّقدية، وتُؤلّف جزءًا من اتّحاد الهند الصينية الفيدرالي ومن الاتحاد الفرنسيّ»، والتزم [سانتيني] في اتّفاق مُلحق بسحب قوّاته في غضون خمس سنوات. كما نُصَّ على تنظيم استفتاء شعبي في الجنوب. قامت القوّات الفرنسية بإنزال في هايفونغ (Haïphong) في 8 آذار، حيث التقى ليكليرك بـ «جياب» (Giap). وصل إلى هانوي في 15 آذار. انتُقِد الاتفاق بشدّة في باريس. اعترض دارجنليو على الأحكام العسكريّة الواردة في الاتّفاق المُلحَق. دُعِيَ «هوشي ـ منه» للمجيء إلى فرنسا للتباحث في الموضوع. في طريقه إلى هناك، أعلن دارجنليو، بالاتّفاق مع موتي (Moutet) في 1 حزيران، قيام جمهورية كوشينْشينْ (Cochinechine) المستقلّة في انتهاك لاتفاقيات 6 آذار. افتُتح مؤتمر فونتانبلو (Fon-tainebleau) في 22 حزيران، الذي ضمَّ «هوشي ـ منه» والحكومة المُؤقّتة برئاسة جورج بيدو(Georges Bidault). في 14 أيلول وقَّع «هوشي ـ منه» اتّفاق «تسوية وقتية» (modus vivendi) قبل عودته.

يومَ 10 أيلول، استعاد الفرنسيون مصلحة الجمارك في حين أنّه كان يُفتَرض التفاوض بشأن إدارة هذا القطاع، فاحتجّ الفيتناميّون. عاد ليكليرك، وذهب دارجنليو إلى باريس.

في هايفونغ، عارضَ الفيتناميون، يومَ 20 تشرين الثاني، المُراقبةَ الجمركيّةَ. اقترح «هوشي ـ منه» عقْدَ اجتماع للّجنة المُشتركة للجمارك. لكنّ الجنرال فالّو (Valluy)، الذي حلَّ مكان دارجنليو، وبعد أنْ أبرق إلى الكولونيل «دِيباس» (Dèbes) في 22 [تشرين الثاني] بما يلي: «بناءً على ما حصل في 20 تشرين الثّاني، أرى من الضروريّ الاستفادة من الحادِث لتحسين موقعنا في هايفونغ»، أصدر إليه الأمرَ التاليَ: «آن الأوان لإعطاء درس قاسٍ لِأولئك الذين هاجمونا غدْرًا. يجب عليك الاستيلاء على هايفونغ بالكامل بكلّ الوسائل التي بحوزتك وإجبار الحكومة والجيش الفيتناميّ على التوبة (الإقرار بالذّنب مع النّدم/résipiscence)».

يومَ 23 تشرين الثاني، هاجم «دِيباس» هايفونغ وقصفها بواسطة ثلاث سفن حربيّة. بحسب بول موس (Paul Mus) (المُستشار السياسي لِـ «ليكليرك»)، الذي يستشهد بتحقيقٍ للأميرال باتّي (Battet)، يوجد 6,000 قتيل أغلبُهم من المدنيّين. كان ذلك بداية الحرب في الهند الصينية التي دامت، في ما يخصّ فرنسا، سبعَ سنوات ونصف.

تورّط فرنسا:

لم يعد هناك شكّ في أنّ هذا القصف كان جزءًا من التحريض الفرنسيّ الرّامي إلى وضع حدّ للاستقلال الذي كانت فيتنام بصدد الحصول عليه. ولا شكّ في أن الجنرال فالّو (Valluy)، بالاتّفاق مع دراجنليو، هو مَن وَضَعَ الحكومة الفرنسيّة أمام الأمر الواقع. والأمر الذي أصدره في 10 نيسان: «حَوِّلوا السيناريو، الذي هو سيناريو عمليّة عسكريّة بسيطة، إلى سيناريو انقلاب» (126)، يُؤكّد أنّ التعمُّدَ والتّرصّدَ (préméditation) كان من الجانب الفرنسي لا من جانب «هوشي - منه». اعتقدت فرنسا، ومعها الحزب الاستعماريّ لِحكّام المستوطنات وأصدقائهم، بأنّه قد يكون من المُمكن، كما في سنة 1885، إعادة تعيين دمًى مُتحرّكةٍ على رأس الحكم في فيتنام

المُحتلّة. لاحظَ ألفريد غروسّي (Alfred Grosser): «إن إخفاء السّبب الكامن وراء الحرب في الهند الصينية نعثر عليه في اختيار التّاريخ الرسميّ لاندلاع الحرب، الذي نجده في جميع الكتب المدرسية؛ وهو تاريخ 19 كانون الأول، أيْ يوم هجوم قوّات «فييت منه» على هانوي، بدلًا من [التّاريخ الصحيح أيْ] 28 تشرين الثاني، يوم قصْف ميناء هايفونغ من قِبل البحرية الفرنسية».

هل نتخيَّل عددَ الأرواح التي كان يمكن إنقاذُها لو أنّ فرنسا احترمت الاتّفاقَ المُوقّعَ في 6 آذار 1946؟



المصادر:

Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994, pages 97 -108 ; Philippe Devillers,

Paris, Saïgon, Hanoï, Archives, Gallimard ; Alfred Grosser et Al., La morale de l’histoire, Autrement, Oublier nos crimes, n° 144, avril 1994, page 221 ; Paul Mus, Témoignage Chrétien, 10 février 1950 ; Einaudi, Jean -Luc, Vietnam ! La guerre d’Indochine 1945 -1954, Le Cherche -Midi, 2001.

27 تشرين الثاني 1954:

«قريبًا ستنقضّ مُصيبة مُرعِبة على رؤوس المتمرّدين». (الجزائر)

وقعت أعمالُ تمرّد يومَ الأول من تشرين الثاني في الجزائر، حيثُ كان يُنظر دومًا إلى «السكان الأصليين» على أنّهم مواطنون من درجة ثانية، قد سُلِبَت أراضي معظمهم، ويعانون الجوعَ، ولا يستطيعون الالتحاق بالمدارس إلّا في حالات استثنائية، ويتعرّضون للإهانة من طرف الأوروبيّين، ولاستبداد الباشاوات (bachagas) أو الزّعماء (caïds)،

الذين هم أدوات للمستعمِر. بعد وقوع أعمال التمرّد هذه، تحدّث وزيرُ الداخلية فرنسوا ميتران، يوم 5 تشرين الثاني [1954]، عن القمع «الضروريّ والقاسي للاضطرابات»، ثم أعلن يومَ 7 تشرين الثاني: «الجزائر هي فرنسا، وفرنسا لن تعترف بأيّ سلطة أخرى فيها غير سلطتها». يومَ 5 تشرين الثاني، حُلَّت حركةُ الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD)، التي لمْ يكنْ لها أيُّ مسؤوليّة عن التمرّد، وأُلقِي القبضُ على أعضائها. في 20 تشرين الثاني، أكَّد ميتران: «إنّ مقاطعاتِ الجزائرِ الثلاث هي أراضٍ فرنسيّةٌ. إنّ الحكومةَ الفرنسيّةَ لا يمكنها أنْ تسمح ولا تريد أنْ تسمحَ للمُطالبات الشّعبيّة بأنْ تتجاوز حدودًا مُعيّنة من قبيل سلامة الأراضي [الفرنسيّة]والسّيادة الوطنيّة».

أُلقِيَت مناشيرُ من الطّائرات في الـ «أوراس» (Aurès)، التي عمّها التمرّد منذ الأول من تشرين الثاني:

«**نداء إلى السكان**

هناك مُحرّضون، بينهم غرباء، قد تسبّبوا في حصول اضطرابات دامية في بلدنا [...]

أيها المسلمون!

لا تَتْبعوهم والتحِقوا فورًا، وقبل يوم الأحد 21 تشرين الثاني عند السّاعة السّادسة عصرًا، بالمناطق الآمنة مصطحِبين معكم عائلاتِكم وأموالَكم. ستعمل القوّاتُ الفرنسيّة المتمركزة في منطقتكم على إرشادكم إلى تلك المواقع ومن خلال السلطات الإدارية للدّواوير (جمع دُوّار/douars).

أيّها الرّجال الذين تورَّطتم مع المُتمرّدين من غير علم ولم تُنسَب إليكم أيُّ جريمة، عليكم أن تُبادِروا إلى الالتحاق فورًا بالمناطق الآمنة مع أسلحتكم ولن يحصل لكم أيُّ مكروه.

قريباً ستنقضّ مصيبةٌ مُرعِبة على رؤوس المُتمرّدين.

وبعد ذلك، سيَسود من جديد السلامُ الفرنسيُّ (la paix française)».

نجد في هذا النصّ الذي يعود إلى سنة 1954، تعابيرُ من قبيل «منطقة محظورة» (zone interdite) و«منطقة تجمّع / تجميع» (zone de regroupement).

على الرغم من تلك التّهديدات لم يُحرّك السّكّان ساكنًا.

يومَ 26 تشرين الثاني، بدأ ميتران جولةً تفقّدية. في ذلك اليوم بدأت خمسُ كتائب عملية تمشيط واسعة في منطقة الـ«أوراس» (Aurès). نُقِلَ ألفُ شخص من دُوّار «يابوس» (Yabous)، بينهم نساء وشيوخ وأطفال، إلى مكان مُقفِر لا تتوفّر فيه مياه صالحة للشّرب، يُدعى «بوساحة» (Boussaha).

عند وصوله إلى باتنة، أعلن ميتران «**إنّ جنودَنا صانِعو سلام (مُخمِّدو فتن)**» (nos soldats sont des pacificateurs). في ذلك اليوم أقلعت تسعُ طائرات مُقاتلة من مطار باتنة. في هذه الأثناء في مشتى تاغيت (mechta Taghit) كان هذا المنظرُ: غسيل يجفّ على الأوتاد وأناس يروحون ويجيئون وماشية تبحث عن غذائها. فجأةً رأى الفلّاحون طائراتٍ مُقاتلةً تلمع تحت أشعة الشمس. انقضّت الطائرةُ الأولى ثم فتحت النّار على أحد البيوت. كانت رشْقة. ثم رشقة ثانية. ثم راحت جميعُ الطائرات تُطلق النار من رشّاشاتها. هرع النّاسُ إلى منازلهم التي اخترقها الرصاص. قُتلَت السيدة زعاف الصّاوبة (Zaaf Essaouba) البالغة ستين سنة من العمر. أُصيبت شابّةٌ عمرها ست عشرة سنة مرّتين. قُضِيَ على الماشية كلّها.

في «تكوت» (T'kout)، أعلن الوزيرُ، بعد تفقّده كتيبةً من المِظلّيين المستعمرين وزيارة ثكنة الدرك:

«إنّ الأوراس ليست في حالة تمرّد. هناك على الجبل بضع مئات من «القُساة» (durs)، وشعبٌ راضٍ وخاضعٌ ومذعورٌ».

في باتنة، حُوّل حوضُ السّباحة إلى مكان احتجاز، وكانت الشّاحناتُ المُحمَّلة بالمُشتَبه فيهم تطوف المدينة.

دُمِّرَ عدد من القرى بقاذفات اللهب (lance-flammes). يومَ 8 كانون الأوّل[1954]، أُعلِمَ سكّانُ مشتى «المرادسة» (mechta Meradsa) بضرورة مُغادرة الأماكن في اليوم التّالي. يومَ 9 كانون الأوّل، قبل أن تُشرق الشمس وقبل أن يتمكَّنَ السّكان من نقْل أغراضهم، أُغير على المشتى وأُحرِقت المنازل. يومَ 31 كانون الأول، أُحرِقَ مشتى «بوخروف» (Boukhrouf) ومشتى «تيفّرتاسّين» (Tiffertassine) بقاذفات اللّهب. فرَّ السّكّانُ البالغ عددهم 600 نفر.

بدأت «التهدئة».



المصادر:

Pierre Vidal -Naquet, La raison d’État, Éditions de Minuit, 1962, page 51 -52 ; Jean -Luc

Einaudi, Pour l’exemple, l’affaire Fernand Iveton, L’Harmattan, 1986, page 39 -41 ; Bernard Droz, Evelyne Lever, Histoire de la guerre d’Algérie, Seuil, Points Histoire, 1984, page 62 -63.

30 تشرين الثاني 1900:

«كل حمّال يُجَنَّد لأجل السُّخرة لن يرى قريته ثانية». (السودان، مالي حاليًّا)

أثناء مناقشة الجمعيّة [الوطنيّة] (البرلمان الفرنسيّ)، يومَ 30 تشرين الثاني سنة 1900، حول قضية فولي ـ شانوان (Voulet-Chanoine)، أعلن المُقيم العامّ السابق في مدغشقر «لومير دو فيلار» (Le Myre de Vilers):

«أنتم ترون ذلك، أنا مُتّفق تمامًا مع السيد فينْيي دوكتون (Vigné d'Octon) حول المبدأ نفسه؛ لكنّنا نختلف قطعًا حول المسؤوليات. إنّ زميلنا المحترم يُهاجم وكلاء الإعدام؛ أمّا أنا فَأَتَّهم الحكومات؛ فهي لا يمكنها أنْ تتجاهل أنّه بإرسال قوّات عدّةَ آلاف من الكيلومترات بعيدًا عن قاعدة عمليّاتهم، ومن دون وسائل نقل ومؤَن وسِلع تبادل، فإنّ هذه القوات مُجبرة على العيش على حساب المُواطِن وتسخير عدد لا يُحصى من الحمّالين، الذين يُمهّدون الطُّرُقَ بجثثهم.

كان أحد الروّاد الأكثر تميُّزًا، وهو قائد كتيبة مُدرّعات، يقول لي: كل حمّال يُجَنَّد لأجل السّخرة لن يرى قريته ثانية؛ (صيحات من جهة اليسار) إما أن يموت على الطريق، أو يصِل إلى المكان المقصود، ويُترك بلا مؤن أو مال أو وسيلة عيش».

المصادر:

Annales de la Chambre des Députés, 1900, p. 580 ; cité par: Jean Suret -Canale, Afrique

Noire, Occidentale et Centrale, Éditions sociales, 1968, page 280 -281 ; Jean -Pierre Biondi, Gilles Morin, Les anticolonialistes 1881 -1962, Pluriel, Laffont, 1992, p. 55.

شهر كانون الأول

1 كانون الأول 1944:

مذبحة ثيارو (السنغال)

حُرّرَ عدد من الرّماة من المُخيّمات التي أنشأها الألمان لِأسرى الحرب، وجرى تسريحُهم. بعد أن وصلوا يومَ 21 تشرين الثاني 1944 في داكار، جُمِعوا في مُخيّم تيارويّْ (Thiaroye) على مسافة بضعة كيلومترات من العاصمة. لكنّهم انتظروا حتى يَستلموا مُتأخّراتِ رواتبهم وحتّى يتمكّنوا من مُبادلة ما لديهم من ماركات ألمانيّة. وكانوا قد مُنِعوا من ذلك في فرنسا بحجج عديدة على الرغم من مطالبتهم بذلك مِرارًا. كان يجب إنجاز كلّ شيء في السّنغال. لكن هنا لم يُنجَز أيُّ شيء البتّة. عُرِض عليهم مبادلةُ نقودهم بنصف قيمتها، لكنهم تلقّوا أمرًا جديدًا بالانطلاق... هذا مُبالَغ به. احتجّ الرّماة، وتظاهروا بلا شكّ. حَبسوا ضابطًا برتبة لواء (جنرال)، منحهم هذا الأخيرُ ترْضيةً مقابلَ إطلاق سراحه... مساء اليوم التّالي 1 كانون الأول 1944، قصف الجيشُ الفرنسيُّ المُخيّمَ وأطلق عليه النّار من الرشّاشات. لم يكن بحوزة الرّماة أسلحةٌ. كم كان عدد القتلى؟ 25، 38، 60 أو أكثر؟ حوكِم بعض الناجين وسُجن إلى أن نال عفوًا رئاسيًّا في شهر نيسان 1947، خلال رحلة فنسان أوريول (Vincent Ouriol) إلى إفريقيا الغربية الفرنسية (AOF). في فرنسا تمّ تجاهل كل شيء. تحدّث سنغور (Senghor) عن ذلك في مجلّة «إسبري» (Esprit) بعددها الصادر في تموز 1945 وروى «لامين غايْ» (الأمين / Lamine Gueye) هذه الوقائع في آذار 1946 في المجلس التأسيسيّ الأوّل (Première Constituante).



المصادر:

Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994 ; Sembène Ousmane, Le camp de Thiaroye, film, 1988.

5 كانون الأول 1952:

اغتيال فرحات حشّاد (تونس)

بعد توقيف عدد من القادة الوطنيّين وإبعادهم عن الحكومة، اُغتيل فرحاتُ حشّاد

(Farhat Hached) على أيدي إرهابيّي [منظّمة] «اليد الحمراء» (la Main Rouge). كان حشّاد يتزعّم الاتّحاد العام التونسي للشغل (UGTT) وهي النّقابة التي اعتمد عليها الحبيب بورقيبة والحزب الحرّ الدستوري الجديد (حزب وطني).

يكشف تنفيذُ الاعتداء والتّحقيقُ الذي تلاه أنّ الفاعلين يحظون بحماية (غطاء) قويّة.

بحسب نجله نور الدين حشّاد، لم يكن أنطوان كولونا (Antoine Colonna) وغابريال بيو (Gabriel Puaux)، وهما عضوان في مجلس الشيوخ، يُخفيان إطلاقًا نواياهما بالتخلّص من فرحات حشّاد.

يكتب إيف بونو (Yves Benot): «لا شكّ في أن التّنظيم السرّي المعروف باسم «اليد الحمراء» الذي أعلن مسؤوليّته عن تلك الجرائم، كان في الواقع مُنبثقًا عن الأجهزة السرّية، وعن أجهزة الشّرطة المُوازية الشّهيرة. لكنْ، في وقتها، كانت تلك الاغتيالات تبدو أنها تُؤكّد قدرة ردّ الفعل الدّامي لدى المستعمِرين. وكان يُرى فيها كذلك ما يُشير إلى أنّ قوّات حفظ النظام تسمح بحصول ذلك الإرهاب».

يربط باسكال كروب (Pascal Krop) بين اليد الحمراء والتنظيم الذي اغتال الصناعي «لوماغر ـ دوبري» (Lemaigre-Dubreuil) المُؤيّد للاستقلال في الدار البيضاء في 11 حزيران 1955. يُحتمل أنّ هذا الأخير [التنظيم المغربي] على علاقة بمصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسّس (SDECE). من المرجّح أنّ جو عطيّة (جوزاف إبراهيم عطيّة/-Jo At tia: Joseph Ibrahim Attia) كان يعمل لصالح الـ (SDECE) في طنجة من أجل القضاء على الزّعماء الوطنيّين. سنجد أصدقاء جو عطية [متورّطين] في عمليّتَيْ خطف الكولونيل آرغو (Argoud) وبن بركة.

على أثر نشر اعترافات الجنرال أوسّاراس (Aussaresses)، في أيار 2001، كتب [نور الدين] بن فرحات حشّاد رسالةً في جريدة «لوموند» (Le Monde) فاضحًا (شاجبًا / dénonçant) فيها [حصول] «جريمة دولة»، ومُطالبًا بكشْف الآمرين والفاعلين.

المصادر:

Yves Benot,Massacres coloniaux, La Découverte, 1994, page 161, 186

; Noureddine Hached,

L’inoubliable sourire de la liberté, Le Monde, 18 mai 2001 ; Pascal Krop, Roger Faligot, DST Police secrète, Flammarion, 1999, p. 166, 168 ; Paul Aussaresses, Services Spéciaux Algérie 1955 -1957, Perrin, 2001, p. 101 -102 ; Jacques Derogy, Frédéric Ploquin, Ils ont tué Ben Barka, Fayard, 1999, p. 103 -105 ; Charles -André Julien, L’Afrique du Nord en marche, Julliard, 1952, Omnibus, 2002, p. 232 - 233.

8 كانون الأول 1952:

قمْع المظاهرات في الدار البيضاء (المغرب)

على أثر اغتيال النقابيّ التونسيّ فرحات حشّاد على يد إرهابيّين فرنسيّين، نُظِّمت تظاهراتٌ احتجاجيّةٌ في الدّار البيضاء. قمعها المقيم الفرنسي الجنرال غِييّوم (-Guillau me) بشكل دمويّ، وحظّر حزب الاستقلال الوطني، وأقفل مجتمع نقابات العُمّال (بورصة العمل/Bourse du Travail).

المصادر:

Yves Benot, Massacres coloniaux, La Découverte, 1994, p. 186 ; Charles -André Julien,

L’Afrique du Nord en marche, Julliard, 1952, Omnibus, 2002, p. 336 -339.

14 كانون الأول 1871:

رينان: «عِرقٌ من الأسياد والجنود، إنّه العرقُ الأوروبيُّ» (فرنسا)

كتب أرنست رينان (Ernest Renan) بعد هزيمة سنة 1871 في [كتابه] (الإصلاح الفكريّ والأخلاقيّ لفرنسا/Réforme intellectuelle et morale de la France):

«إنّ أمّةً لا تَستعمر مُعرّضةٌ نهائيًّا للاشتراكية ولحرب الغنيّ على الفقير. إنّ غزوَ بلدِ عرقٍ أدنى من قِبل عِرقٍ أعلى، يستقرَّ فيه لِيَحكمَه، لا يُثير الصدمة البتّةَ... بقدْر ما يتوجّب استنكار الغزوات بين الأعراق المتساوية، يكون إحياء الأعراق الدنيا بواسطة الأعراق العليا

منسجمًا مع النّظام السّماويّ للبشريّة. إنّ رجلَ الشّعب هو، بشكل شبه دائم، نبيلٌ مخفوضُ الطبقة لدينا؛ يدُه الثقيلةُ مُهيّأةٌ لاستخدام السّيف بشكلٍ أفضلَ من الأداة الرِّقّية (outil servile)... اسكبوا هذا النّشاط القَرِمَ (dévorant) على بلدانٍ تستدعي الغزوَ الأجنبيَّ مثل الصّين... كلُّ واحد سيُؤدّي دوره.

لقد أعطت الطبيعةُ:

- **عِرْقًا من العمّال، إنّه العرق الصّينيُّ**، الذي يملك مهارةً يدويّةً مُذهلةً، والذي ليس له، تقريبًا، أيُّ شعور بالشّرف... فَلْتحكموه بعدل... سيكون راضيًا؛

- **وعِرقًا من عُمّال الأرض، إنّه عرق الزّنوج**، كونوا عطوفين عليه وإنسانيّين، عندئذ سيكون كلُّ شيء منتظمًا؛

- **وعِرقًا من الأسياد والجنود، إنّه العرقُ الأوروبيُّ**».

التّعليقات:

إنّ تاريخ [يوم] 14 كانون الأوّل اختير بشكل اعتباطيّ.

كما قال جيلبير كونت (Gilbert Comte)، يجب قراءةُ هذه الوثيقة في السّياق الزّمنيّ الخاصّ بها. ما يُزعج أكثرَ هو مُلاحظةُ استمرارِ وجودِ أفكارٍ مُماثلةٍ عن تراتب الأعراق، حتّى اليوم، ومُلاحظةُ كم هي مُرتبطة، جوهريًّا، بالفكرةِ التي وضعها الفرنسيّون لأنفسهم عن الجمهورية، وبالتّالي عدم اختصاصها بزُميرة (groupuscule/بفئة) متطرّفة. **لقد ذُهلنا بالشَّبَه، كم هو مؤلم! مع فكر ما وراء «الرّاين» (Outre – Rhin) وتاريخه** [يقصد الفكر النّازي]


المصادر:

Ernest Renan, Réforme intellectuelle et morale, Callmann Lévy, 1871; Gilbert Comte, L’Empire triomphant, Denoël, 1988, page 13.

15 كانون الأول 1958:

سُخرة الخشب: «إنّنا نُنَظّف البلاد من جميع الأوباش» (الجزائر)

يُخبر «بيار فيدال ـ ناكي» (Pierre Vidal-Naquet)، نقْلًا من رسالة لجنديٍّ شابٍّ نُشرت للعموم سنة 1958 من قِبل «القسّيسين-العُمّال للبعثة (للإرساليّة) الفرنسيّة» (prêtres-ouvriers de la mission de France): «كُنّا نطلب مُتطوّعين لقتْل الرّجال الذين قمنا بتعذيبهم (وهكذا لا يبقى أيُّ أثر ولا نُواجه أيَّ متاعبَ). من جهتي لم أكن أحبّ فعل ذلك. هذا صحيح، أنتم تعلمون: إنّ قتْلَ رجل على مسافة 100 متر في المعركة أمر لم يكن بذي أهمية عندي، لأنّه، ولكوْنه بعيدًا، لا يُرى جيّدًا. هو مُسلّح، ثمّ هو بإمكانه الدّفاعُ عن نفسه أو الفرارُ عند اللّزوم. لكنّ قتْلَ رجل هكذا، من دون دفاع، وبدم بارد... لا! وهكذا لم أكن أتطوّع البتّةَ [لقتْل الرّجالَ المُعذَّبين]، فأصبحت، بذلك، الشّخصَ الوحيدَ في الفصيلة الذي لم يقتل «رجله». كنتُ أُدعى بـ «الفتاة الصغيرة». ذات يوم ناداني النقيبُ قائلًا لي: «لا أحبُّ الفتياتِ الصغيرات... جهِّز نفسك، الرّجلُ التّالي لك!» إذًا، بعد عدّة أيام تجمّع لدينا ثمانيةُ أسرى، كانوا قد عُذِّبوا، بانتظار أنْ يُقْتلوا. نوديت، وقيل لي أمام الرّفاق: «لك أنت، أيّتها الفتاة الصغيرة! افعلْي!» اقتربت من الرّجل: نظر إليّ، ما زلتُ أرى عينيه اللّتين كانتا تنظران إليّ... أثار هذا اشمئزازي... أطلقتُ النار... قتل الرّفاقُ الرّجالَ الآخرين. بعدها بدا لي ذلك أقلَّ غرابةً... ربّما لمْ يكن ذلك العملُ بالعملِ النّظيفِ جدًّا؛ لكنْ، في الواقع، جميعِ أؤلئك الرجال هم مجرمون عندما نفكّر فيهم. وإذا أفرجنا عنهم فإنّهم سيعيدون الكَرّة؛ إنّهم يقتلون الشيوخَ والنّساء والأولاد. مع ذلك، لا يمكن تركهم يفعلون ذلك... إذًا، في الواقع، إنّنا نُنظّف البلاد من جميع الأوباش... ثم إنّ هؤلاء الرجال يريدون الشّيوعية؛ هل تفهمون إذًا...؟

التّعليقات:

اختير تاريخ [يوم] 15 كانون الأول بشكل اعتباطي.



المصادر:

Pierre Vidal -Naquet, La torture dans la République, Paris, 1972, Maspéro, page 137 -138.

16 كانون الأول 1805:

القانون المدني يُؤكّد على التمسّك بالقانون الأسود (قانون السّود) (المستعمرات)

في عام 1805، صدر «قانون نابليون» (Code Napoléon). لكنْ، بالنسبة لجزر «الأنتيل» (Antilles)، «يتمّ الإبقاءُ على كلّ القوانين التي كانت تُنظّم وضع العبيد». باستثناء تعديل بسيط، لم يتغيّر أيُّ شيء على المستوى القانونيّ حتى سنة 1848. على سبيل المثال: أُصدِرت 600 عقوبة إعدام في جزيرة «مارتينيك» بين عامي 1822 و1827 بناء على شبهات تسميم (تسمّم / empoisonnement).

التّعليقات:

اختيار تاريخ [يوم] 16 كانون الأول هو اختيار اعتباطي.



المصادر:

Louis Sala -Molins, Le Code Noir, PUF, 1998, page 17, 274.

31 كانون الأول 1926:

أندري جِيد: «سكّة حديد "الكونغو ـ المحيط" مستهلِكٌ مُرعِبٌ للحياة البشريّة». (تشاد)

بسبب شلّالات الكونغو، اُضطُرَّ الفرنسيون إلى استخدام سكّة حديد "ليوبولدفيل ـ ماتادي" (Léopoldville – Matadi)، التي بناها البلجيكيون، في الجهة المقابِلة، من أجل النقل انطلاقًا من المحيط وباتّجاهه. باشَرَ الحاكمُ العام "فيكتور أوغانيور" (Victor Au-gagneur) سنة 1921 بناء سكّة حديد "برازافيل - الرأس الأسود" أو "الكونغو – المحيط" (CFCO) بطول 502 كيلومتر وتابع الحاكم "أنطونيتّي" (Antonetti) العمل ليجريَ افتتاحها سنة 1934.

التقى "أندري جِيد" خلال رحلته الإفريقية برجال استُقدِموا عنوةً ـ وأُبعِدوا عن أوطانهم ـ للعمل في بناء سكّة حديد "الكونغو –المحيط" (CFCO): «إنّ سكَّة حديد "برازافيل ـ المحيط" هي مُستهِلكٌ مُرعِبٌ للحياة البشرية. إليكم "حصن ـ أرشامبو" (مدينة

سرح / Fort-Archambault) (جنوب التّشاد)، المُلزَمة بإرسال ألف شخص من شعبٍ ال "سارا" (les Saras). إنّ هذا القسم، الذي هو أحد الأقسام الشاسعة والأكثر اكتظاظًا بالسكان في إفريقيا الاستوائية الفرنسية (AEF: Afrique Équatoriale Française) يُستخدَم بشكل خاصّ لتأمين اليد العاملة المحلّية. عانت الوحدات الأولى التي أُرسِلت منه الكثيرَ، سواء طوال الرحلة بسبب سوء تجهيز السفن التي تُقلُّهم (البعض كان يغرق في النهر، ويموت العديد بداء «ذات الرئة"(pneumonie))، أو في الورش نفسها حيثُ إنّ مشاكلَ السكن وخصوصًا التّموين لا يبدو أنّها قد خضعت مُسْبقًا للدراسة بشكل كافٍ. لذلك تخطّى عدد الوفيّات التقديرات الأكثر تشاؤمًا. ما هو عدد الوفيّات الجديدة الذي ستكون المستعمرة مَدينةً له بهنائها؟ من بين كلّ الالتزامات المُتوجِّبة على حاكم المستعمرة، يمثّل التزامُ تطويع "المُجنَّدين المُتطوَّعين" (recrutement des engagés volontaires)، بالتأكيد، أكثرَ الالتزامات مشَقّةً».

أثنى "[أندري جيد]" على صديقيْه الحاكميْن، لامْبلَنْ (Lamblin) في بانغي لإعداده مُخيّمًا لاستراحة المُجَنّدين وفرزهم، ومارسال دو كوبي(Marcel De Coppet) في "حصن – أرشامبو" لسماحه لـ1500 مُجنّد بالمُشاركة في احتفالات رأس السنة.

الهوامش

(1) La raison d'État, la découverte, p. 73

(2)ـ تُسَمّى اليوم "مبانزا – نغونغو" (Mbanza –Ngungu) وتقع جنوب العاصمة كنشاسا.

(3)ـ بالتعاون مع القائد "روجي فولك"، وهو جلّاد آخر يُقيم في الجزائر، ونقيب ينتمي إلى عائلة بوردوناي -مونلوك (Bourdonnaye-Montluc). انظر: -Pierre Vidal-Naquet, La torture dans la République, p. 48 وانظر: Bob Denard

(4)ـ قِيلَ هذا الكلام في مؤتمر حول أبيه مارك بلوخ (Marc Bloch) انعقد في ستراسبورغ في 19 تشرين الثاني

(5)ـ يُقال للعبد الذي يهرب آبِق وبالفرنسية (marron) المشتقّة من كلمة (-Cimar

ron) الاسبانية التي تُطلَق على الحيوان الداجن الذي يهرب إلى الريف فيصبح مُتوحّشًا.

(6)ـ صحيفة ليبراسيون 2000- 02- 19 Libération

(7)ـ Tronchon page 40

(8)ـ Reyntjens, p. 51 -54, 80 -92; FIDH, p. 219 -233

(9)ـ Auditions, vol. 1, p. 296 -297

(10)ـ Reyntjens, p. 89

(11)ـ Reyntjens, p. 52, 85; FIDH, p. 238 -239, 310 -312

(12)ـ Mission d'information, p. 289

(13)ـ FIDH, p. 731

(14)ـ FIDH, p. 732

(15)ـ FIDH, p. 734

(16)ـ FIDH, p. 733

(17)ـ FIDH, p. 731

(18)ـ FIDH, p. 733

(19)ـ FIDH, p. 742

(20)ـ Mission d'information, Auditions, vol. II, p. 139

(21)ـ Prunier, p. 329

(22)ـ Chrétien, Médias, p. 141 -142

(23)_ Politique africaine, juin 1991

(24)_ Chrétien, le Défis, p. 143

(25)_ Auditions, vol. II, p. 280

(26)_ Rapport, p. 335

(27)_ Mandouze, Mémoires d’outre -siècle - D›une résistance à L’autre, p.183

(28)_ Ageron, Que Sais -je n 400, p. 97

(29)_ Alger Républicain, cf Mandouze ibidem p. 184

(30)_ Droz et Lever, Histoire de la guerre d’Algérie, p. 35

(31)_ Ageron, ibidem, p. 97

(32)_ Droz et Lever, ibidem, p. 36

(33)_ Cornevin, Que sais -je, p. 46

(34)_ Plumelle -Uribe p. 94

(35)_ ambassadeur Marlaud à la Mission d’information, Auditions Vol I page 292

(36)_ Chrétien, Médias page 387

(37)_ FIDH page 766

(38)_ FIDH page 766

(39)_ Prunier, page 331

(40)ـ Le Monde du 30 avril

(41)ـ Gillet 241

(42)ـ Reyntjens page 89, FIDH page 750

(43)ـ FIDH page 225, 887 ; Gillet page 251)

(44)ـ rapport page 298 -299

(45)ـ Mission d'information Annexes page 276

(46)ـ FIDH page 771 -773

(47)ـ FIDH page 744

(48)ـ FIDH page 746

(49)ـ FIDH p. 742

(50)ـ Verschave page 116

(51)ـ FIDH page 745

(52)ـ FIDH page 750

(53)ـ FIDH page 750 -751

(54)ـ Verschave page 114

(55)ـ ص. 82 83-. يَحيل ترقيمُ الصفحات إلى طبعة لويس سالا مولان الجديدة

(56)ـ Sala -Molins, ibidem, page 9

(57)ـ Sala -Molins, ibidem, p. VIII

(58)ـ Sala -Molins, ibidem, page 24

(59)ـ Sala -Molins, ibidem, page 10

(60)ـ Sala -Molins, ibidem, page 7

(61)ـ Sala -Molins, ibidem, page 94

(62)ـ Sala -Molins, ibidem, p. 111

(63) Mekhaled, Chroniques d'un massacre - 8 mai 1945 - Sétif, Guelma, Kherrata, p. 59

(64)ـ Mekhaled, ibidem, p. 134

(65)ـ Mekhaled, ibidem, p. 185

(66)ـ Mekhaled, ibidem, p. 186

(67)ـ Mekhaled, ibidem, p. 187

(68)ـ Algérie -Actualité n°1021 cité par Mekhaled, ibidem p. 187

(69)ـ Mekhaled, ibidem, p. 188

(70)ـ Mekhaled, ibidem, p. 191

(71)ـ Mekhaled, ibidem, p. 192

(72) Liberté n°143, 7 mars 1946 cité par Mekhaled, ibidem, p. 193

(73)ـ Mekhaled, ibidem, p. 195

(74)ـ B. Deslozières, Les égarements du négrophilisme, Paris, 1802

(75)ـ Schoelcher p. 379

(76) أو كهوف نيكماريا Nekmaria، انظر: Marc Michel, p. 46

(77)ـ L'affaire Audin page 168

(78)ـ Jacques Massu, La vraie bataille d'Alger, Plon, 18971, p. 179 -180

(79)ـ Général Aussaresses, Services spéciaux, Algérie 1955 -1957, page 113.

(80)ـ ibidem page 190

(81)ـ L'Humanité 10 mai 2001

(82)ـ L'Humanité 14 mai 2001

(83)ـ Roselène Dousset -Leenhardt, Terre natale, Terre d'exil, p. 242, 244

(84)ـ Dousset -Leenhardt, ibidem, p. 272.

(85)ـ Souvenirs de la Nouvelle -Calédonie. L'insurrection canaque, Calmann -Lévy 1881, page 258 -260.

(86)ـ cité par Dousset -Leenhardt, ibidem, p. 178

(87)ـ Dousset -Leenhardt, ibidem, p. 63

(88)ـ Dousset -Leenhardt, ibidem, p. 238

(89)ـ édition Le Serpent à plumes, 1998

(90)ـ Oldenburg, page 155 -157

(91)ـ بنفس المعنى انظر تاريخ 15 تموز 1871 في الروزنامة

(92)ـ F. Abbas, Guerre et révolution d’Algérie, Julliard, 1962, T1, La nuit coloniale, page 148

(93)ـ أحرار ورماة وأنصار (Francs, Tireurs et Partisans) هم مُقاومون شيوعيون ضدّ الاحتلال الألماني

(94)ـ جرتْ المُصادقة عليه في باريس بتاريخ 13 آب 1730 من هنا كان اختيار التاريخ من دون أي تعديل في الطباعة

(95)ـ t II p. 187

(96)ـ page 152

(97)ـ II p. 113

(98)ـ ibidem p. 168

(99)ـ دخول قانون -مِلاك ديفير Deferre موضع حيّز التطبيق

(100) Voyage au Congo, p. 98 -99

(101) Voyage au Congo, p. 99 -100

(102) Indochine, la colonisation ambiguë, p. 305 -310

(103) يذكر فيوليس Viollis أنه سقط منهم 157 شخص

(104) Indochine SOS, p. 87 -88

(105) Indochine SOS, p. 145 -146

(106) Indochine SOS, p. 133

(107) زيروك هو عضو في ZAA FLN وقد «أعادته» قوات المِظلّيين (انظر: J›ai (mal _a la France p. 157

(108) Tronchon page 262

(109) تُبرِز مجلّة Canard Enchaîné الأسبوعية في عدد تشرين الأول -تشرين الثاني نفاق الرئيس شيراك وهو يُعبّر عن أسفه لِموت سنكارا

(110) Claire Brisset Une nouvelle forme de mobilisation sociale au Burkina -Faso Monde Diplomatique mai 1987

(111) José -Alain Fralon Le Monde 27/10/87

(112) Libération 31/10/87

(113) Le Monde 4/11/87

(114) témoignage de Amar K. Le Monde 5 février 1999 page 8

(115) Hachemi Cherabil

(116) Ahcène Boulanouar

(117) دانيال ميرمي Daniel Mermet صحافي

(118) جيرار غرانج Gérard Grange هو مُمرّض في الخدمة الصحية العسكرية

(119) Le Monde 13 février 1999

(120) page 100, 466

(121) page 460

(122) p. 466

(123) Derogy p 60

(124) Césaire p. 288

(125) Césaire p. 289

(126) Devillers p.179

هذا الكتاب

صحيح أنّ الاستعمار الصريح قد ولّى وانقضى، لكن حلّ محلّه الاستعمار الجديد من خلال أحزاب وقوى سياسية تابعة للغرب تؤدّي المهام والأدوار السابقة نفسها، أو من خلال التدخل العسكري المباشر بذريعة مكافحة الإرهاب أو أسلحة الدمار الشامل، أو الدفاع عن حقوق الإنسان، أو من خلال تطويق الدول المشاكسة للغرب مالياً وسياسياً واعلامياً وثقافياً لإخضاعها وإرجاعها إلى منظومة الغرب، هذه هي سبل وأدوات الاستعمار الجديد التي لابد من التعرّف عليها حيث تطوّرت بتطوّر الزمان وتقدّم الخطط والبرامج.

ولزوم التعرف هذا لا يعني نسيان الماضي وعدم الحاجة إلى الوقوف عليه إذ إن الاستعمار الحديث هو استمرار للقديم ولكن بقالب جديد، وعليه يلزم استحضار ذلك القديم وإحيائه في ضمير الأمة والمجتمع من خلال دراسات وبحوث وندوات ومؤتمرات، وهذه المهمة الإنسانية كما تقع على عاتق الشرقيّ المُستعمَر تقع على عاتق الغربيّ المنصف أيضاً.



http://www.iicss.iq
islamic.css@gmail.com